الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبســة-

القطب الجامعي الشهيد دريد عبد المجيد

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

التخصص: علم اجتماع جريمة وانحراف

السنة الثانية ماستر

تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم اجتماع جريمة وانحراف

من إعداد الطالبتان:

مباركة شروق

عيدودي حنان

إشراف الأستاذ:

د. بوزيان خيرالدين

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
قفاف خديجة.	أستاذ محاضر -ب-	رئيسا.
بوزيان خير الدين.	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا.
صيد حسان.	أستاذ مساعد -ب-	ممتحنا.

السنة الجامعية: 2024/2023.

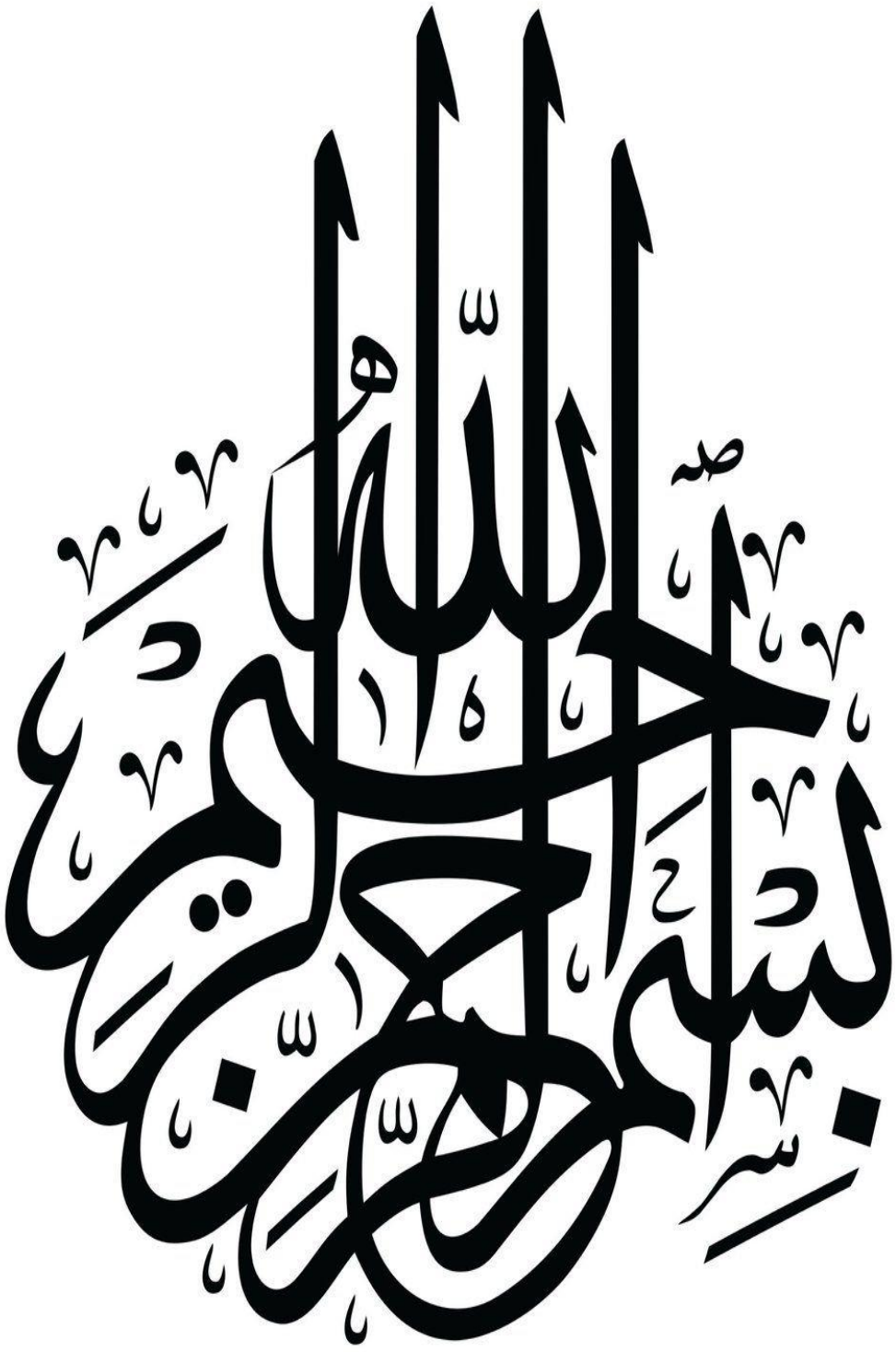
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفــان

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله عز وجل على نعمه وفضله، ونشكره على توفيقه وعونه في إتمام هذه المذكرة. إنه ولي ذلك والقادر عليه.

نتقدم نحن الطالبتين الطالبة عيدودي حنان والطالبة مباركة شروق، بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

نود أن نعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا للمشرف الأستاذ بوزيان خير الدين الذي لم يدخر جهدًا في توجيهنا وإرشادنا خلال فترة إعداد هذا البحث. كانت ملاحظاته القيمة ونصائحه البنّاءة سببًا في تجاوز العديد من الصعوبات التي واجهتنا.

كما نعبر عن شكرنا العميق لعائلاتنا العزيزة، التي كانت دائمًا مصدر دعمنا وسندنا. نخص بالشكر والدينا الحبيبين على تشجيعهما المستمر وتحملهما عناء وجودنا في مراحل الدراسة المختلفة.

ولا يسعنا إلا أن نشكر زملاءنا وأصدقاءنا على دعمهم المعنوي وتعاونهم المستمر، وعلى كل لحظة قضيناها معًا في السراء والضراء.

وأخيرًا، نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إنجاح هذا العمل، سائلين المولى عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الجميع.

الإهداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا المراد إلا بفضله. فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذه الخطوة في مسيرتنا التعليمية.

إلى سندي وقوتي ومهجتي وبلسم جراحي، إلى من كان دعائها سر نجاحي، وضوء أملي في ظلام اليأس، إلى ملاذي وركني الثابت الذي لا يميل،ـ إلى أمي العزيزة، دمتي قوتي وفخري في هذه الحياة.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من احمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى داعمي ومشجعي الدائم، من رأيت انعكاس نجاحي وفرحي بريقا في عينيه، إلى والدي العزيز.

إلى من قاسمني رحم الوالدة، سندي في الحياة بعد الوالدين وكتفي الثابت، أخي رائد، أنار الله بصرك وسدد خطاك.

إلى رفيقة دربي وطفولتي حنان، إلى من قاسمتني عبء البدايات وحلو النهايات، شكرا لكونك دائما هنا، أنا ممتنة لرحلتنا معا، وأتمنى لك المزيد من النجاحات.

إلى رفاق الخطوة الأولى والأخيرة الى كياني وملاذي وبيوت أسراري إلى أصدقاء المواقف ومن كانوا في السنوات العجاف سحابا ممطرا(فيالة، نسرين، خولة، وفاء، تقوى، الهام، وئام).

إلى زملاء التخصص كل باسمه ومقامه.

إلى صغيرتي وأميرة قلبي " لولو" من أتمنى أن أراها أفضل مني محققة لأحلامها وامنياتها.

إلى كل من مد لي يد العون وكان لي نعم السند، إلى كل من شاركني هذه الفرحة، إلى أصحاب الهدايا الجميلة لكم كل الحب والامتنان.

أخيرا وليس آخرا إلى كل اللحظات والأوقات الصعبة التي مررت بها وجعلت مني شخصا أقوى، إلى كل ما هو جديد سيدخل حياتي.

مباركة شروق

ا لإ هـد ا ء

من قال أنا لها نالها وإن أبت رغما عنها أتيت، بها نلتها وعانقت مجدا عظيما كانت دروبا قاسية لكن وصلت.

الحمدلله حبا وشكرا وامتنانا، الحمدلله الذي بفضله أدركت اسم الغايات.

وبكل حب وامتنانا أهدى عملي هذا إلى:

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا إلى والدي الغالي حفظه الله وأطال في عمره.

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها قدوتي ومعلمتي الأولى إلى من احتوتني بدعائها ممتنة لأن الله اصطفاك أم لي إلى والدتي الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى من شد عضدي بهم فكانوا خير معين (أخواتي، أزواجهم أبناءهم) دمتم في رعاية الله وحفظه .

إلى أخي وضلعي الثابت: عبدالله أدعو الله أن يوفقك ويسدد خطاگ.

إلى من يبهجهم نجاحي ولكل من كان عونا وسندا في هذا الطريق الأصدقاء ورفقاء السنين.

إلى رفيقة دربي وطفولتي شروق إلي من كانت معي في كل خطوة شكرا لكونگ دائما هنا أنا ممتنة لرحلتنا معا وأتمنى لك المزيد من النجاحات.

وأخيرا الشكر موصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار.

ها أنا أختم كل ما مررت به بفخر ونجاح الحمدلله من قبل ومن بعد راجية الله أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني من أجهل ويجعله حجة لي.

عيدودي حنان

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة

مقدمة ..... أ -ب
إشكالية الدراسة: 5
دوافع اختيار الموضوع: 6
أهداف الدراسة: 6
أهمية الموضوع: 6
تحديد المفاهيم: 7
الدراسات السابقة: 10

الفصل الثاني: التأصيل النظري لموضوع الدراسة

تمهيد 21
1/التطور التاريخي لمفهوم التمثلات الاجتماعية: 21
2/أبعاد التمثلات الاجتماعية : 23
3/**النظريات المفسرة للتمثلات الاجتماعية:** 24
4/وظائف النواة المركزية: 25
5/خصائص التمثلات الاجتماعية : 26
6/آلية عمل التمثلات الاجتماعية : 29
1/التغيرات الاجتماعية والمرأة الجزائرية : 30
2/عوامل إجرام المرأة: 32
3/أنماط جرائم النساء: 41
4/الطبيعة المتخفية لجرائم النساء : 45
5/**النظريات المفسرة للجريمة:** 50
خلاصة: 53

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة

تمهيد: 59
1/**الزيارات والخرجات الميدانية**: 59
2/ المنهج المستخدم :.....59
3/مجالات الدراسة:.....60
4/**أدوات جمع البيانات:** 61

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة

عرض وتحليل البيانات الميدانية: 61
استخلاص نتائج الدراسة: 77
مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة: 79
مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات المفسرة للجريمة والانحراف:.....80
خلاصة:.....82
قائمة المصادر والمراجع: 82

الملخص

فهرس الجداول

رقـــــــم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	***يوضح أنـواع الجـرائم المقترفـة مـن قبـل المـرأة الجزائريـة وعلاقتـه بعمـر المرأة المجرمة***	**35**
2	***يوضح التوزيع الجغرافي لجرائم المرأة في الجزائر***	**50**
3	***تطور جرائم المرأة في المجتمع الجزائري من 2006 إلى 2012***	**53**

مقدمة

مقدمة

تعد الجريمة في المجتمع الجزائري من القضايا الهامة التي تستقطب اهتماما واسعا من قبل السلطات والمجتمع على حد سواء، كما حظيت الجريمة بالدراسة والاهتمام وتوجهت إليها أبحاث العلماء وقراءات الاستراتيجيين وأولو لها عناية خاصة كحقل مهم يستدعي تسليط الضوء عليه. وتعكس هذه الدراسات والأبحاث الاهتمام المتزايد بفهم أسباب الجريمة وأثارها على المجتمع. كما أن انتشار هذه الظاهرة بشكل رهيب جاء في ظل التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري في جميع مجالات الحياة خلال الآونة الأخيرة.

في الماضي كانت الجريمة تعتبر مجالا يكاد محصورا بالرجال فقط، حيث ارتبط في أذهان الناس بهم نظرا لشيوع ارتكابهم الجرائم وقلة الدور الاجتماعي الذي كانت تلعبه المرأة. ومع مرور الزمن شهد المجتمع تطورات وتحولات جذرية أدت إلى تغير هذه الصورة النمطية. ففي العصر الحالي أصبحت المرأة جزءا لا يتجزأ من كافة ميادين الحياة بدءا من المجالات المهنية والعلمية إلى الأدوار الاجتماعية والسياسية، وللأسف لم يكن ميدان الجريمة استثناء من هذا التوسع. كما أن جرائم المرأة تتنوع وهذا التنوع يزيد منها ويعقدها مما يجعلها تشكل تحديا للسلطات القضائية وأجهزة الأمن وتعكس غالبا هذه الجرائم الظروف الاجتماعية الصعبة التي قد تواجهها مثل الفقر والبطالة والتفكك الأسري وغيرها من الأسباب فكل هذه العوامل تزيد من استجابتها للظروف القاسية باللجوء للجريمة كوسيلة للبقاء وفرض ذاتها، ولم يعد تورط المرأة يقتصر على الأنماط التقليدية كالضرب وقضايا التخلص من مواليد غير الشرعيين والسرقة، بل أصبحت تنشط في شبكات مختصة لأخطر أنواع الجرائم مثل سرقة السيارات وترويج المخدرات وتزوير وإنشاء محلات للدعارة بحيث تسيرها وتمارسها في آن واحد.

إن هذه الدراسة البحثية تهدف إلى فهم دوافع ومسببات جرائم المرأة بطريقة علمية وذلك بالغوص في العوامل الانسانية والاجتماعية التي تؤثر على سلوكها الإجرامي، فالهدف ليس إدانة المرأة وتوجيه الاتهام لها بل تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها والظروف التي قد تدفعها إلى ارتكاب الجريمة مع محاولة فهم الانسانية الداخلية للمرأة المجرمة، فهي انسانة فقدت اتزانها ولجأت للجريمة محاولة استعادة التوازن والتوافق مع الذات. وقد تناولنا هذا الموضوع بالتحليل والمناقشة عبر 4 فصول على النحو الآتي:

الفصل الأول:

يمثل الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة، حيث تم التطرق فيه إلى السياق العام للإشكالية والتي من خلالها تم طرح تساؤلات الدراسة، مع الإشارة إلى دوافع اختيار الموضوع و تبيان أهداف وأهمية الدراسة، بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني:

يمثل التأصيل النظري لموضوع الدراسة، والذي ضم:

- التمثلات الاجتماعية حيث شمل عدة عناصر منها نشأة وتطور التمثلات الاجتماعية، أبعاد، نظريات وخصائص، آليات ووظائف.

- الجريمة النسوية حيث شملت عدة عناصر منها التغيرات الاجتماعية والمرأة الجزائرية، عوامل وأنماط جرائم النساء، الطبيعة المتخفية لإجرام المرأة، احصائيات إجرام المرأة في الجزائر، كذا النظريات المفسرة والآثار المترتبة عن ذلك.

الفصل الثالث:

يمثل الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، حيث تم التطرق فيه إلى الزيارات والخرجات الميدانية، المنهج المستخدم، مجالات الدراسة مع ذكر أدوات جمع البيانات.

الفصل الرابع:

يمثل عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة، حيث شمل كل من عرض وتحليل البيانات الميدانية، استخلاص النتائج ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والتراث النظري.

الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة

1. اشكالية الدراسة
2. تساؤلات الدراسة
3. دوافع اختيار الموضوع
4. أهمية الدراسة
5. تحديد مفاهيم الدراسة
6. الدراسات السابقة

الفصل الأول : الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة :

إشكالية الدراسة:

منذ العصور القديمة كانت الجريمة تعرف من أخطر الظواهر الاجتماعية، ومازالت تعايشها المجتمعات حتى الآن، بسبب الاختلافات في التربية والثقافة والظروف الاقتصادية للأفراد، وكانت اولى التفسيرات ترتبط بالديانة أي غضب الآلهة والتأويلات الميتافيزيقة، لكن مع تطور الفكر البشري بدأ النظر إلى الجريمة من منظور اجتماعي وهذا أسس ما يعرف بالدراسة السوسيولوجية للظواهر الإجرامية.

تجذب الجريمة اهتمام الباحثين والعلماء حيث يدرسون التغيرات الكمية والنوعية التي تطرأ عليها، وآثارها السلبية على النظام الاجتماعي وتنتهك سلامة الأفراد، وقد اجريت العديد من الدراسات في مجال الجريمة والانحراف، مثل دراسة لومبروزو عام 1875 و فيري عام 1981 ودي تيليو ودوغراف عام 1950، وغيرهم من العلماء والمفكرين، بحيث تركز أغلب الدراسات بشكل كبير على الجرائم التي يرتكبها الرجال مقارنة بتلك التي ترتكبها النساء، مما أدى إلى اهمال فهم دوافع السلوك الإجرامي عند النساء، على الرغم من أن الجريمة كانت موجودة في جميع المجتمعات عبر العصور، إلا أنها ارتبطت في الوعي العام بالرجال بسبب تكرار مشاركتهم في مختلف أنواع الجرائم، وبسبب دور المرأة القليل في المجتمعات القديمة تم تجاهل الجرائم الخفية والمتستر عنها .

إن انتشار الظاهرة الإجرامية بين النساء لم يعد مقتصرا على المجتمعات الاوروبية التي تجاوزت الفروق بين الجنسين منذ الثورة الفرنسية مما أدى إلى دخول المرأة الاوروبية عالم الجريمة والانحراف بشكل واسع، بل امتد ذلك إلى مجتمعات تحترم المرأة وتمنحها مكانة مرموقة، مثل المجتمع الجزائري فلم تعد الجريمة مقتصرة على الرجال فقط، وارتبط زيادة معدلات ارتكاب النساء للجرائم بتحريرهن واندماجهن في سوق العمل ومنافسة الرجال حيث تظهر العديد من الدراسات أن المرأة قادرة على ارتكاب أنواع مختلفة من الجرائم بما في ذلك الجرائم التي اشتهرت أنها جرائم ذكورية ومن أمثلتها العصابات المنظمة، جرائم القتل والعنف، كما يشير بيك إلى أنه كل ما ازدادت المرأة استقلالية فإنها تزداد أيضا إجراما. (بركو،2007 صفحة 114).

لقد أصبح إجرام المرأة موضوع قلق علمي متزايد في السنوات الأخيرة، حيث لم يشهد فقط ارتفاعا في عدد ونسبة الجرائم التي ترتكبها النساء، بل تغيرت أيضا خصائص وأنماط الجرائم المقترفة من قبلها وهذا ينطبق بشكل عام على المجتمع الجزائري الذي ينظر إلى جرائم المرأة على أنها جرائم غير مستحدثة، .وباعتبار المحامين أكثر الشرائح الاجتماعية احتكاكا وقربا من هؤلاء النسوة المجرمات وذلك لطبيعة عملهم وتواصلهم معهن ومع القضاة داخل أروقة المحاكم. ومن هنا سيتم التعرف على تمثلاتهم من خلال فهم كيفية إدراكهم للظاهرة ووصف

الفصل الأول : الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة :

المحتوى المتعلق بها والتي بالرغم من تطور التكنولوجيا واستخدام الوسائل التقنية الحديثة وتعرضها باستمرار لهذه الظاهرة فإن هذه التمثلات لا يمكن أن تكون محايدة ولا يمكن أن تعود فقط للمعلومات العلمية بل تتأثر أيضا بالهوية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية في المجتمع المعني مع التطرق لأهم العوامل التي أدخلت المرأة في عالم الإجرام وأوقعت بها في بؤرة الجريمة وهذه الدوافع تؤدي إلى انتشار الجريمة النسوية بمختلف أشكالها.

فمن هنا تبرز اشكالية بحثنا والتي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

فيما تتبلور تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع؟

حيث تجزءت منه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

1-ماهي رؤية المحامين للعوامل المؤدية إلى إجرام المرأة؟

2- ماهي تمثلات المحامين لأكثر أشكال الجريمة النسوية انتشارا في المجتمع؟

3- ماهي الآثار المترتبة عن اجرام المرأة من وجهة نظر المحامين؟

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة الموضوع مما أثار قلق معرفي.
- الرغبة في الفهم المتعمق لمثل هذه الجرائم المقترفة من قبل النساء.
- معرفة العوامل المساهمة في إجرام المرأة من أجل تفاديها مستقبلا في التربية داخل الأسرة.
- ضرورة كسر بعض الطابوهات في الدراسات والكشف عن ماهيتها وأسرارها.
- نقص الدراسات العربية والمحلية.

أهداف الدراسة:

- الوقوف على تمثلات المحامين لأهم العوامل المساهمة في ارتكاب المرأة للجريمة في المجتمع.
- التعرف على تمثلات المحامين لأنواع وأنماط الجرائم التي ترتكبها النساء في المجتمع.
- التعرف على تمثلات المحامين للآثار المترتبة عن الجريمة النسوية في المجتمع.

أهمية الموضوع:

يكتسب موضوع ظاهرة إجرام المرأة أهمية كبيرة لكون المرأة عنصر فعال في المجتمع، كما أن اجرام المرأة أخطر من جرام الرجل وأكثر ضررا على الأسرة والمجتمع، لأنها هي مربية الأجيال وهي المحافظة على الكيان الأسري في المجتمع.

الفصل الأول : الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة :

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن الجريمة من أكبر المشاكل التي تتعرض لها المرأة باعتبارها فئة مستضعفة في المجتمع تحتاج إلى عناية اجتماعية وقانونية، وهذه المشكلة تحتاج إلى دراسة معمقة ومعالجة نظرا لخطورتها والآثار السلبية الناتجة عنها.

تحديد المفاهيم:

تعد مرحلة تحديد المفاهيم أحد الخطوات الهامة في البحوث والدراسات، بحيث أن هذه الدراسة تحتوي على العديد من المصطلحات العلمية، التي سيتم تعريفها بصفة علمية دقيقة حتى يتبين المعنى المقصود لكل مصطلح كما يلي :

أولا: التمثل الاجتماعي:

لغة: مشتق من الفعل مثل :يقال هذا أمثلة ومثلة كما يقال شبهه، وشبهه، بمعنى الفرق بين المماثلة والمتساوم، إن المساواة تكون بين المختلفين في الجنس، ويماثل الشيء شابهه. والتمثال : الصورة، والجمع التماثيل، ومثل الشيء : صوره حتى كأنه ينظر إليه، وأمثلته هو : تصوره والمثال معروف والجمع أمثلة ومثلت له كذا تمثيلا، إذا صورت له مثاله بكتابة غيرها. (منظور، لسان العرب، صفحة 4132).

اصطلاحا: يعرفه سيرج موسكوفيتشي على أنه جهاز من القيم والأفكار والممارسات المتعلقة بمواضيع معينة، ومظاهر و أبعاد الوسط الاجتماعي، فهو لا يسمح فقط باستقرار إطار حياة الأفراد والجماعات، ولكن يكون أداة لتوجيه إدراك الوضعيات وإعداد الإجابات. (عون، درٌ، و بداوي، 2022، صفحة 218).

تعريف جودليت: شكل من المعرفة الاجتماعية المبنية والمقسمة من طرف المجتمع، ويهدف إلى أشياء عملية، كما يعمل على إعادة بناء الواقع المشترك بين الجماعات الاجتماعية، أي أنه تمثل اجتماعي مصدره المجتمع، ويعتبر معرفة عامية تساهم في التحكم في تصرفاتنا وسلوكياتنا. (الصغير و غانم، 2021، صفحة 629).

ويعرفه أبريك بإضفاء معنى على سلوكياته وفهم الواقع عبر أنساقه الاجتماعية، وهو النتيجة لعملية عقلية التي يعيد الفرد من خلالها خلق الحقيقة التي يتعرض لها ويعطيها معنى محدد. (خالدي، 2015، صفحة 6).

ويعرفه دواز باستخدام نظرية HABITUS لبورديو أن التمثلات مبادىء عامة لأخذ موقف مرتبط بإدماجات خاصة داخل مجموع العلاقات الاجتماعية، وتنظم السيرورة الرمزية التي تظهر خلال هذه العلاقات. (بلال، 2020، صفحة 15).

ويرى كايس أن التمثلات هي نتاج نشاط بناء فكري للواقع، يقوم على الجهاز النفسي من أول تجاربه الحسية إلى المعلومات المعقدة التي يتلقاها في محيطه، مشَكلة بذلك نقاط مرجعية لفهم الواقع والتعامل معه. (هرندي، 2021، صفحة 28).

وتعرف في معجم العلوم الاجتماعية على أنها واقع يترجم الرسوخ والطابع الاستعلائي للشعور الجمعي، كما أنها وسيلة لتصنيف الأشخاص والسلوكيات، أو دعوى وسطية بينما هو إيديولوجي وما هو تطبيقي، أو شكل خاص من المعرفة أو الفكر الرمزي الذي له قواعد خاصة. (حسن و دروش ، 2022، صفحة 1245).

ومما سبق من التعريفات التي تم التطرق إليها يتضح أن التمثل هو عبارة عن كل المعاني والأفكار التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعلاته وعلاقاته الاجتماعي

مفاهيم مرتبطة بالتمثل:

مفهوم الإدراك: إن الإدراك إنشاء من إنشاءات الذهن لا تتدخل فيه العناصر التي تقدمها أعضاء الحواس لدينا فحسب، بل تتدخل فيه معارفنا التي تقدم على إكمال المعطيات الحسية كما يعتبر ميرلو بونتي الإدراك أنه فهم معنى متأصل في شكل حسي سابق على كل حكم. أنه على نحو أدق أن تنسب إلى هذا الشكل الحسي معنى انطلاقا من وضع مفهوم على نحو إجمالي. ونحن لا ندرك الواقع كما هو بل ندركه كما نعرفه. (بوسنة، 2008، صفحة 19).

مفهوم الاتجاه: يتفق العديد من الباحثين على تعريفه بأنه ميل نفسي يعبر عنه بتقييم لموضوع معين، بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل ،ويشير التقييم إلى الاستجابات التفضيلية المعرفية والوجدانية والسلوكية، سواء كانت صريحة أو ضمنية.

وفيما يلي تفصيل لهذه المكونات:

- المكون المعرفي: ويضم المعتقدات والآراء والأفكار عن موضوع الاتجاه.
- المكون الوجداني: وهو عبارة عن مشاعر الفرد وانفعالاته نحو موضوع الاتجاه.
- المكون السلوكي: ويختص بالنوايا أو الميل للسلوك أو التصرف بشكل معين إزاء موضوع الاتجاه . (الحارث و الشريدة، 2016، صفحة 57).

إذ يرى البورت أن الاتجاه حالة من الاستعداد العقلي تتكون نتيجة الخبرة وتؤثر تأثيرا ديناميكيا أو توجيهيا على استجابة الفرد بجميع الموضوعات والمواقف التي تستثيرها هذه الاستجابة. ويرى بارون وبايرن أن الاتجاهات تشير إلى بقاء محصلة استجابات الفرد ومعتقداته المكتسبة نحو موقف أو موضوع معين أو نحو مجموعة من الأفراد. (الحارث و الشريدة، 2016، صفحة 59).

تعريف هاري أيشو: الاتجاه هو المواقف التي يتخذها الفرد في مواجهة المشاكل والقضايا والأمور المحيطة به. (الصديق، 2012، الصفحات 301-302).

وأخيرا تعريف murphy g، murphy b في كتابهما علم النفس الاجتماعي والتجريبي عام 1931 أن الاتجاه هو أن يكون لك موقف نحو أو ضد شيء من الأشياء. (سلامة، 2016، صفحة 8).

مفهوم الرأي: هو استجابة واضحة قابلة للقياس والملاحظة، يعتنقه الفرد لمدة محددة و غالبا ما يعبر عن الشعور القومي السائد لدى أفراد المجتمع وغالبا ما يعبر عن رأي الفرد على ما يجب

أن يكون عليه الوضع وليس ما هو كائن فعلا والأراء قابلة للتغيير مثل الاتجاهات إلا أن ذلك يختلف، فالاتجاه يتعرض للتغيير بدرجة أقل عمقا من الرأي. (جلول، 2017، صفحة 50).

ثانيا: مفهوم الجريمة:

لغة: جرم : التعدي، والجرم : الذنب، والجمع أجرم جروم، وهو الجريمة وقد جرم يجرم جرما و إجترام و أجرم، فهو مجرم و جريم. (منظور، لسان العرب، صفحة 91).

اصطلاحا: يعرفها عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم على أنها ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد أثرها، ويعتقد سادرلاند : أن الجريمة سلوك تجرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد على الفرد المرتكب بعقوبة.

أما العالم وليم بونجيه فيرى أن الجريمة : هي فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية، وتضر بمصلحة المجتمع ويعاقب عليه الفرد المرتكب بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضه القانوني. (الضلاعين، الطراونة، و الرواشدة، 2021، الصفحات 18-19).

المفهوم الاجتماعي للجريمة :

ترى وجهة النظر الاجتماعية أن الجريمة هي كل فعل ضار بمصالح الجماعة ومناط تكيف الفعل بأنه إجرامي من عدمه، ليس النص التشريعي إنما مبادىء القيم الاجتماعية والأخلاقية التي تسود الجماعة.

ويمكن القول أن الجريمة هي كل سلوك اتصف بالانحراف عن كل ما هو مرسوم له طبقا للمعايير المحددة سلفا داخل المجتمع بواسطة التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تنضم سلوك الأفراد داخل المجتمعات بما يتوافق مع الشرائع والأعراف والعادات مع إفراد عقوبة تحد من هذا السلوك المنحرف. (سالم، رزيقي علاء، و سالم، 2015، صفحة 15).

التعريف القانوني للجريمة :

- كل فعل يجرمه المشرع وينص عليه القانون، ويمثل قاعدة جزائية تطبق عن الخارجين عنها.
- كل سلوك مؤذي وضار اجتماعيا، يعرض صاحبه للعقوبة من قبل مؤسسات الدولة.
- فعل مقصود يخرق القانون الجزائي، بدون مبرر وتعاقب عليه الدولة (عليان، 2016، الصفحات 4-3).

التعريف النفسي للجريمة :

إن علماء النفس ينظرون إلى السلوك الإجرامي على أنه سلوك معادي للمجتمع (anti – sociale behavior)، وهو لاشك كأي نوع آخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير السوي، ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي بالسلوك الشاذ ويرى burt إلى أن التصرفات الإجرامية ماهي في آخر الأمر إلا انطلاق للدوافع الغريزية انطلاقا حرا لا يعوقه عائق، ويرى أنه من الممكن النظر إلى أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء

والاغتصاب والجرائم الجنسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة. (معتوق، الصفحات 18-19).

ومما سبق من التعريفات التي تم التطرق إليها يتضح أن الجريمة هي فعل أو امتناع عن فعل معين ينتهك القوانين حسب كل دولة.

ثالثا: إجرام المرأة:

هذا النوع من الجرائم خاص بالنساء والمقصود به، جميع الجرائم التي يشيع ارتكابها من طرف الجنس اللطيف، فواقع الظاهرة الإجرامية يكشف أن النسوة يرتكبن أنواع معينة من الجرائم يرتكبها الرجال بنسبة أقل (قتل المواليد، الشعوذة، التسول، الاجهاض، الدعارة) وهو إجرام يرتبط بالطبيعة الانثوية للمرأة سواء من الناحية البيولوجية و الفيزيولوجية أو من ناحية وضعها الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه الجرائم يدخل في إطار ما يسمى بالإجرام الخفي وهدا لأنها لا تصل إلى علم الجهات القانونية (الشرطة) وإن كانت موجودة على أرض الواقع ومن ثمة لا تندرج ضمن الإحصائيات الرسمية. (بليردوح، 2020، صفحة 341).

ويعرفه بولاك : بأنه إجرام خفي ومقنع إلى درجة كبيرة خصوصا ما يتعلق بالجرائم الصغيرة، وهذا أدى إلى عدم ظهور الحجم الحقيقي لها. (نصرالله، 2016، صفحة 269).

ومما سبق من التعريفات التي تم التطرق إليها يتضح أن إجرام المرأة هو ظاهرة اجتماعية وقانونية تتعلق بالجرائم التي ترتكبها المرأة.

رابعا: المحامي:

لغة: أصل الكلمة حمى، وحمى الشيء حميا، وحمى وحماية وحمية أي منفعه ودافع عنه. (منظور، لسان العرب، صفحة 1014).

اصطلاحا:

المحامون: هم أعوان القضاة الذين اتخذوا مهنة تقديم المساعدة القضائية والقانونية لمن يطلبها، لقاء أجر معين. (الأحمد، 2012، صفحة 11).

المحامي: هو العليم بالقانون الذي يستطيع أن يثبت حق ذي الحق ويدفع باطل المعتدى، معتمدا في ذلك على علمه بما شرع القانون من حقوق، وما ألزم من واجبات، وما قيد به الحريات حفظا للجماعة وتثبيتا للمصالح. (زهرة، 1934، صفحة 204).

ومما سبق من التعريفات التي تم التطرق إليها يتضح أن المحامي هو شخص متخصص في القانون يقدم المشورة القانونية، ويمثل الأفراد أو الشركات أو المؤسسات في القضايا القانونية أمام المحاكم والجهات القضائية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

الفصل الأول : الإطار التصوري والمفاهيمي لموضوع الدراسة :

الدراسة الأولى: منيرة محمد فرج التويب، العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية للجريمة في المجتمع الليبي، دراسة حالة على نزيلات مؤسسة الاصلاح والتأهيل سبها، اجريت هذه الدراسة بكلية الآداب جامعة سبها، سنة 2022.

هدفت الدراسة إلى العوامل النفسية، الاجتماعية والاقتصادية المؤدية للجريمة النسوية في المجتمع الليبي، والتعرف على نوع الجرائم السائدة لدى مجتمع الدراسة والآثار المترتبة على ذلك.

أجابت الدراسة على التساؤل الرئيسي ألا وهو : ماهي العوامل التي ساهمت في دفع المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي المخفي والظاهر ؟ وبالتالي ماهي الآثار الناجمة عن ذلك الجرم، سواء كان على المستوى الفردي أم الأسري أو المجتمعي ؟

أما تساؤلات الدراسة فكانت كالتالي :

- ماهي العوامل النفسية، الاجتماعية والاقتصادية المؤدية لجرائم النساء في المجتمع الليبي؟
- ماهو نوع ونمط الجرائم السائدة في الحالات محل الدراسة (مخفية، ظاهرة)؟
- ماهي الآثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع الليبي؟

تكمن أهمية الدراسة في أنها تمس شريحة حساسة في تنمية وتنشئة المجتمع، فيصلح بصلاحها ويفسد بانحرافها وهي المرأة.

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة للنزيلات بمؤسسة الاصلاح والتأهيل بمدينة سبها، والإعتماد على استمارة مقابلة مقننة تحتوي على متغيرات الدراسة للحالات المستهدفة، حيث بلغ اجمالي الحالات 03 حالات واستغرقت الدراسة 03 أسابيع من 05 ماي 2022 إلى غاية 29 ماي 2022.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

- أن العوامل النفسية والاجتماعية أكثر العوامل مساهمة في ارتكاب النساء للجريمة بسبب التنمر والتمييز النوعي القائم على أساس النوع "الجندر" فقد تبين أنها عامل رئيسي في شعور بعض أفرادها بالقهر والدونية خاصة المرأة وذلك لأسباب عديدة أهمها ضعف المستوى التعليمي للوالدين ومدى وعيهما بهذه الخطورة.
- أن العوامل الاقتصادية ارتبطت بدوافع الاحتياج سواء بالانخراط في التشغيل العصابي أو ممارسة أساليب الشعوذة والسحر.
- تبين افتقار الأسرة لأساليب التنشئة السليمة القائمة على التوافق الأسري بسبب حالة التفكك، التشرد، الطلاق أو تناول المسكرات والمخدرات - وضوح الإكراه في الاختيار في مرحلة زواج المرأة، الأمر الذي ساهم في زعزعة حياتها الأسرية من خلال الافتقار للتفاهم والتكيف.
- اتسمت الجريمة النسوية للحالات محل الدراسة، بأنها جرائم مخفية و ظاهرية معا، حيث تبين أن الحالة الأولى والثانية كانت ظاهرة من خلال استخدام القتل العمد، والحالة الثالثة بينت الجرائم المخفية المرتبطة بالسحر والشعوذة بغية الحصول على المال.

- من الآثار الضارة لإجرام النساء خلخلة البناء الاجتماعي مما ينعكس سلبا على أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومؤشرا خطيرا على انهيار القيم الاجتماعية والثقافة الرصينة. (التويب، 2022).

الدراسة الثانية: وفاء محمد علي محمد، الأبعاد الاجتماعية المؤدية إلى ارتكاب جرائم النساء، دراسة ميدانية بسجون محافظة سوهاج ، بكلية الآداب، من بداية شهر اكتوبر 2018 حتى نهاية يونيو 2019.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم جرائم المرأة في محافظة سوهاج، وكذلك التعرف على أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء ومدى ارتباط تلك الخصائص والسمات الشخصية في ميلهن إلى الاجرام والكشف عن العوامل الاقتصادية المؤدية إلى اجرام المرأة، ومحاولة وضع توصيات من شأنها التخفيف من انتشار مثل هذه الظواهر.

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي : ماهي الأسباب والعوامل التي أدت إلى هذه المشكلة حتى يمكن الوقوف على الحلول التي تقضي على اجرام المرأة ؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية وهي كالآتي :

- ما حجم واتجاهات جرائم النساء في مصر بوجه عام ؟
- ما أنواع الجرائم التي ارتكبتها النساء في محافظة سوهاج ؟
- ماهي خصائص عينة الدراسة وسماتهن ومدى ارتباط تلك الخصائص والسمات الشخصية في ميلهن للانحراف وارتكاب الجريمة ؟

تم الاعتماد على المنهج الوصفي وعلى اسلوب المسح الشامل، وقد تمكنت الباحثة بدراسة 36 حالة، معتمدة بذلك على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية، والملاحظة بالمشاركة والمقابلة كأداة ثانوية.

ومن النتائج المتحصل عليها :

- أن أعداد جرائم المرأة في مصر بوجه عام في تزايد مستمر خلال السنوات، إذ بلغ عدد جرائم العنف التي ترتكبها المرأة عام 2013 273جريمة مقابل 301 جريمة بزيادة قدرها29 حادث بنسبة 11 بالمئة، في حين بلغ عدد جرائم العنف التي ارتكبتها المرأة 328 في عام 2015، الأمر الذي يشير إلى أن عدد جرائم العنف قد تضاعف خلال 4 سنوات.

- أنواع الجرائم التي ترتكبها المرأة في محافظة سوهاج 47 جريمة، وأن أكثر الجرائم تمثلت في جرائم الخطف، الختان للإناث، السرقة، القتل، الضرب.
- الخصائص الاجتماعية والسمات الشخصية مرتبطة بميل النساء إلى الجريمة وهي السن، الحالة التعليمية، الحالة الاجتماعية والمستوى المهني.
- العوامل الاجتماعية من أهم العوامل التي تؤدي إلى إجرام المرأة والتي تتمثل في الأسرة وجماعة الأصدقاء. (محمد و.، 2022).

الدراسة الثالثة: إسراء علي خلف الله محمد، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستر بعنوان العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة (دراسة حالة دار التائبات، سجن أم درمان)، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا، جامعة النيلين، 2017.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على دوافع ارتكاب المرأة للجريمة مع التعرف على أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء داخل سجن ام درمان.

اعتمدت الدراسة على فرضية أساسية وهي :

- ارتكاب المرأة للجريمة يرتبط بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفرضيات الفرعية فكانت كالتالي :

- عامل السن له دور كبير في ارتكاب الجريمة.
- تدني المستوى التعليمي للمرأة له دور في ارتكابها للجريمة.
- ازدياد تعاطي الخمور و المخدرات للمرأة له دور في ارتكابها للجريمة.

استخدمت الدراسة على المنهج الوصفي واسلوب دراسة حالة.

أخذت الباحثة 10 بالمئة من المجتمع الكلي مع توزيع استمارة الاستبيان للسجينات دار التائبات، ثم استخدمت المقابلة المقننة مع طلاب الدراسات العليا بقسم علم الاجتماع في جامعة النيلين، لمعرفة آرائهم حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة.

ومن النتائج المتوصل إليها :

- أثبتت الدراسة أن هناك علاقة بين المتغيرات الاجتماعية والجريمة، وذلك من حيث تفكك الروابط الأسرية والبيئة المحيطة.
- أثبتت الدراسة أن المناطق الطرفية في محلية ام درمان تعد أوكار للجريمة لانعدام الرقابة.
- خروج المرأة للعمل خارج المنزل والانخراط في أعمال هامشية جعلها تقع في الكثير من الجرائم

- هناك علاقة بين السن والجريمة إذ أن مرحلة الشباب تمثل دورة الاجرام بالنسبة للمرأة وتقل كلما تقدم بها العمر تدريجيا.
- تدهور الحالة الاقتصادية يشكل أقوى دافع لارتكاب الجرائم لدى النساء
- أثبتت الدراسة أن هناك جرائم أكثر انتشارا من غيرها جرائم المخدرات وصناعة الخمور فبلغت نسبة جرائم الخمور 36 بالمئة، وجرائم المخدرات 25,5 بالمئة. (محمد إ.، 2017).

الدراسات المحلية :

الدراسة الأولى: ريمة زنانرة، العوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي ارتكبن فعلا اجراميا ببعض ولايات الشرق الجزائري، دكتوراه في فرع علم اجتماع، تخصص علم اجتماع التربية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2021/2،2022.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الظروف الاجتماعية والأحوال النفسية لمن يقمن بممارسة الأفعال المنحرفة الخارجة عن العرف والقانون.

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

- ماهي العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع المرأة إلى ممارسة الفعل المنحرف بالمجتمع الجزائري.

والذي تتفرع منه أسئلة فرعية وهي :

1- ماهي العوامل النفسية التي يمكن أن تدفع بالمرأة إلى ممارسة الفعل المنحرف.

2- هل للمعاملة الأسرية السيئة دور في الدفع بالمرأة لممارسة الفعل المنحرف.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واستخدام أداة الملاحظة والاستمارة التي تم تطبيقها على 50 طالبة جامعية يمارسن أفعال يجرمها القانون الجزائري وتخالف العرف والمعايير الاجتماعية، إلى جانب المقابلة المفتوحة مع 10 طالبات يمارسن نفس الأفعال، وتم الوصول إلى عينة الدراسة باستخدام عينة كرة الثلج. واستغرقت الدراسة من أفريل 2017 إلى غاية نهاية جوان 2018.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي :

- يزداد انحراف المرأة في سن الشباب خاصة الجرائم الجنسية في الفئة العمرية من 20 إلى 25 سنة، بنسبة 58 بالمئة تليها الفئة العمرية أكثر من 25 سنة بنسبة 26 بالمئة وأخيرا أقل من 20 سنة بنسبة 10 بالمئة.

- يكثر الانحراف وسط الطالبات اللواتي يدرسن في التخصصات الأدبية.

- يكثر الانحراف في وسط الطالبات المقيمات بالحرم الجامعي.

- تمارس المرأة أشكال مختلفة من الانحراف في نفس الوقت من تدخين، خمور، تعاطي المخدرات، الدعارة

- معظم الظروف النفسية التي عايشتها عينة الدراسة بواعثها اجتماعية كالحرمان العاطفي، الإحساس بالظلم، القهر وعدم الأمن والاستقرار، ومعاناة المرأة مثل هذه الظروف النفسية الصعبة ساهم في إقدامها على ارتكاب الأفعال المنحرفة.

- للعوامل الاجتماعية والثقافية دور كبير في إقدام المرأة على ارتكاب الفعل الانحرافي، ففي ظل المعاملة الأسرية السيئة للبنت وانعدام الضبط الاجتماعي ومرافقة أصدقاء السوء يمكن أن تقع المرأة في الجريمة والانحراف. (زنانرة، 2021).

الدراسة الثانية: حيزية حسناوي، أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع الانحراف والجريمة، جامعة باجي مختار عنابة، 2011\2012.

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل المركزي التالي :

ماهي أنماط ودوافع الجريمة لدى المرأة من خلال ما نشر في الجرائد الوطنية ؟
وعليه فمشكلة البحث تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية :
1- كم عدد الجرائم التي ارتكبتها المرأة حسب ما نشر في أعداد جريمة النهار خلال سنة 2009؟
2- في أي الولايات تزداد جريمة المرأة في الجزائر حسب ما جاء في خبر الجريدة ؟
3- ماهي أهم خصائص المرأة المجرمة ؟
4- ماهي أنماط الجريمة المرتكبة من طرف المرأة حسب ما جاء في خبر الجريدة ؟
5- ماهي الأماكن والوسائل المستخدمة في جرائم المرأة ؟
6- ما نوع العلاقة الاجتماعية بين المرأة المجرمة والضحية ؟
7- ماهي عوامل الجريمة ودوافعها لدى المرأة المجرمة حسب ما جاء في خبر الجريدة ؟
حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وذلك من خلال اسلوب تحليل المضمون مع اجراء مسح شامل لأعداد جريدة النهار سنة 2009 مع أخذ عينتين لنمطين من الجرائم : (القتل والجرائم الأخلاقية).
وقد خلصت الدراسة في الأخير للنتائج التالية :
1- معدلات جريمة المرأة مرتفعة في المدن ذات الاستقطاب الكبير للسكان.
2- أغلبية المجرمات ينتمين إلى فئة الشباب، وارتفاع نسبة العازبات والعاطلات عن العمل.
3- أنماط الجريمة عند المرأة تشبه أنماط الجريمة الذكورية.
4-- دوافع الجريمة عند المرأة متعددة وتتراوح بين : الدافع الاقتصادي، الدافع الاجتماعي، الدافع النفسي...إلى غيرها من الدوافع التي تتفاعل فيما بينها لتنتج الجريمة النسوية.
5- الوسيلة المستخدمة في القتل هي : آلة حادة، الخنق، الرمي في بئر، الزيت المغلي، السم، سلاح ناري.
6- مكان وزمان جريمة القتل : غالبية القاتلات يقتلن الضحية داخل المنزل ونهارا. (حسناوي، 2012).
الدراسة الثالثة: مزوز بركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، العوامل والآثار، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاكلينيكي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا ، تخصص علم النفس الاكلينيكي، جامعة منتوري، 2006\2007.
تم صياغة الإشكالية في التساؤلات التالية :
1- ماهي أنواع الجرائم التي تقدم المرأة على ارتكابها ؟
2- ماهي العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الفعل الاجرامي ؟
3- هل لبعض العوامل النفسية كالغيرة وحب الانتقام أو سوء المعاملة دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ؟

4- هل لبعض العوامل الاجتماعية كالمستوى الاقتصادي، الحالة المدنية للوالدين، السوابق الاجرامية لأسرة المجرمة، الحصول على المال أو تسلط وأنانية الزوج دور في دفع المرأة ألى ارتكاب الجريمة ؟

5- ماهي الآثار التي يخلفها ارتكاب المرأة للجريمة ؟ وهل هناك فروق بين هذه الآثار وأشكال الجرائم المرتكبة من قبل المرأة ؟

تم اعتماد المنهج الوصفي، وتم توزيع الاستمارة ودراسة السجلات بمؤسسة اعادة التربية بباتنة وتامالوس بسكيكدة، وأيضا بالمؤسسة "س" نظرا لتحفظها. وبالنسبة لعينة الدراسة فكانت عمدية لمجموعة من النساء اقترفن الجريمة العمدية، وقدرت ب 90 حالة، حيث استغرقت هذه الدراسة 90 حالة.

ومن النتائج المتوصل إليها كالآتي :

1-جريمة القتل كانت لها أعلى نسبة في الارتكاب من قبل المرأة مقارنة بالجرائم الأخرى كالسرقة والتشرد والتزوير والأعمال الإرهابية.

2- معظم المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة، وعشن في ظل محيط وجداني واجتماعي وثقافي مضطرب.

3- الشعور بالدونية وانخفاض تقدير الذات لدى السجينات كان قويا جدا جراء اقتراف الجريمة من جهة ومن جهة اخرى جراء المؤسسة العقابية التي يقضين فيها مدة العقوبة.

4- عوامل اجرام المرأة هي مجموع الوقائع التي تؤثر على المرأة وتدفعها إلى طريق الجريمة، ولا يمكن أن نجزم في هذه الدراسة ببروز عامل دون الآخر.

5- توجد عدة عوامل نفسية تدفع المرأة إلى اقتراف الجريمة كالغيرة من الزوج، والانتقام من كل من تسبب في انحرافها وكذا سوء المعاملة الذي تعرضت له. (بركو، 2007).

الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: سيسيليا شابرت، 2003 ،بعنوان الجريمة النسوية والفقر .انطلقت من مشكلة دراسة تبحث عن العلاقة بين الفقر وممارسة المرأة الريفية للجريمة، واستخدمت الباحثة تقنية المقابلة لذلك.

هدفت الدراسة إلى:

-معرفة أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المهمشات اقتصاديا.

-الوقوف عن الدوافع وراء ارتكاب المرأة للجريمة.

-الكشف عن علاقة الفقر بإجرام المرأة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-أغلب أفراد العينة مطلقات ولديهن أطفال وعاطلات عن العمل.

-أهم النتائج التي ترتكبها المرأة هي الإدمان على الكحول والمخدرات، تجارة المخدرات، الانحراف الجنسي، الدعارة، جرائم النصب والاحتيال، التزوير والسرقة. (زنانرة، 2021، صفحة 205)

الدراسة الثانية: كارول سمارت، 1977، بعنوان المرأة المجرمة حقيقة أم خرافة.

انطلقت الباحثة من تساؤل مفاده: هل هناك علاقة بين تحرر المرأة وارتكابها للجريمة.

استخدمت السجلات الموجودة في السجلات الرسمية للسنوات ما بين 1935-1975في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

-التغير في مكانة المرأة اجتماعيا واقتصاديا أدى إلى عدم وجود تباين في سوق العمل بين الجنسين، فتحرر المرأة عامل من عوامل ارتكابها للجربمة.

-الجريمة النسوية تتجه نحو الجريمة الذكورية (سرقة، سطو، جريمة منظمة.)

-نظرة المجتمع آنذاك أن النساء أصبحن يتجن للإجرام بصورة أعلى بسبب احتكاكهم بالجنس الآخر خارج البيت، يعني أن أي تغير اجتماعي يمس المرأة ينظر له بتخوف.

-تحرر المرأة في المجتمع الأمريكي أدى إلى عدم وجود فروق جوهرية بينها وبين الرجل لذلك لضيق الاختلافات الثقافية أي أن المرأة أصبحت مساوية للرجل حتى في الجريمة.

-وجود متغيرات اجتماعية غير التحرر أكثر ارتباطا بممارسة المرأة للسلوك الإجرامي . (زنانرة، 2021، صفحة 203).

التعقيب على الدراسات السابقة:

1-الدراسات العربية:

تنوعت أهداف الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بتنوع زوايا تناولها لظاهرة الإجرام النسوي، فتتفق العديد منها حول هدف مشترك وهو التعرف على الإجرام النسوي والعوامل النفسية، الاقتصادية والاجتماعية المؤدية إلى الإجرام النسوي ومثال على ذلك الدراسة التي قامت بها الباحثة منيرة محمد فرج التويب سنة 2022، والباحثة إسراء علي خلف الله محمد سنة 2017.

وهدف بعضها الآخر إلى التعرف على حجم جرائم المرأة و أنواعها ومدى ارتباط سماتهن الشخصية بالميل إلى الإجرام كدراسة الباحثة وفاء محمد علي محمد سنة 2019.

استخدمت كل من الدراسات السابقة أداة رئيسية في جمع البيانات، حيث استخدمت دراسة الباحثة منيرة فرج التويب استمارة بالمقابلة أما كل من دراسة إسراء علي خلف الله محمد و وفاء محمد علي تم استخدام استمارة استبيان كأداة رئيسية والاستعانة بالمقابلة كأداة مساعدة والتي حاولا من خلالها التعرف على جميع متغيرات الدراسة.

الدراسات المحلية:

تتشابه هذه الدراسات مع الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع إجرام المرأة، فتتفق العديد منها حول هدف مشترك وهو التعرف على العوامل النفسية والاجتماعية لإجرام المرأة، وكذلك الأنماط مثل دراسة الباحثة ريمة زنانرة، والباحثة حيزية حسناوي، والباحثة مزوز بركو.

واعتمدت كل من الباحثة ريمة زنانرة و مزوز بركو على الاستمارة كأداة رئيسية مع الاستعانة بالملاحظة والمقابلة لجمع البيانات، أما الباحثة حيزية حسناوي فاعتمدت على اسلوب تحليل المضمون.

الدراسات الأجنبية:

تنوعت أهداف الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها بتنوع زوايا تناولها لظاهرة الإجرام النسوي والعلاقة بين الفقر والجريمة النسوية التي تم التطرق إليها في دراسة سيسيليا شابرت سنة 2003، وهدف بعض الدراسات الأخرى هو معرفة جريمة المرأة هل هي حقيقة أم خرافة مثل دراسة كارول سمارت سنة 1997.

استخدمت دراسة سيسيليا شابرت أداة المقابلة كأداة رئيسية، بينما دراسة كارول سمارت استخدمت تحليل المضمون للإحصائيات الموجودة ف السجلات الرسمية للسنوات ما بين 1935-1975 في الولايات المتحدة.

الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال عرض أهم أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة التي تم تناولها سلفا، إلا أن الدراسة الحالية تتفق معهم في عدة جوانب أساسية تتعلق حتما بإجرام المرأة إلا أنها تختلف عنها في جوانب قليلة وتعتبر الفجوة العلمية التي تتناولها الدراسة الحالية:

تعد الدراسة الحالية متميزة في تناولها لإجرام المرأة من هذا المنظور ألا وهو التمثل مع فئة لصيقة بطبيعة الموضوع وأكثر دراية به للتعمق أكثر وفهمه، مع أن هذه الدراسة غطت جميع المتغيرات على الدراسات الأخرى خاصة العوامل و أنه لم يصادف لأي دراسة ربطت بين تمثلات المحامين وإجرام المرأة.

كما اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتقديم معلومات دقيقة وواقعية تساعد في تفسير الظاهرة كما هي، دون أي تدخل من الباحث أو تأثيرها على مسارها.

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

باعتبار أن البحث العلمي تراكمي فلا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من الدراسات حول موضوع البحث حيث حاولت أن توظف الكثير من المجهود السابق للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة البحثية، ومن جملة الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة مايلي:

1-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في ضبط موضوع البحث وبناء الإشكالية.

2-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في اختيار المنهج الملائم وبناء أداة الدراسة.

3-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في طرح التساؤلات.

الفصل الثاني: التأصيل النظري لموضوع الدراسة

تمهيد

أولا: التمثلات الاجتماعية

1. التطور التاريخي لمفهوم التمثلات الاجتماعية
2. أبعاد التمثلات الاجتماعية
3. النظريات المفسرة للتمثلات الاجتماعية
4. خصائص التمثلات الاجتماعية
5. وظائف التمثلات الاجتماعية
6. آليات عمل التمثلات الاجتماعية

ثانيا: الجريمة النسوية

1. التغيرات الاجتماعية والمرأة الجزائرية
2. عوامل إجرام المرأة
3. أنماط جرائم النساء
4. الطبيعة المتخفية لجرائم النساء
5. احصائيات إجرام المرأة في الجزائر
6. بعض النظريات المفسرة للجريمة
7. الآثار المترتبة عن إجرام المرأة

خلاصة

تمهيد:

يعد إجرام المرأة موضوع يشمل دراسة وتحليل السلوك الإجرامي للنساء، وهو مجال يتناول الأبعاد الاجتماعية والنفسية والقانونية لهذا السلوك. على الرغم من أن معدلات الإجرام لدى النساء غالبًا ما تكون أقل من معدلات الإجرام لدى الرجال، إلا أن هناك اتجاهًا متزايدًا لدراسة وفهم العوامل التي تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم.

تتعدد الأسباب التي قد تؤدي إلى انخراط المرأة في السلوك الإجرامي، وتعدد الأسباب يؤدي إلى تنوع جرائم النساء بين القتل والسرقة وتجارة المخدرات والجرائم الإلكترونية وغيرها من الجرائم، مخلفة بذلك آثار وخيمة على الفرد والمجتمع، فالتمثلات الاجتماعية للجريمة النسوية تلعب دورا حيويا في تشكيل المواقف الاجتماعية والسياسات العامة، ومن هنا سيتم التعرف على التمثلات والجريمة النسوية بصفة أدق.

1/التطور التاريخي لمفهوم التمثلات الاجتماعية:

التمثلات الاجتماعية مفهوم قديم، وأول من اهتم به الفلاسفة عندما طرحوا تساؤلات عن العلاقات الموجودة بين المواضيع والأفراد، ويعتبر ايمانويل كانط من بين هؤلاء الفلاسفة الذين أشاروا إلى دور الوسائط والتفاعل بين الفرد ومواضيع المعرفة. (ملوكة، 2015، صفحة 21). أيضا اهتم الباحث ايميل دوركايم بمفهوم التمثل من خلال دراسته للديانات والأساطير والتي سميت بالتمثلات الجماعية، وعند دوركايم فإن أول تمثل يكونه الفرد عن العالم وعن نفسه يكون مرجعه ديني، وقد ميز دوركايم بين التمثلات الفردية representation indivuelle والتمثلات الجماعية representation collective. (جينفر، 2010، صفحة 28). فالتمثلات الاجتماعية من المنظور الاجتماعي هي نمط من التفكير التعميمي و الوظيفي من طرف جماعة اجتماعية هدفها التواصل مع محيطها الاجتماعي وبتأثير منه، بغرض فهم هذا المحيط ومحاولة التحكم فيه.

ويعود الفضل في اكتشاف عبارة التمثل الاجتماعي إلى ايميل دوركايم سنة 1898حينما قارن بين التمثلات الفردية والجماعية، وجاء هذا في مقال له نشر في مجلة الميتافيزيقا والأخلاق، حيث يرى أن الفرد هو بمثابة مرآة عاكسة للجماعة من خلال تصرفاته، ويعتبر التمثل كتأثير من طرف مظاهر المجتمع على أفكار الفرد، فهو معرفة اجتماعية متعلقة بالتنشئة الاجتماعية. (جابر، 2015، صفحة 17).

يهتم دوركايم بالتمثلات الاجتماعية ويؤكد بأنها خارجية بالنسبة للفرد الاجتماعي وأنها تتولد عبر سيرورة الاتصال داخل المجتمع، خلال مختلف عمليات التبادل ضمن سلوكيات وأفعال الأفراد في بعض الاستنتاجات يقدمها على أنها قد تتسم باستقلالية ذاتية عن الفرد. (مناح، 2010، صفحة 19).

بعد اسهام ايميل دوركايم والذي حاولنا اختصاره بشدة في هذه الدراسة، عرف مفهوم التمثلات الاجتماعية، خلال الخمسين سنة الماضية اهتماما ملحوظا من قبل علماء آخرين وميدان غير ميدان علم اجتماع، وهو ميدان علم النفس وهذا بفضل الباحث الفرنسي سيرج موسكوفيتشي بداية من 1961، بحيث أصبح المفهوم يأخذ اهتمام العديد من الباحثين في شتى المجالات منها : علم النفس الاجتماعي، علوم التربية...إلخ). (هرندي، 2021، صفحة 75).

حاول موسكوفيتشي اعادة صياغة المفهوم، حيث اهتم بدراسة تحديد الآليات التي تنتج المادة التمثيلية وأظهر في دراسته أن تمثلات المجتمع الفرنسي للتحليل النفسي أصبحت آلية ووظيفية في صياغة وتوجيه السلوكيات، وأن دراسة التمثلات الاجتماعية تدفعنا إلى خوض غمار الصراعات الثقافية والممارسات المهمة، حيث توصل في الأخير إلى أن النظرية العلمية الجديدة انتشرت في الثقافة الفرنسية، وتكرست مع الأحداث اليومية، وغيرت من نظرة أفراد المجتمع إلى أنفسهم وخباياهم وإلى محيطهم. (ملوكة، 2015، الصفحات 21-22). سعى موسكوفيتشي إلى توضيح كيف تنتشر نظرية علمية وسياسية وثقافية، وكيف تتحول وكيف تؤدي بدورها الى تغير الرؤية التي يحملها الناس عن أنفسهم وعن العالم القانطين فيه. إن إعادة إحياء المفهوم في الحقول المعرفية كان بفضله مما يسمح بدراسة السلوكيات و العلاقات الاجتماعية دون تحريفها أو تبسيطها. (هرندي، 2021، صفحة 76).

إذن فالتمثلات تحيل على نمط لبناء المعارف التي يتقاسمها الأفراد والجماعات، وأنها شكل من التفكير يصاغ ويتبلور انطلاقا من مخزون المعارف والمعلومات السابقة . (عميرات، 2017، الصفحات 33-34).

يرى سعدي لحلو أن سيرج موسكو فيتشي هو أول من أقحم التمثلات في الواقع الاجتماعي، واهتم بالإنسان الاجتماعي وما يفكر فيه ويشعر به ازاء المواضيع التي تحيط به، محولا بذلك مفهوم التمثل من النموذج النظري او الظاهرة إلى مفهوم تقاطع محورين، ليصبح ملتقى مجموعة من المصطلحات النفسية والاجتماعية . (ملوكة، 2015، صفحة 22).

التمثلات الاجتماعية تتغير وتختلف في معناها ومحتواها بحسب اللغة والسياق الثقافي والايديولوجي وبحسب اهتمامات والتواصل بين أفراد المجموعة، مثلا إذا أبدى الفرد أو المجموعة رأيا يتعلق بموضوع ما فإن هذا الرأي هو بطريقة ما جزء من تكوينه لأنه يحدد ماهية هذا الموضوع. (السويسي، 2016، صفحة 49).

ركزت أبحاث موسكوفيتشي على دراسة الجانب التفاعلي بين الذاتي الموضوعي، لتنزل في شكل اطروحة دكتورة سنة 1961، ثم في صورة كتاب تحت عنوان la psychanalyse son image et son public سنة 1976 بحث في دراسته عن كيف يعمل التمثل الاجتماعي على تحويل المعرفة من علمية إلى ساذجة أو عامة، وطبيعة التغيرات التي تحدث. (ميسية و ضيف، 2021، صفحة 689).

بعد ايميل دوركايم استخدم brul levy مفهوم التمثلات الاجتماعية واهتم بالاختلافات الموجودة بين المجتمعات القديمة والحديثة، ولاحظ أنه لديهم نفس الطريقة لكن لكل مجتمع نظريات مختلفة لفهم وتفسير الواقع المعاش، وقد اقترح 4 معايير أساسية لدراسته تتمثل في:

1- التركيز على التصورات الجماعية بدل الاقتصار على الفردية لمحاولة فهم معتقداتهم ودياناتهم واعتقاداتهم.

2- أن كل تصور مرتبط بطبيعة وثقافة المجتمع.

3- الاعتقادات والاستدلالات العقلية متفردة كل واحدة على حدى، لكن يجب أن تدرس بطريقة تكاملية شاملة.

4- جميع الأفراد يملكون نفس الوظائف العقلية ونفس القدرة باختلاف المحيط.

(هرندي، 2021، الصفحات 78-79).

وفي نفس السياق كان لهذا المفهوم في الميدان السوسيولوجي العديد من الدراسات بغرض فهم أعمق لطبيعة التفاعلات الاجتماعية وتأثيرها على ردود الأفعال والاستجابات اتجاه مواضيع ومواقف معينة. (معزوز، 2023، صفحة 17).

بعد كل من ايميل دوركايم وموسكوفيتشي اهتم العديد من العلماء والباحثين بهذا المصطلح وعملوا على انشاء نماذج مثل :kaes في دراسته التصورات الاجتماعية للثقافة .

جودليت : دراستين : 1/ التصورات الاجتماعية لجسم الانسان.

2/ التصورات الاجتماعية للمرض العقلي. (هرندي، 2021، صفحة 80).

بعدها عرف هذا المصطلح تطور شامل في شتى المجالات المختلفة و المقاربات المتنوعة.

2/أبعاد التمثلات الاجتماعية :

يركز سيرج موسوكوفيتشي على وجود ثلاث أبعاد رئيسية للتمثلات وهي :

1- المعلومة :مختلف المعارف المكتسبة حول موضوع اجتماعي معين كما وكيفا، أكثر أو أقل نمطية، معلومات عادية أو أصلية. (مبارك، 2012، صفحة 134).

ويجب توفر معلومات كافية حول موضوع التمثل بحيث تكون موزعة بين الجماعة، وهنا المعلومات إذا كانت غير كافية أو غير موثوق بها فيكثر عنصر الغموض وبالتالي يلجأ الفرد إلى انتاج تصورات لإكمال الصورة وهذه هي الخطوة الأولى في عملية التمثل لتكوين واقعه اتجاه الموضوع سواء بالسلب أو بالإيجاب. (عودة و ميلود، 2022، صفحة 990).

2- الموقف: وهو يعبر عن التوجه العام سواء الإيجابي أو لسلبي حيال موضوع التمثل. (مبارك، 2012، صفحة 135).

ومنه يبدو لنا أن الموقف أو الاتجاه يظهر حتى قبل عنصر المعلومة وحقل التمثل كما حدده سيرج موسكوفيتشي لأن الفرد يكون اتجاهه وموقفه حول الموضوع قبل أن يكتسب معلومات عنه وينظمها في مجال أو حقل التمثل.

3-حقل التمثل: يقول موسكوفيتشي أن هناك حقل تصوري أين توجد وحدة مرتبة من العناصر، كما يعبر عنه بمجموعة الآراء المنظمة، ويختلف حقل التمثل من فرد وجماعة إلى اخرى وذلك باختلاف القيم والمعايير والمبادئ المتبعة لدى الفرد أو في تلك الجماعة. (عودة و ميلود، 2022، صفحة 991).

أما R. KAES فقدد حدد هو الآخر ثلاث أبعاد للتمثل وهي كالتالي :

- التمثل هو عملية بناء للواقع من مجموعة ادراكات الفرد
- التمثل هو نتاج مسجل في كرونولوجيا الفرد، مرتبط بالشروع السياسي والاجتماعي الذي يوجد فيه الفرد، بحيث يشكل ما يسمى بالإطار المرجعي.
- توجد التمثلات من خلال التفاعلات الاجتماعية، وتتطور وتزدهر بفضل العلاقات والروابط الاجتماعية. (هرندي، 2021، صفحة 61).

3/النظريات المفسرة للتمثلات الاجتماعية:

- أولا: النظرية الكلاسيكية: 1976 لموسكوفيتشي:

تعتبر التمثلات الاجتماعية في النظرية الكلاسيكية عملية ديناميكية حركية تقوم على تفسير وإعادة بلورة الواقع، تحديد ميادين الاتصال، المبادئ، الأفكار المشتركة بين الأفراد، وتنظم السلوكيات الموافق عليها، أي لها علاقة في تعديل العلاقات الاجتماعية، بحيث يعتبرها سيرج مرجعا يعتمد عليه الفرد لمحاولة فهم العالم الخارجي. (بلال، 2020، صفحة 26).

يرى موسكو فيتشي أن ظهور وضعية اجتماعية حديثة بحيث تكون قلة المعلومات عنها، والمعارف السابقة والأفكار عاجزة عن تفسيرها وتأويلها، مما يصعب معرفتها بشكل كامل وبالتالي هذه الوضعية تخلق نقاشات وتفاعلات مما يتم تفعيل التواصل الاجتماعي، وبالتالي يؤدي في نهاية الأمر إلى الخروج بموقف أغلبية الجماعة، لكن هذه الوضعية تحتاج لثلاث شروط ألا وهي : أ – تشتت المعلومة ب – التركيز في البؤرة د- الحاجة إلى الاستدلال.

يرى دواز أن الجماعات الاجتماعية المتفاعلة مع بعضها البعض حول موضوع اجتماعي معين يتكون تمثله حسب ثلاث تثبيتات :

أ-التثبيت الاجتماعي: ويظهر عن طريق الأفكار والمبادئ المرتبطة بموضوع التمثل، ويوضح أيضا على أنه يوجد تمثلات عديدة لموضوع واحد داخل مجموعة، وهو ما يحدد العلاقة بين الأفراد وعندما يكون هناك تنافر بين هذه التمثلات أي أن الجماعات متنافرة والعكس.

ب- التثبيت النفسي : يظهر في العلاقات مع الآخرين والمعتقدات العامة من خلال موسكو فيتشي يتبين لنا أن هذه العملية تلعب دور كبير في تكوين التمثلات الاجتماعية، لأنها تسهل انتاج الاستدلالات، وتجعل منها شكل من الخدمة الاجتماعية.

ج- التثبيت النفسي الاجتماعي: يظهر عن طريق الصراعات والتقسيمات بين الجماعات، أي داخل الجماعات هناك تنافس، قوة، سيطرة، نفوذ، مراهنات، مصالح... وهذا يتمثل في الجانب

الاجتماعي أما الجانب النفسي فمن خلال نوع العلاقات والطريقة التي يمثل فيها الأفراد العلاقات بين الفئات الاجتماعية. (بلال، 2020، الصفحات 31-32).

ثانيا: النظرية البنائية: "النظام المركزي، النواة المركزية " التسمية القديمة والأكثر تداولا هي النواة المركزية، أما حديثا فتسمى النظام المركزي.

يرجع هذا الاختلاف في التسمية إلى تنوع النظام العقلي والاجتماعي للعناصر التي تعتبر مركزية التمثلات، بحيث أن هذه الفكرة ليست جديدة، فظهرت عند f. heider عام1927 (بلال، 2020، صفحة 34).

وفي سنة 1976 اقترح أبريك نظرية النواة المركزية، في قوله التمثل الاجتماعي هو مجموعة منظمة من المعلومات، المعتقدات، الآراء والاتجاهات تشكل نظام معرفي اجتماعي مركبا من نظامين متفاعلين فيما بينهما، نظام مركزي ونظام محيطي.

يرى أن النواة المركزية هي العنصر الأكثر استقرارا للتمثل وهذا ما يضمن لها الديمومة في السياقات الاجتماعية. (عودة و ميلود، 2022، صفحة 44).

كما تعتبر هي نقطة الارتكاز في نظام التمثل وإذا حدث اختلاف في التمثلات الاجتماعية لابد أن يحدث أيضا اختلاف في نواتهما المركزية وإذا حدث تغيير في التمثل فلا بد أن هذا التغير يمس النواة المركزية. وهذا جعل أبريك يعتبر أن العناصر المركزية لها مكانة بديهية وتساهم في إعطاء تفسيرات وتصنيفات للمعلومات الجديدة. (ملوكة ش.، 2013).

وحسب أبريك فهي لديها ارتباط وظيفي. (معزوز، 2023، صفحة 76).

-وظائف النواة المركزية:

1- الوظيفة التنشيئية: النواة هي التي تقوم بإنشاء العناصر الأخرى وتعطي لها قيمة ومعنى.

2- الوظيفة التنظيمية: هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين مختلف عناصر التمثل.

3- الوظيفة الاستقرارية: تضمن استقرار العناصر وديمومتها واتحاداها. (ملوكة، 2015، صفحة 44).

مثلا : لنفترض أننا قمنا بدراسة التصورات الاجتماعية للعمل لدي مجموعتين من الشباب:

- **المجموعة 1:** حاصلين على شهادات جامعية.
- **المجموعة 2:** لم يكملوا دراستهم الجامعية.

وبتطبيق التداعي الحر تم التوصل إلى النتائج التالية :

العمل هو : ضغط، حاجات اجتماعية، اكراه، وسيلة للعيش، ثقة بالنفس...حيث أن لكلا المجموعتين تصور مختلف عن العمل بالتالي ليس نفس المعنى والمدلول، من خلال هذا المثال يتضح مدى أهمية النواة المركزية للمقارنة بين التصورات فاختلافها يعني اختلاف التصور. (خروف، 2006، صفحة 54)

النظام المحيطي:

هو ليس أقل أهمية منها، ومكمل النظام المركزي، وفي الواقع يعتبر دور النظام المحيطي وظيفي، ويسمح للتمثلات بالعمل وتوضيح وتفسير الحالات الاجتماعية. (بلال، 2020، صفحة 87). أيضا هو عبارة عن المعتقدات المتغيرة والمختلفة من فرد إلى آخر كبنية هامشية. (عودة و ميلود، 2022، صفحة 23).

كما تعمل العناصر المحيطة على إضافة معنى وميزة المرونة مما تجعلها أكثر تلائما وتكيف مع الوضعيات الجديدة وتكون بذلك قابلة للتغيير والتعديل لكي تحمي في نفس الوقت المعنى الأساسي للتمثل الاجتماعي (ملوكة ش.، 2013).

يقوم الجهاز المحيطي بثلاث أدوار :

1- **وظيفة التجسيد:** بمعنى ترسيخ التمثل مع الواقع، وأيضا تعمل على المحافظة على وحدة النشاطات الممارسة وتوجيهها حسب معنى النواة المركزية، مثال : إذا كانت وظيفة النواة المركزية عبر العمل هي تحقيق الذات إذن فالنشاطات الممارسة هي : الإبداع ، المسؤولية، الاندماج ضمن الفريق، تحقيق الذات...كلها نشاطات مجسدة لوظيفة النواة المركزية لمثال تحقيق الذات عبر العمل. (عودة و ميلود، 2022، صفحة 23).

2- **التكيف:** أي تكيف التمثل مع التحولات الممكن حدوثها كاستدخال المعلومات الجديدة والتغيرات الخاصة في المحيط الاجتماعي، بمعنى دمج العناصر وبإعادة تغييرها حسب معنى المدلول المركزي.

3- **الدفاع**: حماية التمثل، يصد كل ما عجز وصفه أو تعذر تبريره، وكل جديد يطرأ عليه، فهو بمثابة حاجر للنظام المركزي. (جلول، 2017، صفحة 72).

4/خصائص التمثلات الاجتماعية :

1- الخاصية المعرفية والعقلية للتمثلات الاجتماعية:

الخاصية المعرفية هي خاصية فردية تعطي أهمية خاصة للنشاط العقلي في بناء التمثلات الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالإدراك، الذاكرة، الفكر، اللغة و الفكر، التي لها مقر في العلبة السوداء في الفكر دون أن تنسى تجارب الفرد الشخصية التي تشكل في كليتها التمثلات الاجتماعية، بالنسبة لموسكوفيتشي التمثل يسمح بالمرور من الدائرة الحسية إلى الدائرة الفكرية أي أن هناك عملية تبادلية تتم بين كل من العملية الادراكية ذات طابع حسي، والعملية الفكرية ذات طابع تجريدي. (بلال، 2020، صفحة 8).

فالتمثل قبل كل شيء هو عملية تحويل الواقع الاجتماعي إلى موضوع ذهني إن كم المعلومات الذي يتلقاه الانسان كبير جدا، حيث يتم تخزين المعلومات في الذاكرة التي تعتبر نظام نشط خاضع إلى إعادة التكوين أي نجد العاطفة والرغبة والغاية تفرض نوع من السيطرة غالبا لا يتم التحكم بها في الذاكرة، إن الذاكرة الاجتماعية تشكل خلفية للمعارف المشتركة وتفسر أيضا ظاهرة التثبيت في الماضي وتطور العقليات.

النشاط التمثلي يفعل بفضل النشاط العقلي للفرد باستحضار المعلومات السابقة المخزنة في الذاكرة حيث يرى بياجي في دراسته لكيفية بناء العالم الخارجي بالنسبة للطفل أن التمثل هو الميكانيزم الذهني الذي يسمح ببناء الصورة الذهنية باستحضار ما كان في الماضي سواء فكرة وحادثة معينة أو موضوع. (بلال، 2020، صفحة 9).

إذن فشأنه شأن مختلف العمليات العقلية الأخرى لدى الطفل فهو يتطور ويتحول كل ما نمى الطفل معرفيا وجسميا وانفعاليا، نلاحظ من خلال مختلف الدراسات حول التمثلات الاجتماعية أن النشاط العقلي عنصر مهم لسيرورة التمثلات الاجتماعية، ويتمثل هذا النشاط العقلي في عمل الذاكرة بحيث يعتبر التمثل وظيفة تقوم على تسجيل المعلومات اليومية في الذاكرة ويتم ذلك بصورة نشطة. (بلال، 2020، الصفحات 9-10).

2- الخاصية الاجتماعية للتمثلات الاجتماعية :

إن تفكير الفرد ليس منعزلا بوجوده داخل محيط اجتماعي، كما ترى جودليت أن التمثلات الاجتماعية هي شكل من أشكال المعرفة، لها معنى موحد فتظهر ميزتها في طبيعة أنظمتها الاجتماعية التي تشكلها وتتميز بالخصائص التالية :

- مكونة اجتماعيا ومتقاسمة مع أفراد المجتمع.
- لها نظرة واقعية للتنظيم والتحكم في المحيط وتوجيه للسلوك والاتصالات.
- ساهم في تأسيس نظرة موحدة لواقع الجماعات الاجتماعية أو ثقافة معينة.

التمثلات الاجتماعية كما وضعت جودلت لها خصائص أساسية باعتبارها نسق من القيم والمفاهيم والسلوكيات المرتبطة بالوسط الاجتماعي تحقق الاستقرار للفرد و الجماعات وتوحدهم لكن الأهم من ذلك هي أداة لتوجيه إدراك الفرد للمواقف وصياغة الأنماط السلوكية. على صعيد اخر بين الباحث c. flament أن التمثلات الاجتماعية طريقة لرؤية جزء من العالم والتي تترجم من خلال أحكام وأفعال الأفراد وهذه الطريقة لرؤية العالم لا يمكن أن تضبط لدى الفرد منفردا لكن ترمى إلى الفعل الاجتماعي. - يتحدد محتوى التصور الاجتماعي بطابعه الدلالي، الذي يجسد من خلال العلاقة بين الشكل (الصورة) والمعنى.

- التصور الاجتماعي هو محتوى رمزي وهذه الخاصية مرتبطة بالخاصية الدلالية فالموضوع الحاضر يشير إلى ما هو غائب عن إدراكنا المباشر، إذ يأخذ دلالة بالارتكاز عليه و إعطائه خصائص تنتج المعنى فالمحتوى الرمزي للتصور يرجع إلى البنية الخيالية للأفراد ويكون واحد من أساليب التعبير. (بوطاجين و بومدين، 2014، صفحة 181).

3- خاصية الابداع :

إن عملية بناء التمثلات الاجتماعية لا تقتصر على إعادة إنتاج الواقع بل هي عملية إعادة تنظيم لعناصر هذا الواقع بطريقة مغايرة كأنها عملية بناء واقع جديد " متصور " أكثر تكيفا وملائمة لمحيط الفرد و الجماعة و حسب مرجعتيهم والقيم والمعايير السائدة بهدف توجيه سلوكيات وتصرفات الفرد و الجماعة وتسهيل التواصل فيما بينهم. (لشطر، 2009، صفحة 41).

5/الوظائف الاجتماعية للتمثلات :

أكثر ما يمكن استنتاجه من خلال ما عرفناه من تعاريف التمثلات هو جانبها الوظيفي بالنسبة للفرد و الجماعة على حد سواء، وهو الرأي الذي استقر عليه أغلب الباحثين في مجال التمثلات بأن لها وجود وظيفي بأنها تقدم للجماعات والأفراد الحاجات الأساسية التي يساعدهم على التعامل مع مختلف الوضعيات والمواقف بما يخدم وجودهم كأفراد ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه الوظائف :

1/وظيفة معرفية :

تمكن التمثلات الفرد في فهم وتفسير الواقع ومقارنته وتصنيفه في إطار شبيه ومماثل حتى يسهل دمجه في مجموعة القيم والآراء التي يؤمن بها ومن تبادلها ونقلها، من خلال عملية الاتصال الاجتماعي. هذا التصور الذي يسمح للفرد أن يقوم بعملية إعادة بناء الواقع وتفسيره بما لا يتعارض مع القيم والمعايير الاجتماعية السائدة وبالتالي فالتصورات الاجتماعية هي التي تسمح للفرد باكتساب واستيعاب المعارف و المعلومات الجديدة التي يتلقاها من خلال اندماجه الاجتماعي والتي يوظفها مع مكتسباته السابقة بعد تنقيتها وتصنيفها وتنظيمها بما لا يتعارض مع الركائز الأساسية للنظام المركزي التي تسهل له فيما بعد عملية الاتصال الاجتماعي واستقبال معارف جديدة. (بلعالية، 2021، صفحة 546).

2/ وظيفة التبرير:

في النهاية فإن التصورات الاجتماعية تقوم بتحضير الفرد لفعل معين مع تبنيها لمجموعة من السلوكيات المنتظرة والمقبولة، هذا لأن التصورات تنظم بطريقة معينة ومكونة من مجموعة من المعارف. هذه الاخيرة تملىء على الفرد اتباع سلوكيات محددة ومباحة من قبل المجتمع فحسب جيميلي 1994 فإن التصورات تسمح بتحديد السلوكيات المنتظرة من قبل المجتمع وتبريرها. (عشيشي، 2016، صفحة 5)

3/ وظيفة التوجيه :

تعمل التمثلات الاجتماعية على توجيه و ارشاد التصرفات والممارسات وهذا ما تلخصه العبارة " التمثلات هي بمثابة دليل للفعل ". (عميرات، 2017، صفحة 42).

كما توجه التمثلات الاجتماعية استجابات الأفراد وممارساتها داخل الحقل الاجتماعي، إذ تملك القدرة على تحديد العلاقة التي تربط الفرد بالمجتمع وتدمجه داخل شبكة الاتصالات بعد التعرف على الغاية من هذه الوضعية وتحديد المنهج الذي يسلكه. (خلايفية، 2012، صفحة 38).

4/ وظيفة الهوية :

تسمح هذه الوظيفة بوضع الأفراد و الجماعات في الحقل الاجتماعي من خلال إعداد هوية اجتماعية و شخصية متماشية مع أنظمة المعايير والقيم المحددة اجتماعيا وتاريخيا، فتصور الفرد لجماعة انتمائية متأثر بتقييم مفرط لبعض خصائصها وانتاجاتها التعبيرية وذلك بهدف

الحفاظ على صورة ايجابية لهذه الجماعة وهكذا تلعب هوية الجماعة المتأثرة بتصوراتها دورا هاما في المراقبة الاجتماعية التي تفرضها على كل واحد من أعضائها. (بوطاجين و بومدين، 2014، صفحة 15).

تسمح التمثلات الاجتماعية بتطوير الهوية الاجتماعية والشخصية من خلال دورها في إظهار احترام الأعراض والقيم. (abdelaziz, 2006, p. 43).

6/آلية عمل التمثلات الاجتماعية :

1- الترسيخ:

يسمح الترسيخ بتحويل ما هو غريب إلى شيء مألوف، أي جعل الشيء مفهوما وواضحا كما أن الهدف من الترسيخ هو دمج وتقديم نظام تفكيري متواجد مسبقا، فسيرورة الترسيخ تشير إلى النماذج المدمجة في التصورات ضمن المجال الاجتماعي، والتحولات التي يحدث فيها وعند دراسة التمثلات الاجتماعية يمكن ملاحظة ثلاث أشكال للترسيخ ، الشكل الأول يعتمد تدخل المعتقدات أو القيم العامة، مثل المعتقدات في عالم تسوده المساواة والتي يمكنها تنظيم الصلات الرمزية مع الاخرين.

أما الشكل الثاني للترسيخ يهتم بتراكب التمثلات الاجتماعية وذلك في الطريقة التي يتصور من خلالها الأفراد الصلات بين الوضعيات و الفئات الاجتماعية. مثل، الطريقة التي من خلالها تصور الصلات بين الفئات الجنسية.

أما الشكل الثالث فيتم تحليل إذا ما وضع الباحث صلة بين التمثلات الاجتماعية و الانتماءات أو الوضعيات الاجتماعية الخاصة التي يحتلها الأفراد.

تشكل التمثلات نظام المعاني بواسطة الترسيخ في حالة التحليل النفسي مثلا توجد شبكة من المعاني التي هي صفتها لكنها نتجت عن نطام قيمي راسخ في المجتمع ومختلف الجماعات.

إن الترسيخ له علاقة وطيدة مع وظائف التصنيف والتسمية، هذه الأخيرة تسمح بتنظيم المحيط إلى وحدات ذات دلالة ونظام للفهم، كما يدرج التصورات ضمن أنظمة تفكير متقدمة مسبقا بمعنى التقرير المتواجد بين التصورات المسبقة والموضوع الجديد. (زهير، 2008، الصفحات 27-28).

2- التجسيد أو التوضيع :

هي عملية تحويل الأفكار أو المفاهيم المجردة إلى كيانات محددة و ملموسة مما يسهل فهمها ربطها وتذكرها لتساعد في تبسيط الأفكار المعقدة أو الغير المألوفة من خلال منحها شكل أو صورة معينة يمكن للأشخاص فهمها بسهولة فغالبا ما ينطوي التجسيد إنشاء تمثلات رمزية، أو اشعارات أو صورة تعبر عن جوهر المفهوم.

مثال توضيحي لهذه العملية، فالطريقة التي تتم بها مناقشة تغير المناخ في الكثير من الأحيان صعبة نوعا ما، فمفهوم تغير المناخ معقد ومجرد كما يتضمن العديد من العوامل، مثل انبعاث

غازات الانحباس الحراري في الغلاف الجوي، والتغير في متوسط درجة الحرارة العالمية والتأثيرات على النظم البيئية، ولجعل المفهوم أكثر قابلية للفهم وذا صلة بالواقع، يمكن استخدام صورة دب قطبي يتحرك برعب فوق غطاء جليدي ذائب، هذه الصورة بمثابة تمثيل ملموس لتأثير تغير المناخ على الحياة البرية، مما يجعل الفكرة المجردة أكثر واقعية وأسهل في الفهم من خلال تقديم المشكلة بطريقة أكثر بساطة، واقوى صلة بالموضوع. (بوضياف و صغراني، 2023، صفحة 46).

ثانيا: الجريمة النسوية

1/التغيرات الاجتماعية والمرأة الجزائرية :

1-المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي: يعتبر المجتمع الجزائري التقليدي مجتمع رجالي، يسوده النظام الأبوي، حيث يمثل الأب داخل العائلة السلطة المادية والروحية المطلقة، وينقل فيها الإرث والنسب في خط أبوي. وتعتبر العائلة منتوج اجتماعي يعكس صورة المجتمع الذي يوجد فيه، فهي الوسيط الرئيسي بين الفرد ومجتمعه، إذ تتكون شخصية الفرد ضمن العائلة وقيم المجتمع ومعاييره.

وتحتل المرأة في الأسرة التقليدية وضعية دونية، إذ ينظر إليها على أنها عار تهدد شرف العائلة، وأنها استثمار خاسر لا يمكن الاعتماد عليه في الحفاظ على كيان العائلة وديمومتها، ولكي تبقى المرأة محل احترام وتقدير لا يمكنها المعارضة أو ابداء الرأي، والمكانة الرفيعة للمرأة في المجتمع التقليدي بين قريناتها تكون من نصيب التي تتمتع بالنسب الأصيل والدين والشرف وذات الكفاءة في الأعمال المنزلية.

وتحضى ولادة الذكر في المجتمع الجزائري التقليدي بمزيد من الحماس والفرح عن ما إذا كان المولود انثى، وتقوم على شرف ولادة الذكر الاحتفالات والولائم، وهذا بتحول جنس الأنثى إلى قهر في حد ذاته، وتصبح بذلك المرأة مقهورة في جسدها وفي المجتمع التقليدي الجزائري. (زنانرة، 2021، الصفحات 151-152-153).

تحدَد الهوية الاجتماعية للفرد من خلال هويته الجنسية ذكر أم انثى التي تحدد له الوظائف والمراكز الاجتماعية، أما عن علاقة الأب بالبنت خاصة عندما تكبر فتكون متحفظة إن لم نقل سطحية تتمثل في إبداء التحية وتقديم الطعام، أما بالنسبة لاتجاهات الآباء نحو الأبناء في العائلة فإن التمييز في المعاملة هو الأساس، فالقسوة مع البنت أكثر من الإبن.

2- المرأة الجزائرية أثناء حرب التحرير: في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر وجدت المرأة نفسها مجبرة على الخروج إلى خارج البيت، فهي إما مجاهدة أو قائمة على شؤون عائلتها. في غياب الزوج فهم يحاربون في صفوف جبهة التحرير الوطني، فحدث الثورة أظهر أن تبعية المرأة العمياء للرجل ليس حكما قطعيا بل باستطاعة المرأة تخطيه، مما ساهم في بروز فكرة التغير وهي انتشار مبادئ جمعية علماء المسلمين من قبل اندلاع حرب التحرير، حيث دعت

إلى ضرورة تعليم المرأة وتحريرها من الخرافات والاعتقادات البالية، وهذه الاعتقادات برزت أكثر في حرب التحرير وساعدت بشكل جدي في استمراريتها وأثبتت جدارتها في جل الميادين وأصبحت مثالا يحتدى به خاصة فيما يتعلق بالمقاومة والتضحية والنضال ومن أمثالهم جميلة بوحيدر، حسيبة بن بوعلي، مريم بوعترة.

وبهذا أصبح خروج المرأة وانفتاح العائلة في خدمة الأمة الجزائرية خلال هذه الأزمة التي مر بها المجتمع الجزائري والتي تتطلب تكاثفا وتآزرا ووعيا من جميع فئات المجتمع الجزائري حتى استطاع أن يحقق النصر المرجو والاستقلال المرتقب.

وجدير بالذكر أن المرأة في هذه الحقبة الزمنية على الرغم من خروجها إلى معترك الحياة الاجتماعية والعسكرية، ومشاركتها إلى جانب أخيها الرجل مجاهدة أو مناضلة أو متكلفة بشؤون عائلتها، إلا أنها حافظت على وضعيتها الاجتماعية القديمة وحصنت نفسها وأفراد عائلتها بتعاليم دينها ومتطلبات عادات وتقاليد مجتمعها. (بركو، 2007، الصفحات 103-104).

2-المرأة الجزائرية بعد الاستقلال: لكن بعد الاستقلال كانت خيبة المرأة الجزائرية كبيرة، لكونها لم تتمكن من الظهور أو فرض ذاتها على المستوى السياسي بعد الاستقلال، فلم تتقلد أي مسؤولية وهو ما جعلها تشعر بالتهميش من جديد والشعور بالقهر، وهذا ما أدى بها لخوض معركة جديدة للتعبير عن ذاتها من خلال تقليدها لعدة مسؤوليات في الدولة على مستوى المجالس المحلية أو الحكومية أو البرلمان.

ولكن في حقيقة الأمر مازالت نظرة الرجل عموما تقليدية للمرأة، فالعلاقات داخل العائلة الجزائرية لم تتغير بالشكل المطلوب فهناك تناقض بين المبادىء والمواقف و الممارسات. فانتشار العديد من الأنماط السلوكية للرجل لا تزال تحول دون تحقيق النقلة النوعية التي تصبو إليها المرأة الجزائرية وهذا ما يؤكد لنا أننا في مجتمع مازال في مجمله ذكوري إلى يومنا هذا، وهذا ما يفسر لنا أن نشاط المرأة الجزائرية في العمل السياسي شبه معدوم على الرغم أن النساء يمثلنا نسبة 53 بالمئة من المجتمع الكلي ، كل هذا يجعل من المرأة تشعر أنها مجرد خادم للرجل وهذا ما يدفع بها لانتهاج السلوك الإجرامي مثل القتل والانتقام من الرجل والخيانة الزوجية. فكل هذه المعطيات حول وضعية المرأة أفرزت خللا في الحياة الأسرية و مشاكل زوجية وانحرافات اجتماعية على الرغم من اعطاء الحرية للمرأة إلا أن بعضهن أخطأت فهمها ولم تحسن استغلالها.

إن الغزو الثقافي التكنولوجي وتحرر المرأة والفهم الخاطئ لهذا التحرر والتحديث في المجتمع الجزائري، غيروا المعايير والقيم الاجتماعية الأساسية المستمدة من الحضارة مما أثر في العلاقات وسلوكيات الأفراد، ظهرت اتجاهات ومفاهيم دخيلة علينا الفردانية، الأنانية والاستقلالية سواء بين الأباء والأبناء أو بين الزوجين الذي صار كل منهم ينفرد في اتخاذ القرار وفي تسطير مسار حياته وطريقة عيشه، مما أضعف وأحدث شرخا في الروابط

الاجتماعية والأسرية وسهل انحراف المرأة وإجرامها، فإن كل السلبيات المحيطة بالمرأة كانت سببا في سلوك المرأة الانحرافي. (سبخاوي و زاوي، 2014، الصفحات 194-195).

2/عوامل إجرام المرأة:

1- عوامل داخلية:

- **الوراثة:** والمقصود بها هو انتقال صفات أو خصائص معينة سواء كانت عضوية أو نفسية كالعاهات والأمراض العضوية...إلخ من الوالدين إلى أطفالهم، فيمكن لتلك الصفات أن تدفع لحاملها ارتكاب الجريمة.

وهنا لا يقصد الخصائص الإجرامية بالضبط إنما إمكانيات واستعدادات إجرامية بنسبة 20 بالمئة.

ونتيجة للاختلاف القائم بين العلماء ظهر اتجاهين :

1/ ميراث خصائص إجرامية معينة تؤدي بالفرد إلى ارتكاب جريمة، حسب نظرية لومبروزو عن المجرم بالميلاد.

2/ انكار دور الوراثة في ارتكاب الجريمة وارجاعه إلى عوامل خارجية. (محمد إ.، 2017، صفحة 34).

-دراسة التوائم:

تقوم على المقارنة بين التوائم المتماثلة والغير متماثلة، ويفترض في الوراثة أن يتوافق التوأمان الحقيقيان بدرجة كبيرة في الإجرام على التوائم غير الحقيقية، ومن أشهر الدراسات دراسة الباحث الألماني لونغ طبيب في الأمراض العقلية، هدف إلى معرفة مدى التوافق والاختلاف بين التوائم في السلوك الإجرامي، ووجد أن التوائم المتماثلة أخذت نسبة أعلى من التوائم الغير المتماثلة

ودراسة ثانية قام بها العالم، دي كريستيانس وجد في دراسته أن التوائم المتماثلة أخذت نسبة 66.7 بالمئة أما التوائم الغير المتماثلة فأخذت نسبة 30.4 بالمئة. (زنانرة، 2021، صفحة 171).

-دراسة شجرة العائلة:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين الوراثة والجريمة، ولا تقتصر على فرد معين، بل على شجرة العائلة بأكملها بحيث تهتم بأن عملية توارث الاستعداد الإجرامي نفسه في عملية توارث الجينات و الصفات الوراثية.

ومن أشهر الدراسات دراسة العالم "ستامبل" على عدد من المجرمين العائدين والذين ارتكبوا الجرائم لأول مرة، وأخذت الدراسة حوالي عشرين ألف فرد من نفس العائلة، ومن النتائج المتوصل إليها أن نسبة الإجرام أعلى في عائلات المجرمين من غير المجرمين، وأن الجرائم الخطيرة يقترفونها العائلات الإجرامية المعروفة والخطيرة. (حسناوي، 2012، صفحة 147).

دراسة "د، جودل واستابروك" لإثبات علاقة الإجرام بالوراثة اجريا دراسة عن عائلة أمريكية، معروف عن رب العائلة إدمانه عن المسكرات، وزوجته سارقة، شملت الدراسة سبعة أجيال لهذه الأسرة ليتضح أن من بين 709 من أسلافه أصبح 202 من محترفي الدعارة، 142 متشرد، 77 مرتكبي مختلف الجرائم. (قزمير و شريف، 2015، صفحة 7).

-عامل السن :

السن يصاحبه نوعان من التطور ألا وهو:

- تطور داخلي: يتعلق بالتكوين العضوي والعقلي والنفسي.
- تطور خارجي: يتعلق بالمحيط الخارجي، فكلما تقدم الانسان في العمر انتقل من وسط إلى آخر. (السيوطي، 2014، صفحة 89).

-علاقة مرحلة المراهقة بالمرأة:

في مرحلة المراهقة تمر المرأة بتغيرات نفسية وفيزيولوجية مثل علامات البلوغ وبروز المفاتن، الدورة الشهرية، مما يؤثر على حالتها النفسية والانفعالية وزيادة الرغبة الجنسية، فتزداد هنا الجرائم الجنسية كالدعارة والبغاء وفي ظل تقلب المزاج، التهور، حب الذات... إلخ.

وقد أكد الدكتور بوزي في دراسته على جرائم الإناث في هذه المرحلة، في أمريكا 16 بالمئة ، بريطانيا 10.5 بالمئة، الجزائر 5 بالمئة. (السيوطي، 2014، الصفحات 96-97).

حيث يفرز المبيض عند البلوغ هرموني الفيلوكولين واللوبين الذي يتحكمان في التركيبة المزاجية والنفسية للمرأة. (رزاق و زرزوني، 2023، صفحة 86).

-علاقة مرحلة الشيخوخة بإجرام المرأة:

تزداد نسبة إجرام المرأة في هذه المرحلة، بعد سن 45 سنة عندما تصل إلى سن اليأس، حيث تصاب بالاضطرابات النفسية والمشاعر الغريزية نتيجة لإحساسها بالكبر، مما يجعلها تقدم على ارتكاب السلوك الإجرامي مثل: السب، القذف، الجرائم الجنسية مع الصغار. (السيوطي، 2014، صفحة 103).

ومعظم الدراسات والأبحاث توصلت إلى أن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة خاصة الجرائم الأخلاقية والسرقة، ترتكب في مرحلة المراهقة وسن الشباب، لما تتميز به المرأة في هذه المرحلة من صفات نفسية وبدنية معينة.

نوع الجريمة	20-29 سنة		30-39 سنة		40-49 سنة	50 فاكثر		المجموع
القتل	20	18.19	15	9	19.59	6	17.14	50

السرقة	22	20	8	8	17.35	2	5.71	40
الزنا	12	10.90	9	10	19.59	/	/	31
التشرد	16	14.55	2	9	4.34	3	8.57	30
الإدمان	7	6.36	1	5	2.17	/	/	13
أعمال ارهابية	/	/	4	7	4.69	21	60	32
الدعارة	19	17.23	9	20	19.59	/	/	48
جرائم مختلفة	14	12.72	4	5	4.69	3	8.57	27
المجموع	110	40.7	46	80	16.9	35	12.9	271

(السيوطي، 2014، صفحة 107)

جدول رقم 01 يمثل أنواع الجرائم المقترحة من قبل المرأة الجزائرية وعلاقته بعمر المرأة المجرمة.

- عامل المسكرات:

أكدت دراسة ميدانية قام بها المركز الوطني لترقية البحث العلمي بالجزائر، أن المخدرات بدأت بالتفشي في الوسط الأنثوي، خاصة في استهلاك المهلوسات و القنب الهندي. بحيث أن خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008 تم تسجيل نحو 12 ألف امرأة مدمنة من ضمن 27 ألف، بين 18 و 25 سنة، 13 بالمئة من الطالبات يتعاطين المخدرات، 18 بالمئة تدخين السجائر، 9 بالمئة يستهلكون المشروبات الكحولية.

فتأثير المخدرات لا يقتصر على المرأة فقط، بل يكون على ذريتها أيضا، مما يغلب عليها الإهمال، فتكون آثار وخيمة على الحمل إذا كانت حامل وعلى الجنين، حيث تم تسجيل ما بين 10 و 15 بالمئة من الحوامل المدمنات يصبن بما يسمى بالتسمم الحملي. (حسناوي، 2012، صفحة 151).

-العوامل النفسية:

لقد تمحورت بحوث علم النفس الإجرامي حول أبحاث ودراسات كل من : فرويد، ادلر، يونغ وغيرهم من علماء النفس.

ومن أهم العوامل النفسية الدافعة إلى ارتكاب المرأة للجريمة هي :

1- الإحباط:

بحيث تبحث المرأة عن مخرج للتقليل من هذا الشعور مما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم وأخطرها جرائم القتل.

2- الحرمان:

فالشعور بالإهمال والحرمان يؤدي بالمرأة بالبحث عن التعويض، مما يؤدي إلى ارتكابها للجرائم. (بركو، 2007، صفحة 108).

تتميز المرأة عن الرجل في الكثير من الأمور فهي مقابل القسوة والخشونة تتصف بالعاطفة والرقة، ولربما كانت هذه الصفات هي الباب إلى دخول المرأة عالم الجريمة والانحراف، فقط دلت الإحصائيات أن كثيرا ما تنخرط النساء في العصابات نتيجة لسوء المعاملة.

لقد أكد العلماء أن الأمراض النفسية لها تأثير كبير على سلوك المرأة، من خلال ما تمر به من اضطرابات نفسية نتيجة للحيض، الحمل، سن اليأس.

فقد وجدت الإحصائيات أن 61.6 بالمئة من النساء اقترفن جريمة القتل قبل فترة الحيض مباشرة،و15 بالمئة في منتصف الفترة، و23بالمئة بعد الفترة. (السيوطي، 2014، صفحة 180،182).

3- الهستيريا:

يتميز صاحبها بالعديد من السمات، ولعل عجزهم عن المواجهة وتفضيل الهروب وعدم حل الصراعات الداخلية، كل هذا وغيره قد يلعب دور في تهيئة المسرح النفسي إلى الدخول في هذا الاضطراب.

دراسة أجراها أحمد عكاجة عن مرض الهستيريا في مصر لدى عينة مكونة من 150 فرد يتراوح سن المرضى بين 20 و 40 سنة 52 بالمئة من المريضات متزوجات، 18 بالمئة من المرضى عزاب، وتفوق النساء على الرجال في ظهور العديد من الأعراض. مما يدفع بهم إلى السرقة المرضية، الانتحار، إيذاء الآخرين. (غانم، 2010، صفحة 78).

4- الشعور بالذنب:

يرى فروي دان أن الفرد الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام، أو ما يسمى بالعقاب الذاتي.

5- الضغوطات النفسية :

قد تكون ناتجة عن مرحلة الطفولة، أوعن أزمات اجتماعية، نفسية، اقتصادية، مثل سوء المعاملة أو التعنيف من قبل العائلة أو من قبل الزوج، فمن الممكن أن تنتج هذه الضغوط ردود أفعال تصل إلى حد الجريمة والانحراف. (زنانرة، 2021، صفحة 175).

6- السيكوباتية :

أهم ما يميز المرأة السيكوباتية، أنها مضطربة في تفكيرها، تصرفاتها، مشاعرها، وتتميز بأنانية والوحشية التي تدفعها إلى استخدام أبشع الوسائل في الإجرام.

شرح ساديت في مؤتمر سنة 1950 أن المرض النفسي عبارة عن حالة خطيرة كاملة. (محمد إ.، 2017، صفحة 39).

تؤكد في نفس السياق الأستاذة زهرة ساسي محللة اجتماعية في مجلة الشروق أن المرأة ترتكب جرائمها كرها وانتقاما، كحالة نفسية مستعصية تصل إليها المرأة التي يتخلى عنها المجتمع، الأسرة، الأصدقاء ويجبرونها على الصبر تجاه الأذى النفسي والجسدي، فحتى عندما تقبل على الخلع يتهمها المجتمع بالخيانة والانحلال الأخلاقي، فتقودها التراكمات إلى ارتكاب أخطر الجرائم تجاه نفسها، زوجها أو المجتمع. (فاسي، 2020).

-التكوين العضوي والجسماني:

ونقصد به التكوين البيولوجي للمرأة، أي ما يحتوي جسمها من خصائص جسدية وبدنية، ظاهرية وداخلية.

إذن المرأة بحكم التغيرات الفيزيولوجية التي تطرأ على جسمها قد تؤدي بها إلى اضطرابات نفسية حادة، وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم فقد أكد طبيا أنها تدفع إلى أمراض نفسية وعصبية مثل الاكتئاب الحاد الذي يؤدي إلى الانتحار، ويمكن أن تؤذي الأم صغيرها إلى حد القتل، العنف والميل للحدة، الانفعالية، فقدان السيطرة. (السلوك الإجرامي للمرأة، 2009).

هناك دراسات علمية تناولت موضوع الهرمونات وتأثيره عن الجنين، يقول كل من ماكس شلاب، إدوارد سميث في كتاب علم الإجرام الجديد أن ثلث المجرمين يعانون من اضطرابات في إفرازات غددهم الصماء.

فالنقص في إفراز الغدة الدرقية يخلق آثار مثل فقدان الذاكرة، ضعف العقل، وإفرازها بكثرة يشكل توتر وسرعة الانفعال، مما يقود للإضرار بالأخرين مثل اقتراف جرائم الاعتداء على الأشخاص. أيضا تأثير الغدد الجنسية، الإفراز الزائد يؤثر في ارتفاع الرغبات الجنسية، مما يجعلهم يقترفون الجرائم الجنسية وجرائم القتل. (السيوطي، 2014، الصفحات 148-149).

كذلك بالإضافة العاهات والتشوهات الخلقية، مما ينتج عنه سخرية ونظرت المجتمع الاحتقارية، وبالتالي يؤدي إلى ظهور السلوك التعويضي والذي يتمثل في ارتكاب الجرائم، مثل دراسة اجراها 'هيلي' تناولت 823 حدث جانح، ووجد أن 28 بالمئة منهم يعانون من شذوذ في جسمهم. (السيوطي، 2014، صفحة 160).

2/العوامل الخارجية :

1- العوامل الاجتماعية :

- الأسرة :

تعتبر الأسرة هي النواة الرئيسية أو الخلية الأولى التي يترعرع فيها الفرد، والمؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية، فكلما كانت الأسرة سوية ومتماسكة كلما نشأ جيل سليم وسوي، أما وجود خلل في الأسرة أو نموذج منحرف داخل الأسرة قد يؤثر بالسلب على شخصية المرأة.

فالتفكك الأسري من طلاق، هجران، مشاكل، خلافات، اهانات، سب وشتم بالإضافة إلى الإهمال، غياب دور الوالدين مع عدم التوازن في أساليب التنشئة من قسوة وتسلط، تدليل قد يولد الشخصية السيكوباتية.

بينت معظم الدراسات أن تفكك الأسرة يؤدي إلى انحراف النساء أكثر من الرجال، فهناك دراسة عن جرائم الزنا في مصر فوجدوا أن 49 بالمئة ارتكبن جريمة الزنا بسبب المشاكل الأسرية مثل الطلاق، زواج الأب.. إلخ... (قزمير و شريف، 2015، صفحة 8). فالأساليب القاسية خاصة في العقاب مثل الضرب الشديد، أو إطفاء السجارة على الجسد قد يؤثر على نفسية الفتاة، ويؤدي إلى اصابتها بالأمراض والعقد النفسية، وبالتالي فقد يذهب بها إلى الانتحار، الهروب، التسول، السرقة وغيرها من السلوكات الإجرامية.

بالإضافة إلى إجرام أحد الوالدين أو كلاهما، فالطفل عبارة عن صفحة بيضاء يقوم الوالدين بتدوين عليها كما يشاؤون، فدائما يحاول الطفل تقليد ومحاكات والديه، خاصة الفتاة للأم، فإذا كانت الأم مثال سيء فحتما ستأثر على سلوك الفتاة مستقبلا.

أجرى العالم "بيرت" دراسة في إنجلترا فوجد أن المرأة في فترة الطفولة والمراهقة تقتدي بسلوكيات الوالدين والأخوة، وتتخذ منهم نموذج يقتدى به، إذا كانوا يميلون إلى الأفعال الإجرامية فحتما تندفع إلى تعلم مثل هذه السلوكيات، أي السير نحو طريق الجريمة. (قزمير أ.، 2016، صفحة 193).

اثبتت الاحصائيات التي اجريت بمعرفة" اليانور شلدون جلك " أن 64 بالمئة من المجرمين الأحداث يتوفر في أسرهم ظرف ضعف إشراف الأم على أبنائها. (منصور، 1991، صفحة 113).

-البيئة المدرسية :

إذا كان تقليد الأبناء للآباء متسما بالخطورة البالغة على السلوك، فكذلك التقليد في المدرسة نفس الشيء لأنه يضم مختلف المجاميع ما لم يقف المعلم وقفة مرشد وموجه فإن تلك المجاميع، قد تتفاعل مع بعضها البعض، فتذهب البراعم ضحية لتلك المؤثرات. (حبيب، صفحة 235).

فالمدرسة أول مجتمع يتصل به الطفل بعد الأسرة، فإذا نجحت المدرسة في دورها التعليمي، التربوي والتثقيفي، فتقدم فرد متكيف مع المجتمع ذو مبادئ وقيم أخلاقية، و إذا فشلت في تأدية دورها فهنا يكمن الخطر و تصبح من أهم العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة ومنها أسلوب المعاملة، التهميش، التمييز بين التلاميذ، مما يدفع الطفل إلى التغيب من المدرسة أو الهروب وقضاء الوقت في الشارع والاحتكاك والاختلاط بالآخرين مما ينجرف إلى بؤرة الإجرام.

ويلاحظ أن الفتاة أكثر تخليا عن الدراسة إما لرسوبها المتكرر أو نتيجة للضغوط من الأسرة والمدرسة.فالمعلم كالأب بالنسبة للتلميذ قد يكون قدوة حسنة أو قدوة سيئة فإذا شعر الطفل

بضعفه العقلي في فهم المنهاج و عن محاولة الوصول إلى زملائه، مما يشعره بالإحباط والفشل فتتشكل عنده سلوكيات انفعالية وعدوانية.

أيضا الذكاء والتعلم قد يساهم في اقتراف السلوك الإجرامي ونوع الجريمة مثل الجرائم الإلكترونية والسيبيرانية لا يقوم بها فرد جاهل، فكما يكون الدور التعليمي للمدرسة رادع للانحراف والجريمة فقد يكون هو الأخر عامل من عوامل الانحراف.

-جماعة الرفاق :

إن رفاء السوء من أشد عوامل الإجرام خطورة على مستوى الفرد والمجتمع، حيث يأثرون سلبا وبشكل قوي على الأفراد مستقيمي وقويمي السلوك ويندمجون معهم، مما يدفع بهم إلى ممارسة السلوك الإجرامي، حيث تبين أن معظم حوادث الانحراف التي يرتكبونها المجرمون يرتكبونها مع نظرائهم من الأصدقاء المنحرفين. (تومي، 2015، صفحة 34).

ومما لا شك فيه أن المرأة تختلط بالعديد من الأصدقاء في مختلف مراحل حياتها من مدرسة، جامعة، بيئة العمل... إلخ، وحسب نظرية سادرلاند المخاطة الفارقة عندما تكلم عنهم وسماهم بالجماعة الجانحة. وإذا كانت الجماعة التي تنتمي إليها المرأة منحرفة وخارجة عن القانون، فإنه من الممكن أن تدفع بها إلى سلك مثل هذا الطريق.

ومن أنواع الجرائم الخاصة بالمرأة ألا وهي الدعارة لا تقوم بها المرأة لوحدها إنما في الغالب تكون لجماعة تضمها وتعمل معها. (زنانرة، 2021، صفحة 180).

حيث أكد الدين الإسلامي على تأثير الصديق ويقول سبحانه وتعالى :" ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا (27) ويا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا (28) لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني وكان الشيطان للإنسان خذولا (29) " (سورة الفرقان، الآية،29،28،27).

أثبتت الدراسات أن كثير من النساء اللواتي سلكن طريق الانحراف اكتسبن هذا الأمر من رفيقاتهن، ففي دراسة عن جريمة الزنا في مصر أرجع 28 بالمئة من المبحوثات انحرافهن إلى الصديقات اللاتي فتحن لهن باب الجريمة. (قزمير و شريف، 2015، صفحة 9).

2-العوامل الثقافية :

1/ تأثير وسائل الإعلام :

تختلف وسائل الإعلام منها الإذاعة، السينما، المسرح، الإنترنت، التلفزيون والبرامج... إلخ. حيث وفرت الأفلام والمسلسلات مبادئ ومعايير أدت بشكل كبير إلى كثرة العلاقات بين الزوجين خارج إطار الزواج، والثقافة الغنائية والموسيقية التي قد تبث نموذج للعنف أو نموذج

للجنس، حيث وجدت الدراسات أنه عندما تكون العائلات التي يعيش فيها الفرد أكثر استقرارا وأخلاقية يقل التقبل للمحتويات الجنسية التي تبثها مثل هذه القنوات. أيضا بالنسبة للأغاني ومعظم الراقصات اللاتي يقمن بحركات نمطية تتكرر في معظم الأغنيات، لتأكيد التلميحات الجنسية التي تحملها الأغنية. (الحميد، 2005، الصفحات 158-159).

ومن أخطار وسائل الإعلام أيضا التلاعب بالعقول وتوجيهها، وقدمت الصحافة قصص الجريمة وقصص الجنس، و أفاضت في نشر التفاصيل والأحداث، وعرفت بلفت النظر في الوسائل والأساليب التي قام بها المجرمون في سرقة البيوت ، وكشفت للفتيات عن طرق الاتصال بأصحاب الأهواء، مما قد تأثر على المرأة بمحاكاة واتباع هذه السلوكيات. (أحمد، 2022، صفحة 311).

التلفزيون يساعد في بث البرامج من خلال إرساء ودعم قيم جديدة تتعارض مع ما هو موجود ومسموح به، والتركيز على ما هو عالمي وتهميش المحلي، وبث قيم ومعتقدات أجنبية غريبة على المجتمع. (خبيزي، 2014، صفحة 7).

أيضا من خلال بث برامج الإثارة وغيرها التي قد تثير بعض الدوافع الكامنة في نفس المرأة، حيث أكدت دراسة عربية من خلال تحليل مضمون ما بثته قناة فضائية واحدة خلال أسبوع واحد، فوجدت أنها بثت أكثر من 300 جريمة قتل أي بنسبة 27 بالمئة، 30 بالمئة من الموضوعات الجنسية، و 15 بالمئة حول الحب الشهواني. (حسناوي، 2012، صفحة 168).

وسائل الداعية والنشر والإعلام المسخرة للتشجيع على التبرج، الإختلاط، التحلل والإباحية، ولإقناع الناس مكرا ودهاءً بأن هذه المفاسد مصالح، وأن هذه المضار منافع، وأن هذه المحرمات مباحات. (عبدالله، 1991، صفحة 90). بالإضافة إلى تمجيد الجريمة والمجرم وإخفاء تعاليم الجريمة وكيفية الإفلات من العدالة، وجعل هذا الأخير بطلا يتم التعاطف معه، مع تقديم مزايا له بدلا من رؤيته وهو يتعاقب، بحيث كل هذه قد تثير من لديهم ميولات إجرامية. (حسناوي، 2012، صفحة 169).

2/ الوازع الديني:

إن الإنسان قد جبل على الخير والشر، وأنه بدون الإقتداء بالدين وتعهد الوازع الذي يغرسه بالنمو والحماية فإنه سيميل صوب الشر الأكثر ثقلا وشدا في حياة الإنسان، وسيكون نتيجة ذلك فزاد العمران. (خليل، 1983، صفحة 117). كما قال تعالى : " وهديناه النجدين " سورة البلد الآية 10.

أجريت دراسة في المجتمع السعودي لمعرفة بين المصابين بأمراض نفسية والأسوياء في مستوى الوازع الديني، على عينة مكونة من 46 مريض نفسي و 46 سوي، ومن النتائج المتحصل عليها أن المسلم المتمسك بتعاليم دينه الإسلامي أكثر بعدا عن الاضطرابات النفسية.

وعلى ذلك فبغياب الوازع الديني تصبح المرأة ليس لديه أساس مرجعي تميز فيه بين الخير والشر، والسلوك السوي والغير سوي، مما يسهل وقوعها في مهاوي الجريمة. (حسناوي، 2012، صفحة 171).

3/ التعليم:

إن ارتفاع مستوى التعليم لا يفلح في الإقلال من النسبة العامة للإجرام، فيمكن للتعليم أن ينمي التكوين الكامن في الفرد، بأن يمد هذا الأخير بأفكار وخبرات يستعين بها في إيقاظ هذا الميل الفطري للإجرام، ولعل هذا هو السبب الذي يجعل لومبروزو يعارض فكرة التعليم داخل المؤسسات العقابية، حيث نرى رابطة مزدوجة بين السلوك الإجرامي والتعليمي، فقد يمنع من الولوج إلى عالم الجريمة وأيضا قد يدفع إلى اقترافها.

فالفرد هنا يستعين بما أكسبه التعليم من معارف، أساليب وطرق مبتكرة في ارتكاب الجريمة و إخفائها مثل الجرائم المعلوماتية، التهرب الضريبي، الاختراق... إلخ لا يستطيع شخص أمي القيام بها. وإن إجرام المتعلمين يتميز بالدهاء والمكر خاصة للنساء. (ابراهيم، 2024).

3-العوامل الاقتصادية:

مسألة العوامل الاقتصادية وتأثيرها على المرأة لارتكاب الجريمة نسبية وفيها اختلاف، ولكن هذا لا ينفي إغفالها، فربما كان لها دور غير مباشر في تشكيل الجريمة، وبالتالي سوف نتكلم عن متغيرين أو عاملين وهما الفقر والبطالة.

1- الفقر:

يقصد بالفقر قلة الموارد المادية التي تمكن المرء من الاستمرار في الحياة وتلبية حاجياته، والفقر يخلق عند المرأة شعور بانعدام العدالة الاجتماعية، فتندفع في السلوك الإجرامي مثل السرقة، ممارسة البغاء من أجل الحصول على المال. (مرشدي، 2023).

وفي ضوء التحليل الاقتصادي و معظم دراسات علم الإجرام أن أغلبية المجرمين ينحدرون من بيوت فقيرة. وأن انخفاض المكانة الاقتصادية قد يكون عاملا لجرائم السرقة وضد الممتلكات. (سعداوي، زاوى ، و سعدى ، 2020، صفحة 16).

2- البطالة:

ونعني بالبطالة الوضع الذي تبقى فيه المرأة بدون عمل، وقد أوضح الدكتور إحسان محمد الحسن أن الكثير من الخريجات والغير الخريجات يعانين من هذه المشكلة مما تأثر على نفسيتهن وتجعلهن يشعرن بحالة من اليأس والضياع، فالبطالة تحد من مشاركة المرأة في إعادة البناء والتقدم الاجتماعي. (حسناوي، 2012، صفحة 166).

ومن هنا تقدم المرأة على الولوج إلى عالم الجريمة من أجل سد حاجياتها مثل السرقة و الجرائم الأخلاقية من أجل كسب المال أو من أجل ما أفرزته البطالة وهو وقت الفراغ، فالفراغ إن لم يستغل بشكل حسن في الأمور الحسنة ضاع في الأمور السلبية و السيئة، فتضييع الوقت

في مشاهدة التلفاز أو شبكات الانترنت، التسكع خارج البيت وغيرها من الأمور التي تعتبر في حد ذاتها محيلة على الانحراف. (زنانرة، 2021، صفحة 182).

وخلاصة القول أن الفقر والبطالة تبقى أسباب غير مباشرة في اقتراف السلوك الإجرامي، إنما هناك عوامل اقتصادية أخرى مثل الكساد الاقتصادي، التقلبات الاقتصادية وغيرها.

3/أنماط جرائم النساء:

1/أنماط الجرائم العامة:

وهي تلك الجرائم التي ترتكبها المرأة والرجل على حد سواء، كالقتل و جرائم الاعتداء على الأشخاص، وعلى الأموال والهجرة الغير شرعية وغيرها من الجرائم.

1- جريمة القتل :

يعد الحق في الحياة من أسمى الحقوق الطبيعية التي يتمتع بها الإنسان، وبالحفاظ عليها يحافظ على حقه في الوجود والبقاء، ويعتبر القتل سلب لهذا الحق وهو من أبشع الجرائم التي عرفتها البشرية منذ القدم والتي يمكن أن تقدم عليها المرأة لسبب ما أو لدوافع داخلية أو خارجية، بحيث تقوم المرأة بقتل النفس من أجل تحقيق هدف معين إما نفسي أو اجتماعي أو مادي، ونتيجة ذلك فقد تتعدد مفاهيم جريمة القتل حسب دوافعها و أهدافها.

جريمة القتل في قانون العقوبات الجزائري:

جريمة القتل في الشريعة الإسلامية لا تختلف عن القوانين الوضعية فقد رتبها قانون العقوبات الجزائري في المرتبة الثالثة بعد جرائم الخيانة. (حسناوي، 2012، صفحة 134).

2- جرائم المخدرات:

تعتبر المخدرات من بين الجرائم التي يمكن أن تقدم عليها المرأة كالتعاطي والإتجار بها، والتي تجرها إلى اقتراف جرائم أخرى لإشباع حاجاتها من المخدرات كالسرقة والنصب وصولا إلى القتل وفي الشرع تشير المخدرات إلى كل ما يذهب العقل ويجعل الفرد خارج إرادته أما وفق قانون العقوبات فإنه " يعاقب بالحبس كل من قام بطريقة غير مشروعة بإنتاج أو صنع أو حيازة أو عرض أو بيع أو تخزين أو توزيع مواد المخدرات والمؤثرات العقلية" كما جاء في المادة 12 تجريم تعاطي المخدرات : " يعاقب بالحبس كل شخص يستهلك أو يحوز من أجل الاستهلاك الشخصي، مخدرات أو مخدرات عقلية بصفة غير شرعية ".

والعلة في تحريم المخدرات وتعاطيها أنها تحدث ضررا اجتماعيا واقتصاديا ليس فقط بمتعاطيها وإنما بأسرته ككل.

والمخدرات هي العقاقير المستخلصة من النباتات والحيوانات أو مشتقاتها أو مركب من المركبات الكيميائية أو المشروبات الكحولية التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الكائن الحي، بالإضافة إلى الأدوية الممنوعة أو أدوية العلاج المسموحة وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان المزاجية ويعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصتها المخدرة. (زنانرة، 2021، صفحة 144). فكل مادة نشطة صيدلانيا على كائن حي تعد مخدرا، وفق هذا المعنى يمكن اعتبار كل دواء

مخدر عقارا وقد استخدم في فرنسا مصطلح (دروق) طويلا في اللغة الدارجة للحديث عن الأدوية. (مايستراشي، 2014، صفحة 9).

3- جريمة السرقة:

تعتبر السرقة من أكثر أنماط الجريمة انتشارا والتي تلجأ إليها المرأة والرجل لعدد من العوامل والدوافع، لتحقيق أهداف معينة. وتوضح في مجملها أنها أخذ مال الناس دون وجه حق.

السرقة في قانون العقوبات الجزائري:

وتختلف عقوبة السرقة باختلاف ظروفها، فإذا ارتكبت ليلا وباستعمال العنف والتهديد به، فيعاقب السجن من عشر سنوات إلى عشرين سنة. (حسناوي، 2012، صفحة 135).

2/أنماط جرائم النساء الخاصة :

هناك بعض الجرائم التي تختص بها المرأة باعتبار أن هذه الجريمة لا تحدث إلا إذا كانت المرأة مشاركة فيها، نظرا لطبيعتها اللصيقة بالمرأة منها جريمة قتل المواليد حديثي الولادة، جريمة الإجهاض، الجرائم الجنسية.

1- جريمة قتل المواليد حديثي العهد بالولادة :

إن قتل طفل حديث العهد بالولادة من إحدى الجنايات التي تطورت في النصوص القانونية، فبعض التشريعات لا تحتوي على أحكام خاصة، بل تطبق النصوص العادية الخاصة بالقتل، وأخرى تعطي لهذه الجريمة طابعا خاص بها، وهذا ما ذهب إليه المشرع الجزائري الذي سار على نفس مسار المشرع الفرنسي، وذلك بموجب المادة 259 من قانون العقوبات.

إن أركان الجريمة تتكون من ركن مادي وركن معنوي:

الركن المادي:

يجب توفر ثلاث عناصر:

1/ الفعل الإجرامي.

2/ أن يقع الفعل من الأم.

3/ أن يكون المجني عليه حديث العهد بالولادة. (وادي، 2011، صفحة 61)

يأخذ السلوك الإجرامي مظهرين:

1 –مظهر ايجابي :

ويتمثل في فعل مادي يؤدي إلى الوفاة كالخنق، الإغراق، استعمال أداة حادة.

2 – مظهر سلبي :

موقف سلبي يؤدي إلى وفاته كالامتناع عن إرضاعه أو تعريضه للبرد...إلخ. (زنانرة، 2021، صفحة 146)

المادة 261 :

تعاقب الأم بالحبس سواء كانت فاعلة أصلية أو شريكة في قتل إبنها حديث العهد بالولادة بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة، على أن لا يطبق هذا النص على من ساهموا أو اشتركوا معها في اقتراف الجريمة. (صقر، 2009، صفحة 39). ولا يفرق القانون بين الطفل الشرعي و الغير شرعي، فالأم التي تقتل ابنها الناتج عن زواج شرعي تأخذ نفس عقوبة الأم التي تقتل ابنها الناتج عن علاقة غير شرعية.

ولا تطبق أحكام المادة 261 على غير الأم، حيث جاء في القرار الجنائي بتاريخ 18 جانفي 1983 عن المجلس الأعلى أنه تتحقق جناية قتل حديث العهد بالولادة من قبل امه بتوفر العناصر التالية :

1 – يولد الطفل حيا.

2 – أن تقوم الجانية بفعل يؤدي حتما إلى وفاة المولود كعدم ربط حبله السري.

3 –أن تكون أم الطفل.

4 –القصد الجنائي أو النية الإجرامية. (وادي، 2011، صفحة 62).

لم يحدد القانون الفترة الزمنية التي يعتبر فيها الطفل حديث العهد بالولادة ولا عن تحديد اللحظة التي ينتهي منها، وترك التحديد للقاضي. (زنانرة، 2021، صفحة 147).

الركن المعنوي:

أي القصد الجنائي أو ما نعني به النية الإجرامية للأم في إرهاق روح إبنها.

اذا كانت الأم فاعلة أصلية أو شريكة في قتل إبنها حديث العهد بالولادة فكانت العقوبة بالسجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة.

قتل الأم إبنها بسبب حالة نفسية ناجمة عن آلام الولادة أو الرضاعة، فقد ورد هذا العذر المخفف بالمادة 261، وإنه يستفيد من هذا العذر الأم دون غيرها، وذلك تقديرا للظروف البيولوجية والنفسية للأم. (صقر، 2009، صفحة 42).

2/جريمة الإجهاض:

يعتبر الإجهاض إنهاء حالة الحمل بموت الجنين قبل خروجه من الرحم، أو بإخراجه منه ولو حيا قبل الموعد الطبيعي للولادة. ومنه يتبين أن للإجهاض صورتين : الأولى وهي الأكثر حدوثا في الواقع ألا وهي إخراج الجنين من الرحم ميتا بوسيلة غير تلقائية قبل الموعد الطبيعي للولادة، أما الثانية فهي قتل الجنين في الرحم ولا ترتهن بخروجه منه. (صقر، 2009، صفحة 193).

نصت المادة 309 من قانون العقوبات بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين، وبغرامة من 250 إلى 1000 دج لكل امرأة أجهضت نفسها عمدا، أو حاولت ذلك، أو وافقت على استعمال الطرق التي أرشدت إليها لو أعطيت لها لهذا الغرض. (صقر، 2009، صفحة 204).

المشرع يعاقب على جريمة الإجهاض سواء تحققت أم كان شروعا فقط.

تقضي المادة 304 من قانون العقوبات :

كل من أجهض امرأة حامل أو مفترض حملها بإعطائها مأكولات أو مشروبات أو أودية، أو يستعمل طرق أو أعمال عنف، أو بأية وسيلة أخرى، سواء وافقت على ذلك أو لم توافق أو شرع في ذلك. هنا نفهم أن المشرع عدد الوسائل سواء كيميائيا مثل الأدوية الطبيعية، أو ميكانيكيا مثل توجيه أشعة في الجسم، أو طرق أخرى مثل حمل الأثقال، القفز، امتناع الأم عن الأكل. (وادي، 2011، صفحة 68).

ويعتبر الإجهاض أكثر الجرائم ارتكابا من قبل المرأة، حيث يصنف من الجرائم المخفية وعدم الظهور في الإحصائيات، وانتشار هذه الجريمة يرجع إلى تحرر المرأة، و الخروج إلى العمل، الدراسة، مما أدى إلى ارتفاع معدل الحمل الغير المشروع فبالتالي اللجوء إلى الإجهاض لحماية النفس من العار. (زنانرة، 2021، صفحة 166).

3/الجرائم الجنسية : (البغاء، الزنا، الدعارة)

البغاء :

أي معاشرة المرأة لرجل غير زوجها مقابل أجر. (الفقيه، 2008، صفحة 339).

أكد عليه إلياس في كتابه الموسوم بعلم نفس الجنس، إذ يعرف البغاء على أنه ضرب من ضروب الدعارة، يحصل فيها الرجل على متعته الجنسية من امرأة لا يقيم معها طويلا، ولا يكن لها شعور الحب والاحترام، بل يتمتع معها جنسيا لقاء ثمن معين أو مصلحة مادية معينة. (الحسن، 2016، صفحة 227).

الزنا:

جريمة الزنا كل اتصال بين المرأة والرجل بدون عقد شرعي يجمعهم، سواء كانوا متزوجين من الغير أو لا، بحيث يعتبر من أخطر الظواهر الاجتماعية مما يخلف آثار وخيمة على الفرد وعلى المجتمع مثل الأمراض الخبيثة كالإيدز، العار والحمل الغير شرعي مما يؤدي إلى الإجهاض. (زنانرة، 2021، الصفحات 148-149).

وكل نكاح لا يتم بعقد وصداق أي بمهر يعتبر في مجتمعاتنا زنا

الدعارة :

يذهب كليفورد إلى أن الدعارة هي الجريمة الأولى في عالم النساء وفي كتاب خاص بهن ahestor of their own النساء في أوربا من ما قبل التاريخ إلى الزمن الحالي women in europe from prehistory to the present للمؤلفان بوني س أندرسون، جاديت زيتشر: يؤكدان أن جريمة المرأة العصرية هي الدعارة، و بالرغم من أن نساء المدينة يرتكبن الجرائم بمعدلات أكثر من نساء القرية إلى أنهن يستخدمن كمساعدات أو تابعات للرجال، كطعم وكمحتالات. (قطب، 2009، الصفحات 233-234).

والدعارة هي ممارسة المرأة للفحشاء مقابل أجر مالي، والداعرة هي المرأة التي تبيع جسدها للجميع لإشباع الرغبات الجنسية مقابل المال، كما تعتبر معتادة على هذا الفعل مرتين، ثلاث، وأكثر. (صقر، 2009، صفحة 350).

هناك ثلاث شروط لتوفر فعل الدعارة وهم :

1 – شرط المقابل.

2 – شرط عدم التمييز.

3 – شرط الاعتياد وتعدد العلاقات الجنسية. (شيهب، 2016، الصفحات 4-5).

المادة 343 : يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 20000 دج، ومالم يكن الفعل المرتكب أشد كل من اقترف أحد الأفعال التالية :

- ساعد أو حمى دعارة الغير، أو أغرى الغير بأي وسيلة كانت.
- اقتسم محصلات الدعارة، أو تلقاها من شخص يحترف الدعارة، أو يستغل موارد دعارة الغير.
- القنوت مع شخص يحترف الدعارة.
- استعمال أو استدراج الفرد ولوكان بالغا بالرضا أو غيره على احتراف الدعارة أو الفسق.
- القيام بالوساطة وعرقلة أعمال الوقاية والتأهيل. (شهيب، 2010، صفحة 72).

وفي القانون الجزائري لم يعطي المشرع أي مدلول يعرف فيه الدعارة، وقد تكلم في المادة 343 عن الدعارة والفسق، بحيث أن الجرائم المنصوص عليها تشترط وجود ثلاث أركان ألا وهي الجاني، الضحية، القصد الجنائي. (نزار، 2021، صفحة 5).

4/الطبيعة المتخفية لجرائم النساء :

يرى بولاك أنه من الواضح أن إجرام النساء أقل ذكرا في التقارير خاصة فيما يتعلق ببعض الجرائم مثل السرقة من المحلات، الإجهاض، الجرائم التي ترتكب بالنسبة للأطفال، القتل.

ويرى أيضا أن المرأة المجرمة تتلقى الحماية من الرجال، فهم يكونون أقل ميلا إلى الشكوى للسلطات.

نجد عامل ثقافي آخر يرتبط أيضا بحماية الرجال للنساء، لأن النساء يقمن بأدوار أقل فاعلية من الرجال، لكن الحقيقة أنهن المشجعات أو المحرضات على الجرائم التي يقترفها الرجال، وبالتالي تعسر عملية الاكتشاف أو القبض عليهن. أيضا هناك جرائم ينكشف ارتفاعها بالنسبة للرجل على المرأة، لأن الأدوار تسمح لهن على إخفاء مثل هذه الجرائم مثل القتل بالتسميم ، السرقة من المحلات العامة، إخفاء الأشياء المسروقة، شهادة الزور.

كما أكدت معظم الدراسات أن رجال الشرطة أكثر مرونة في التعامل مع النساء على الرجال، وبالتالي فإن إجرام المرأة خفي ومقنع لدرجة كبيرة. (الشاعري، 2013، الصفحات 103-

104). ويرى jean pinatel أنه بالرغم من أن النساء يلعبن دور ثانوي في جرائم النصب والاحتيال، إلا أنهن يستخدمن الحيلة والدهاء ويظهر ذلك في صورتين :

1 – القيام بإغواء الرجل حتى يجد نفسه في وضع مخل بالحياء، هنا يظهر الطرف الثاني وعادة ما يكون الزوج أو الأخ، فيهدده بالقتل أو بغيره إن لم يسدد له مبلغ مالي معين.

2 –تقوم المرأة بدور المرأة اللطيفة حتى تقوم بدور الاحتيال بدون أن يشك فيها.

إن الجرائم التي ترتكبها النساء تتسم بالجرائم الخفية، حيث أنه في جرائم القتل يقومون باستعمال السم كأحسن وسيلة، كما تتصف جرائم القتل التي تقوم بها النساء بالكراهية الشديدة للمجني إليه، فقد لا تكتفي بقتل زوجها الخائن بل تقوم بتشويهه جثته والتنكيل بها.

توصل بولاك إلى أن جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية، أو في ميدان الجرائم الواقعة على الأشخاص و الأموال. (محمد و سويقي، 2023، صفحة 6).

لاحظ جاك ليونيه في البحث الذي أجراه حول قتل المواليد، أن نسبة الجرائم الخفية تختلف من جريمة إلى أخرى من الجرائم التي ترتكبها الإناث، فجرائم قتل المواليد لا يصل إلا علم الشرطة سواء عشرين بالمئة، وقد يصل في بعض الأحيان إلى 40 بالمئة كما هو الحال في فرنسا. (بركو، 2007، صفحة 114).

تقول سامية حسن الساعاتي في دراستها بالرجوع إلى إحصائيات السجون إلى أن الجزء الأكبر من الجرائم ترتكبه المتزوجات بنسبة حوالي 50 بالمئة ثم الأرامل 25 بالمئة ثم الأبكار فالعاهرات، كذلك ظهر أن نسبة ما تقترفه النساء من الجرائم الخطيرة لا يتجاوز 1 بالمئة ويأتي في المقدمة القتل العمدي، التزوير، العود الجنائي، الضرب المؤدي إلى الموت، الحريق، السرقات. (بركو، 2018، صفحة 39).

5/إحصائيات إجرام المرأة في الجزائر :

لقد ازدادت خلال السنوات الأخيرة نسبة الجرائم التي ترتكبها النساء في الجزائر، وتشير مديرية الأمن الوطني إلى تورط 2109 نساء في الضرب العمدي ومن بينهن 90 قاصرة، خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014،

بالإضافة إلى إحصاء 306 نساء تورطن في قضايا الدعارة، كذلك أكدت إحصائيات الشرطة إلى تورط 427 قاصرة في قضايا السرقة المتنوعة، من بينها 93 قضية سرقة هواتف نقالة، إتهام 14 امرأة في قضايا الرشوة ويضاف إلى ذلك تورط 118 امرأة في قضايا حيازة واستهلاك المخدرات، وتورط 33 امرأة في تجارة المخدرات.

أحصت مصادر الدرك الوطنية لوحدها 1585 امرأة وفتاة متورطة في جرائم مختلفة، وجاءت الأرقام المتعلقة بالفترة الممتدة بين شهر جانفي إلى غاية أوت 2008 كما يلي :

- 201 موقوفة في جرائم تكوين والانضمام إلى جماعة الأشرار.
- 191 موقوفة في جرائم الضرب والجرح العمدي.
- 141 موقوفة لتورطها في الجرائم السرية اللاشرعية.
- 40 موقوفة في قضايا تزوير وثائق إدارية.
- 26 موقوفة في قضايا القتل العمدي.
- 26 موقوفة في قضايا المخدرات.

كما سجلت ذات المصالح تورط 648 امرأة في جرائم أخرى مختلفة، وكشفت مصادر قضائية عن تورط أكثر من 644 امرأة في حوالي 119 نوع من الجريمة وذلك منذ بداية العام الجاري، فيما أوقفت وحدات الدرك الوطني في سنة 2008 عبر كامل التراب الوطني 2169 امرأة مجرمة اقترفت مختلف أنواع وأصناف الجريمة. (قردود، 2021).

- جرائم النساء خلال سنة 2012 في بعض الولايات :

1 – عنابة :227 جريمة.

2 – عين تموشنت: 14 جريمة.

3 – الطارف: 111 جريمة.

4 – الجزائر العاصمة: 109 جريمة.

5 –وهران: 105 جريمة.

6 –تلمسان: 113 جريمة.

(جمعي، 2014، صفحة 93).

كشف الرائد عمرو مكيد المكلف بالإعلام لدى المجموعة الإقليمية للدرك الوطني، بولاية أم بواقي أن مصالحهم سجلت خلال الفترة الممتدة خلال شهر جانفي **2023** إلى يومنا هذا 83 امرأة متورطة ضمن قضايا الإجرام العام وقانون المرور، أي في غالبيتها عبارة عن مخالفات، أما في الشرطة القضائية فقد تم تسجيل 40 امرأة متورطة في الجنح و الجنايات مثل قضايا الضرب، الجرح العمدي، السب الشتم، الدعارة والزنا

أما في ما يخص جرائم القتل فقد تم تسجيل امرأة واحدة في إحدى القضايا وواحدة في ترويج المخدرات وواحدة في حيازة المؤثرات العقلية. (مكيد، 2023).

نسب أنماط الجرائم المرتكبة من قبل المرأة لسنة 2013/ 2014

1 – سنة 2013.

– السب والشتم : 139 جريمة.

- النصب والاحتيال29جريمة.

- السرقة بالعنف 35جريمة.

- سرقة تحت طائلة التهديد 35جريمة.

- التبديد والاختلاس 12جريمة .

- التسول والتشرد 15جريمة.

- إنشاء محل للفسق والدعارة 13 جريمة.

2- سنة 2014.

– السب و الشتم : 931 جريمة.

– النصب والاحتيال22جريمة.

– السرقة بالعنف29جريمة.

– السرقة تحت طائلة التهديد38جريمة.

– التبديد و الاختلاس 10جريمة.

– التسول والتشرد 15جريمة.

– إنشاء محل للفسق والدعارة 15 جريمة.

أما بالنسبة للعنف العمدي فقد أخذت نسبة 62 بالمئة للضرب، والجرح نسبة 26 بالمئة، والتهديد بالقتل 12 بالمئة، والقتل العمدي أخذ نسبة 10 بالمئة لسنة2013. أما في سنة 2014 فكانت كالتالي : العنف العمدي 64 بالمئة، الإجهاض 22 بالمئة، القتل العمدي 15 بالمئة، الحريق العمدي 10 بالمئة. (سعداوي، زاوى ، و سعدى ، 2020، الصفحات 20-21).

الجدول رقم 02 : يوضح التوزيع الجغرافي لجرائم المرأة في الجزائر.

الولاية	التكرار	النسبة
العاصمة	235	23.85
سطيف	81	08.22
وهران	71	04.77
عنابة	47	04.06
بجاية	40	03.95
البليدة	39	03.85
تلمسان	38	03.14
قسنطينة	31	02.94
تيزي وزو	29	02.53
سيدي بلعباس	25	02.43
ميلة	24	02.23
تيارت	22	02.03
سكيكدة	20	02.03
الشلف	20	01.82
مستغانم	18	01.72

باتنة	17	01.72
غليزان	17	01.62
ورقلة	16	01.52
الوادي	15	01.42
الطارف	14	01.31
البيض	13	01.31
المدية	13	01.11
الجلفة	11	01.11
سعيدة	11	01.01
تبسة	10	00.91
عين تموشنت	9	00.91
الأغواط	9	00.91
أم البواقي	9	00.81
خنشلة	8	00.81
تيبازة	8	00.71
برج بوعريريج	7	00.71
بسكرة	7	00.60
تيسمسيلت	6	00.60
البويرة	6	00.50
بشار	5	00.50
بومرداس	5	00.50
عين الدفلة	5	00.40
تمنراست	4	00.40
جيجل	4	00.40
سوق أهراس	3	00.30
غرداية	3	00.30
لمسيلة	3	00.30
قالمة	2	00.20
النعامة	1	00.10
المجموع	985	100

(حسناوي، 2012، الصفحات 184-185).

جدول رقم 03 : تطور جرائم المرأة في المجتمع الجزائري كم 2006 إلى 2012.

الجنس / السنوات	مجموع الجرائم	جرائم المرأة	
2006	156793	7411	4.72
2007	152839	7608	4.97
2008	153083	8173	5.33
2009	156609	8826	5.63
2010	164277	9114	5.54
2011	180193	9852	5.46
2012	185147	8961	5.33
2013	194429	10632	5.47

(جمعي، 2014، صفحة 8).

6/بعض النظريات المفسرة للجريمة:

نظرية التهميش الاقتصادي لفينمان ونافين: يعتقدان أنه لا توجد فرص حقيقية ودافعة أمام المرأة، وفي ظل هذه الظروف تزداد جرائم النساء لأن الغالبة يعانين من التهميش الاقتصادي والبطالة وتدني الأجور. وكدليل على ذلك أرقام البطالة بين النساء وانخفاض الأجور خاصة في الطبقات الفقيرة والأحياء الهامشية، مما ترتفع جرائم الملكية وخاصة السرقات الجنحوية. ويعتقدن أن ارتكابهن لتلك الجرائم عبارة عن رد عقلاني للفقر والبطالة.

نظرية فريد أدلر: ترى أن جرائم النساء تعبر عن الاحتجاج عن المجتمع وحكمه السابق على النساء وسيطرة الرجال، وبسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية قد تأثر دورها وبالتالي أثر ذلك على الجريمة عند المرأة فهي تحاول الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي.

فبالتالي التغير في أنماط الجرائم عند النساء نتيجة لتغير نمط سلوكها، ومثال على ذلك فالمرأة بدأت ترتكب جرائم ذات طبيعة رجولية وتنخرط ضمن عصابات إجرامية. (الوريكات، 2013، صفحة 415).

نظرية التقليد والمحاكاة لغابريال تارد: يستخدم تارد عملية التقليد لتعليل انتقال الصور الاجتماعية ولتعليل ثباتها، كما ركز على أثر العوامل الاجتماعية على السلوك بشكل عام، وعلى السلوك الإجرامي بشكل خاص، فقد ناقض تارد في أفكاره ومبادئه النظرية البيولوجية

حيث أكد أن الإنسان لا يولد مجرما ولا يمكن اعتباره مجرما بالفطرة ولكن البيئة الاجتماعية وما يتفرع منها هي التي تبرز السلوك الإجرامي.

فالتقليد عند تارد يعني أن الوسط الاجتماعي يؤثر في الفرد لأن كل فرد منا يميل إلى تقليد الآخرين ومحاكاتهم في تصرفاتهم. وحسب تارد التقليد يكون من الأعلى إلى الأسفل، فالفقير يقلد الغني والصغير يقلد الكبير. (جميلة و وديعة، 2014، صفحة 182).

نظرية التعلم الاجتماعي لكل من باندورا و والترز: حيث يصف باندورا العدوان أو العنف باعتباره مدى واسع من السلوك يتم بنائه لدى الإنسان نتيجة الخبرة السابقة التي يكتسب فيها الفرد الاستجابات العدوانية. كما استخدم مفهوم التعلم الأدائي الذي يعمل على اكتساب الاستجابات العنيفة ضمن عملية النمذجة الاجتماعية، حيث هذا الأخير يكتسبه الأفراد من خلال ملاحظتهم للنماذج العنيفة ونتائجها التي تلقى الدعم. بالتالي يرى أنصار هذه النظرية أن السلوك متعلم أو مكتسب من الوسط الاجتماعي. (جميلة و وديعة، 2014، صفحة 5).

ومما يؤكد صدق النظرية أن الآباء الذين كان اباؤهم يضربونهم أصبحوا هم أيضا يضربون أبنائهم، فالأب ينقل نفس خبرته الذاتية في التربية والتنشئة الاجتماعية إلى أبنائه. (بوغراف، 2023، الصفحات 5-6).

نظرية الضبط الاجتماعي: عمدت هذه النظرية في تفسير السلوك الإجرامي على أنه استجابة طبيعية للبناء الاجتماعي، وتنظر هذه النظرية إلى أن التدابير الاجتماعية والمتمثلة في الامتثال للمعايير واحترامها هو الشرط الأساسي للضبط، وغيابه يؤدي إلى الجريمة والانحراف (الأخرس، 1997، صفحة 17).

ذهب هيرشي إلى أن قوة الامتثال للمعايير والرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التوافقي. وأرجع سبب الجريمة والانحراف إلى ضعف الرابطة الاجتماعية، حيث قدم الاقتراح الرباعي التالي الخاص بمقومات نظريته:

-الارتباط: ويقصد به الارتباط بالوالدين والقيم العائلية والأصدقاء والمؤسسات وتمثل معايير المجتمع من العوامل التي تضعف فرص الانحراف. (زبيدة و شرفة ، 2017، صفحة 287).

-الاندماج: أي اندماج الفرد في الأنشطة النافعة.

-الالتزام: عملية الامتثال والالتزام تحد من ارتكاب الجريمة فيكفي الفرد قبل قيامه بالجريمة للتفكير بالمخاطر المترتبة عليها.

-الاعتقاد: بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد ومعايير المجتمع، ويشعر بالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين. ويرى أن الامتثال يجب أن ينمى ويطور عند كل من الطفل والمراهق. (زبيدة و شرفة ، 2017، صفحة 288)

7/الآثار المترتبة عن إجرام المرأة:

1-الأثار الاجتماعية:

1/ يؤدي إلى ترك الأبناء مقاعد دراستهم أو التقليل من كفاءتهم في التحصيل العلمي.

2/ تفكك الأسرة وانحراف الأبناء.

3/ تغيرات مادية وتغيرات في أنماط وسلوگ المجتمع الخارجي.

4/ كبر الأطفال دون وجود دور الأم يجعلهم عرضة للانحراف.

5/ عدم وجود رعاية صحية كافية للأطفال مما يجعلهم أكثر عرضة للانحراف.

6/ شعور أفراد الأسرة بالتصدع والارتباك مما يخلف أثار نفسية جراء نظرة المجتمع. (محمد إ.، 2017، الصفحات 65-66).

2/الآثار الاقتصادية:

1/ عدم وجود عمل بعد الإفراج عنهن قد يؤدي إلى العودة للإجرام مرة أخرى.

2/ تفكك أسري مما تنتج عنه أمراض وضغط مما يؤدي إلى انتشار الانحرافات وجرائم الأحداث.

3/ عدم وجود مصدر رزق للمعونة بعد دخول الأم السجن يعرض أسرتها للانحراف. (محمد إ.، 2017، الصفحات 69-70).

3-الأثار النفسية:

1/ صدمات نفسية للأسرة وخاصة لأطفال.

2/ عدم انسجامها مع المجتمع بعد خروجها من السجن يخلف أمراض نفسية.

3/ الضغوطات النفسية الناتجة عن العقوبة السالبة للحرية.

4/ حرمان المرأة من الاحتياجات النفسية والشعور بالعزلة والاغتراب، النبذ والاحتقار . (محمد إ.، 2017، الصفحات 72-73).

خلاصة

يعد تماسك المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار فيه مطلبًا أساسيًا لكل مجتمع متحضر. لهذا السبب حظيت ظاهرة إجرام المرأة باهتمام متزايد نظرًا لما تسببه من أضرار ونتائج وخيمة على المستويين الفردي والاجتماعي، نتيجة لزيادة حجمها بشكل ملفت للانتباه. وقد وجه الباحثون اهتمامهم إلى دراسة ظاهرة الإجرام النسوي، مؤكدين أن هذه الظاهرة أحدثت انقلابًا على المعارف السابقة المتعلقة بالإجرام.

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة :

تمهيد

1. الزيارات والخرجات الميدانية
2. المنهج المستخدم
3. مجالات الدراسة
4. أدوات جميع البيانات

خلاصة

الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية لموضوع الدراسة :

تمهيد: إن الإطار المنهجي للدراسة عبارة تصميم تنظيمي، ويعتبر هو الجزء الأكثر الأهمية في أي بحث علمي، ويكون هذا الإطار هو الخطوة الأولى التي تحدد المعايير التي يجب على الباحث اتباعها لتحقيق نتيجة أو هدف الدراسة.

وبناءا على المعلومات المقدمة سابقا، فإن الغاية من هذا الإطار أو الفصل هو توضيح وتبيان الخطة المنهجية المتبعة من أجل معرفة تمثلات المحامين تجاه إجرام المرأة في المجتمع، بدءا بالمنهج المستخدم في الدراسة ومجالات الدراسة، مع التعرف على الأدوات المعتمدة في جمع البيانات.

1/الزيارات والخرجات الميدانية:

تعتبر الزيارات والخرجات الميدانية في البحث العلمي بمثابة الخطوة الأولى للدراسة الميدانية يلجأ إليها الباحث من أجل التحري أكثر عن موضوع بحثه والإلمام بالموضوع والتعمق مع تحديد الأولويات التي سينطلق منها في دراسته، وتم الخروج بزيارات للمجلس القضائي بولاية تبسة بتاريخ كل من:

2024\02\19 : أول زيارة لنقابة المحامين من أجل المصادقة على الإذن بالدخول إلى المجلس القضائي للقيام بالدراسة الميدانية .

2024\02\25 : أخذ المصادقة من نقيب المحامين.

2024\03\27 : زيارة إلى المجلس القضائي من أجل بعض المعلومات من مساعدة نقيب المحامين مثل : عدد المحامين في النقابة، كيفية إجراء المقابلات معهم، أكثر الأوقات تواجدا في المجلس بالإضافة إلى مقابلة بعض من عينة الدراسة لتوطيد العلاقات ومناقشة بعض الأمور.

2/ المنهج المستخدم :

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود في تحقيق حل مشكلته البحثية، أو بمعنى آخر الطريق أو البرنامج الذي يحدد درب الوصول إلى الحقيقة، أو مجموعة القواعد التي يتبعها الباحث في اعداد بحثه. أو بمعنى آخر المنهج هو الطريقة أو الاسلوب. (عبدو، 2014، صفحة 34)

وباعتبار أن المشكلة الرئيسية التي تطرقت إليها الدراسة الحالية هي تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع، فإن المنهج الملائم هو المنهج الوصفي.

ويعرف في هذا الصدد بأنه اسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية. (عناية، 2014، صفحة 59).

والخطوات المعتمدة لاختيار المنهج الوصفي في هذه الدراسة :

- بناء الإشكالية.
- طرح التساؤلات.

- بناء أداة الدراسة.
- صياغة أّسئلة البحث بما يتماشى مع اسلوب المنهج الوصفي.
- طرح الخرجات والزيارات الميدانية لاكتشاف ميدان الدراسة والتعرف على مفردات العينة المدروسة.
- جمع البيانات وتفريغها في جداول خاصة.
- تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج.

2- مجالات الدراسة:

وتتضمن مجالات الدراسة العناصر التالية : المكان الذي تمت فيه الدراسة والوقت المستغرق في أدائها، وأيضا مجتمع البحث الذي تم منه انتقاء عينة مناسبة وممثله له.

1- المجال الزمني: ويشير هذا إلى المدة المستغرقة من قبل الباحث للقيام بهذه الدراسة، حيث تمت هذه الدراسة بفصليها النظري والميداني خلال السنة الجامعية 2023\2024 على النحو التالي :

الدراسة النظرية : بدأت خلال شهر سبتمبر عندما تم البحث عن موضوع مناسب، أما في شهر أكتوبر فتم طرح الموضوع على الأستاذ المشرف وضبطه.

فلما تمت مصادقة الهيئة العلمية على موضوع الدراسة بتاريخ 20 نوفمبر 2023، بدءا بجمع المعلومات من مراجع ومصادر خاصة بموضوع الدراسة، بالرغم من وجود قلة في الكتب التي تناولت اجرام المرأة، حيث تم زيارة مكتبة قسم الحقوق بتاريخ 04 ديسمبر 2023، والمكتبة المركزية بتاريخ 31 جانفي 2024، وفي 19 فيفري 2024.

الدراسة الميدانية : كانت من 15 أفريل 2024 وتم فيها صياغة أسئلة المقابلة، ثم تم تعديلها ومناقشتها مع الأستاذ المشرف في 17 أفريل 2024 وحذف وزيادة أسئلة معينة، وبقينا مع التعديلات إلى غاية التعديل النهائي بتاريخ 20 أفريل 2024.وكانت في شكلها النهائي كما مرفق في الملاحق.

2- المجال المكاني: انحصر المجال المكاني لموضوع البحث في المجلس القضائي لولاية تبسة .

وهناك 521 محامي بالإجمال و 125 من ولاية تبسة.

3- المجال البشري: يعتبر مجتمع الدراسة هو الوحدة الكاملة للأشخاص الذين تضعهم في اعتبارك للقيام بالبحث العلمي، والذي سيتم منه انتقاء العينة الممثلة له.

ولقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المجلس القضائي بولاية تبسة وبالتحديد نقابة المحامين كمجتمع بحث، كما تم اختيار عينة عرضية تماشيا مع طبيعة الموضوع، والتي تتكون من 15 مفردة.

وتعرف العينة العرضية: قد تتوفر أمام الباحث عينة ملائمة ومناسبة و تعترضه فكرة توجهه لهذه الطريقة دون أن يكون دخل في إعدادها أو تنظيمها مثلا إذا كان الباحث يقيم قرب

مجتمع صحي وكان يسعى إلى اختيار عينة من العاملين في المراكز الصحية فيمكنه أن يستفيد من هذه الفرصة التي منحت له عرضا ويجري بحثه عليه من فوائد العينة العرضية أنها تمكنه من تكوين فكرة أولية عن موضوعه وكيفية حصوله على البيانات مما يسهل عليه صياغة فرضية لاحقة وتمكنه من صياغة البحث بدقة من خلال تعايشه أو اندماجه في علاقات اجتماعية تسهل له الحصول على معلومات تقدم له بشكل واضح وغير أن الباحث لا يمكنه تعميم الأحكام العينة العرضية لأنها عينة غير احتمالية لا تتعدى إطارها الضيق. (كريمة، 2018، الصفحات 51-52).

3/أدوات جمع البيانات:

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة والمنهج المتبع، وجب استخدام نوع من أدوات جمع البيانات، وهذا لتغطية جميع جوانب الموضوع وجمع أكبر عدد ممكن من المعارف والمعلومات وتمثلت هذه الأداة في :

-المقابلة وكانت فردية مع كل مفردة من مفردات الدراسة و غير مقننة وهي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مسائلة الأفراد، تسمح بأخذ معلومات كيفية. والمقابلة هي أفضل التقنيات لكل من يريد استكشاف الحوافز العميقة للأفراد، وتستعمل المقابلة إما للتطرق إلى ميادين مجهولة، وإما للتعرف على العناصر المكونة لموضوع ما، أو إلى حصر الوقائع والتعرف أيضا عن المعاني التي يمنحها الأشخاص للأوضاع التي يعيشونها. (انجرس، 2004، صفحة 197).

وتعتبر المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات والأكثر صدقا حيث يستطيع الباحث التعرف على مشاعر وانفعالات المقابل، وكذلك اتجاهاته وميولاته وهذا مالا يستطيع الوصول إليه إلا من خلال المقابلة. (المشهداني، 2019، صفحة 158).

كما تم مقابلة المحامين لمدة أسبوع من تاريخ 6 ماي إلى غاية 10 ماي 2024.

المقابلة غير مقننة : وهي أكثر مرونة وانفتاح من المقابلة المقننة فعلى الرغم من أن أهداف البحث تحكم نوعية الأسئلة ومحتواها وتسلسلها وكلماتها إلا أن ذلك يكون حسب الشخص الذي يجري المقابلة ولا توضع خطة أو يحدد برنامج مسبق لمثل هذه المقابلة. (النعيمي، البياتي، و غازي، 2015، صفحة 174).

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد

1. عرض وتحليل البيانات الميدانية
2. استخلاص نتائج الدراسة
3. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة
4. مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات المفسرة للجريمة والانحراف

خلاصة عامة

خاتمة

الفصل الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

تمهيد:

الفصل الميداني في أي دراسة يمثل جزءًا حيويًا، حيث ينطوي على جمع البيانات مباشرة من البيئة أو المجتمع المستهدف للدراسة. يهدف هذا الفصل إلى تطبيق الأساليب النظرية والمفاهيمية التي تمت دراستها في المراحل السابقة، والتأكد من صحتها وملاءمتها في الواقع العملي.

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى جمع البيانات وعرضها وتحليلها ومن ثم عرض النتائج ومناقشتها في ضوء الدراسات السابقة والنظريات والتوصل إلى إجابة عن أسئلة الدراسة.

عرض وتحليل البيانات الميدانية:

1/ عرض وتحليل بيانات المحور الأول المتعلق بالعوامل المؤدية إلى إجرام المرأة من وجهة نظر المحامين.

-حسب العبارة الأولى من المحور الأول التي مفادها أن غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها له تأثير في السلوك الإجرامي عند المرأة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 11 مفردة منهم أجابت بأن الحالة الاجتماعية للمرأة المجرمة يمكن أن تكون عاملا في التخفيف العقابي عند الدفاع عنها كمتهم، كما يراعي القانون والمحامون إلى الظروف الاجتماعية التي عاشتها، مثل التصدع الأسري أو اليتم، وتعتبر هذه الظروف كعوامل مخففة لأنها قد تؤثر على سلوكها وقدرتها على اتخاذ القرارات السليمة، كما صرح أحد المحامين بأنجل الأفراد الذين نشأوا في بيئة غير مستقرة أو تعرضوا لصدمات نفسية في طفولتهم قد يكونوا أكثر عرضة للانحراف.

كما أن التنشئة الأسرية السليمة تنتج فردا سويا وقويما، فالإنسان تربيته هي التي تتحكم في سلوكه خاصة إذا فطر على تعاليم الدين الإسلامي، فالأسرة هي النواة والخلية الأساسية الأولى التي تترعرع فيها المرأة، فطريقة التنشئة التي تتلقاها المرأة داخل أسرتها والتي كانت في مجملها تحمل دلالات التصدع والتفكك العائلي وكذا نقص الاشباع العاطفي والوجداني بين أفراد الأسرة كلها مظاهر تبين أن الانحراف متوقع الحدوث. أيضا غياب الردع من قبل الأم يعد عامل في إقدام المرأة على السلوك الإجرامي، كما صرحت أحد مفردات عينة الدراسة أنها في صغرها قامت بسرقة بسيطة فقامت الأم بضربها كنوع من الردع والعقاب ومن تلك المرة لم تكرر هذا السلوك، لكن احدى زميلاتها في الدراسة كانت تمارس هذا السلوك عدة مرات ولم تتلقى الردع إلى غاية الانتهاء بها داخل المؤسسات الإصلاحية.

كما أن التفكك الأسري وغياب الرقابة الوالدية على الأبناء خاصة الإناث منهم قد يؤدي إلى انخراطهن في عصابات إجرامية، وكمثال عن ذلك انخراط الفتيات في شبكات ممارسة الدعارة وتجارة المخدرات.

بالإضافة إلى أهمية المؤسسات التربوية، أو التكوينية، فغياب الدور والقيام الفعلي لكل بمسؤولياته يترتب عنه ضعف التحصيل الدراسي والهروب والتغيب المستمر من المدارس وهنا يتعرض الحدث الأنثى لكل العوامل الخارجية التي تؤدي به إلى الانحراف كمخالطة رفقاء السوء. فتصرح مفردة من مفردات عينة الدراسة أنّها من خلال خبرتها صادفت أن الأم المطلقة تمارس دورها في دعم ابنتها القاصر للقيام بأمور مشبوهة ومخلة بالحياء كممارسة الدعارة والفجور.

كما أكدت 3 مفردات على أن خلط المفاهيم والفهم الخاطئ للدين الإسلامي قد يدفع المرأة إلى الجريمة، فقد أصبح دور المؤسسات الدينية موجه لأغراض سياسية معينة ولم يعد تعليمي ديني فقط. فدور المسجد مثلا من المفروض أن يكون توعوي، تربوي وتعليمي منطلقا من مبادئ الدين الإسلامي وهو ما لا يتوفر بدرجة كبيرة في مجتمعنا الحالي، فالخلل في الدور المراد القيام به من هذه المؤسسات باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية قد يؤثر على المجتمع ككل.

كما ترى مفردة واحدة أن غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا يؤدي إلى إجرام المرأة خاصة في مجتمع محافظ، فدور المرأة في مجتمعنا بعيدا كل البعد عن الإجرام ولا يؤثر بشكل مباشر إلا في حالات شاذة فالشاذ يحفظ ولا يقاس عليه فمن وجهة نظرها أن هذه المؤسسات قد تدفع للإجرام في المجتمعات المنحلة والمتفتحة فقط، مما يشير إلى أن السلوك الإجرامي ليس السلوك العام للنساء في المجتمع المحافظ. فالبيئة المحافظة والملتزمة بالقيم والمعتقدات المجتمعية تعزز دور المرأة في المجتمع وتحثها على الالتزام بالأخلاق وتجنب الجريمة، وأن الحالات النادرة التي ترتكب فيها المرأة أعمال إجرامية تعتبر استثناءً عن هذه القاعدة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الأولى من المحور الأول كالتالي: التنشئة الأسرية الخاطئة، التفكك الأسري، الفهم الخاطئ للدين، جماعة الرفاق، غياب دور المؤسسات التربوية والمؤسسات الدينية.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الأولى من المحور الأول يمكن القول أن غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى إجرام المرأة بعدة طرق نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه هذه المؤسسات في بناء القيم والمبادئ الأخلاقية والسلوك الاجتماعي السليم، فالعنف الأسري الذي قد تتعرض له الفتاة داخل الأسرة ونقص الرعاية والدعم قد يشعر الفتاة بالوحدة والرفض، مما يدفعها إلى البحث عن الاحتواء في مكان آخر كرفيقات السوء والانخراط في سلوكيات إجرامية كالسرقة وتعاطي المخدرات. فالأسرة هي مؤسسة التنشئة الأولى وأي خلل يشوبها أو أي نموذج منحرف داخلها قد يؤثر سلبا على سلوك المرأة.

بالإضافة إلى تأثير البيئة المدرسية كالتعرض للتنمر من قبل التلاميذ أو المعلمين أو الشعور بالتهميش وغياب الرقابة وعدم قيام كل مسؤول بمسؤولياته قد يزيد من احتمالية إجرام الفتاة بدافع الانتقام بالإضافة إلى خلط المفاهيم والفهم الخاطئ للدين في المؤسسات الدينية.

حسب العبارة الثانية من المحور الأول التي مفادها مدى ارتباط ثقافة المرأة بارتكابها للجريمة من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 12 مفردة منهم أجابت بأن المستوى الثقافي للمرأة يلعب دور كبير في ارتكابها للجريمة في ظل العولمة والتكنولوجيا الحديثة، وأن المرأة المثقفة والمتعلمة عادة لا تؤدي بنفسها إلى الهلاك وأنها على إطلاع دائم بالقوانين ولا تترك أي مجال لأي ظرف خارجي أن يؤثر على شخصيتها أو يقودها لارتكاب الجريمة، لكن إذا انجرت إلى طريق الإجرام فيكون من خلال وسائل الاعلام بمختلف أنواعها سواء المسموعة أو المقروءة، لما لها من تأثير على البناء المعرفي والثقافي والذي ينعكس على سلوكيات وتوجهات المرأة، مثل مشاهدة أفلام العنف والمسلسلات الغرامية التي تثير الشهوات و تنشر الانحلال الأخلاقي، بالإضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي واستغلاله في التعارف على الشباب. كما تبين الصحف والجرائد عن قصص الجريمة والمجرمين والوسائل المستخدمة وكيفية إخفاء الآثار والأدلة. وأن المرأة ضحية لثقافة المجتمع ففي القديم كان المثال الأعلى للمرأة هي سيدتنا عائشة رضي الله عنها، أما الآن أصبحن يتأثرن بالأجانب وتقليد الثقافات الغربية وتهميش المحلي. ويرون أن الأخلاق أهم رادع للجريمة، فالمرأة المتمسكة بدينها وتأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر لا يستطيع أي عامل خارجي أن يغير من شخصيتها، لأن الدين الإسلامي يلعب دور كبير في تشكيل القيم والمبادئ الأخلاقية مثل العفة والأمانة والصدق والتي بدورها تؤثر على سلوك الأفراد بما في ذلك النساء وتقلل من إجرامهن، فبعض النساء قد يجدن في الدين ملاذا للتوبة والاستقامة بعد الانخراط في سلوكيات غير قانونية.

كما أكدت 3 مفردات على أنه لا يوجد ارتباط بين ثقافة المرأة و ارتكابها للجريمة وأنه أمر نسبي، فقد نجد نساء متعلمات ومثقفات ويرتكبن أبشع الجرائم، كما صرح أحد المحامين معالجا لقضية فتاة صيدلانية مثقفة تمارس أفعال مخلة بالحياء مع عشيقها فقام بتصوريها وتهديدها والتشهير بها، فالاختلاف هنا يكمن في نوع الجريمة فنجد المرأة الجاهلة التي تعيش في مجتمعات بدائية جرائمها تقليدية بحكم الامكانيات والعلاقات الموجودة في مجتمعها كجريمة الإجهاض نتيجة الحمل الغير الشرعي، أما المرأة المتعلمة فجرائمها تكون حسب المستوى التعليمي الخاص بها مثل جرائم الفساد بحكم منصبها، الجرائم الفيسبوكية فتصرح أحد المفردات عن قضية حالية متمثلة في عصابات تبييض الأموال، الاتجار بالبشر، مخدرات، فسق ودعارة بقيادة شاعرة أدبية مع استاذات، طبيبات، هيئات تربوية، ضباط، ومسؤولين لمكافحة الارهاب.

وبالتالي لا يمكن تعميم القول بأن المرأة المثقفة والتعليم عادة ما يرتبطان بزيادة الوعي والقيم الأخلاقية التي تبعدها عن ارتكاب الافعال الإجرامية ومع ذلك يمكن لأي شخص بغض النظر عن مستوى تعليمه أو ثقافته أن يرتكب جريمة لكن لا يعني ذلك أن المرأة المثقفة محصنة بالكامل من ارتكاب الجرائم ولا يمكن الحكم على السلوك بناء على مستوى تعليمهن وثقافتهن.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الثانية من المحور الأول كالتالي: علاقة ترابطية بين ثقافة المرأة والجريمة، علاقة عكسية بين ثقافة المرأة والجريمة.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الثانية من المحور الأول يمكن القول أن معظم مفردات عينة الدراسة أجابت بأن هناك علاقة ترابطية بين ثقافة المرأة وارتكابها للجريمة لأن المرأة المثقفة على دراية كاملة بكل ما يجري حولها وتدرك جيدا ما تفعله، لكن قد تتأثر بوسائل الإعلام والاتصال لما لها من تأثير قوي على شخصية المرأة كعرضهم لبرامج العنف، أفلام وأغاني لا اخلاقية. كل هذا قد يؤثر تأثيرا سلبيا على سلوك المرأة وأن المرأة المتمسكة بأخلاقها ودينها لا يستطيع أي عامل سلبي أن يغير من شخصيتها وسلوكها.

أما بالنسبة لباقي مفردات عينة الدراسة أجابت بأن هناك علاقة عكسية بين ثقافة المرأة وارتكابها للجريمة فالمرأة المتعلمة تكون عرضة أكثر لارتكاب جرائم الاحتيال والجرائم المعلوماتية واستغلال منصبها، بينما تميل المرأة الجاهلة إلى ارتكاب الجرائم التقليدية أكثر مثل السرقة والاعتداءات،

-حسب العبارة الثالثة من المحور الأول المتعلقة بالعوامل النفسية التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 12 مفردة منهم أجابت بأن هناك عوامل نفسية متعددة لها تأثير على سلوك المرأة، و قد تكون منذ الطفولة، أغلبها الضغوطات النفسية التي قد تكون نتيجة للمعاملة القاسية من قبل أفراد الأسرة أو الزوج مثل الحرق، التعذيب، الاعتداء الجنسي وكل هذه دلائل على أن المرأة تحملت وعانت كثيرا، فقررت أن تحول انتقامها ضدهم بجريمة جسدت فيها كل معاناتها معبرة بذلك عن رفضها المطلق لأسلوبهم، وأن المرأة عبارة عن قنبلة موقوتة نتيجة للتراكمات. بالإضافة إلى التحولات الفيزيولوجية التي تتعرض لها المرأة من فترة الحمل، الحيض، سن اليأس كل هذه الفترات تؤثر على نفسية المرأة ونتيجة لتلك التغيرات تصاب بالاكتئاب فقد تقتل الأم ابنها حديث العهد بالولادة، أو ترتكب جريمة الانتحار. .أيضا التجارب السيئة في الماضي التي قد تؤدي إلى تشكيل عقد نفسية و نظرة سلبية تجاه العالم وتعزيز السلوك العدائي كما تصرح أحد مفردات عينة الدراسة أن العقدة الدونية في المجتمع وأحكامها المسبقة على المرأة لها دور كبير في احساسها بالعجز والتهميش مما قد يعرضها للتحيز في منح الفرص التعليمية والمهنية مقارنة بالرجال بسبب الافتراضات المسبقة عن قدراتها ودورها المنزلي ولا يجب عليها أداء دور يتعارض مع هذا الدور النمطي مما ينتج عنه تقييد لحرية المرأة

فالضغوطات النفسية التي تم التعرض لها سلفا قد تؤدي حتما إلى اضطرابات الشخصية وأمراض النفسية كالهوس، بروز الشخصية السيكوباتية، فكل هذه الاضطرابات قد تزيد من احتمالية اتخاذ قرارات سلبية وعدوانية والانجراف نحو طريق الجريمة.

فيصرح أحد المحامين أنه من خلال القضايا التي صادفته أن المرأة دائما ما تقوم بسرد التفاصيل بدقة متناهية من زاوية أنهن ضحايا لمأساة وتبريرهن للفعل الإجرامي.

كما أكدت 3 مفردات أن العوامل النفسية لا تؤثر بشكل مباشر على ارتكاب المرأة للجريمة وركزت على تأثر المرأة بالبيئة المحيطة والظروف الخارجية، والتي كانت هي ضحيتها مثل عندما تكون وليدة عائلة اجرامية والظروف القاسية التي تعرضت لها، فتنجم عنها توترات نفسية وعاطفية تدفع بالمرأة نحو سلوكيات إجرامية كوسيلة للتعامل مع هذه الضغوط فالمرأة تحتاج إلى رعاية واحتواء أكثر من الرجل. وأنه بتضافر العوامل الأخرى معها تؤدي بالضرورة إلى ارتكاب الجريمة.

فبشكل عام حاولت هذه المفردات تسليط الضوء عن كيفية تأثير البيئة المحيطة والظروف الخارجية على سلوك المرأة وارتكابها للجرائم دون تجاهل العوامل النفسية

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الثالثة من المحور الأول كالتالي: الضغوطات والأمراض النفسية، عامل غير مباشر .

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الثالثة من المحور الأول يمكن القول أن الضغوطات والأمراض النفسية كالقلق، القهر، الاكتئاب، اضطرابات ما بعد الصدمة قد تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة وكل هذه العوامل قد تكون وليدة ظروف خارجية.

حسب العبارة الرابعة من المحور الأول المتعلق بأهم العوامل الاقتصادية مساهمة في ارتكاب المرأة للجريمة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 8 مفردات منهم أجابوا أن أغلب جرائم المرأة كانت بدافع مالي، فمعظم جرائمهن نتيجة للفقر والاحتياج وعدم تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يجعل بعض النساء يلجأن إلى السرقة أو الاحتيال للحصول على المال. وتنحصر جرائم السرقة في السرقة من المحلات التجارية الكبيرة ومحلات المجوهرات. وتفسير ذلك أن الحالة الاقتصادية للأسرة قد تدفع بالأب للسفر إلى الخارج والتغيب فترات طويلة عن البيت، الأمر الذي يدفع بالأم إلى الخروج للعمل ولاشك أن ذلك يؤثر تأثيرا كبيرا على تربية الأولاد الأمر الذي يعرضهم لخطر الانخراط في السلوك الإجرامي. مثال على الفتيات اللاتي بحاجة للمال فيتم استغلالهن واستقطابهن لممارسة الدعارة وأفعال مخلة بالحياء. بالإضافة إلى جرائم السرقة والممتلكات خاصة للفتيات القصر للتباهي أمام زميلاتهن فقد يندفعن للسرقة كوسيلة لتحقيق ما يرونه حقا لهم.

بالإضافة إلى ضيق المسكن وتدهور حالته وارتفاع عدد أفراد الأسرة فمما لاشك فيه أن توافر مثل هذه الشروط يكون له الأثر الايجابي على اتجاهتهن وسلوكياتهن داخل الاسرة وخارجها.

فالدخل المنخفض سواء كان للوالدين أو الأزواج ولا يلبي الحاجات الضرورية من مأكل وملبس مما يستدعي بالأسرة إلى النقل والعيش في أماكن مشبوهة وأحياء قصديرية ملائمة

لدخلهم، وتتفشى في دائرتها الانحراف والجريمة ويكون فيها الاحتكاك والاختلاط فقد يؤثر على شخصية المرأة،

فالمرأة تقوم بأي شيء مقابل الحصول على مبالغ مالية عالية فهدفها الأساسي من كل جرائمها هو المال وتحقيق الذات وحب الرفاهية فقد تنخرط في شبكات إجرامية كترويج المخدرات، صاحبات الأهواء والدعارة، تكوين جماعات أشرار.

كما أكدت مفردة واحدة أن أكثر عامل اقتصادي مساهمة في إجرام المرأة هو الوضع الاقتصادي العام في المجتمع فعندما تحدث مشاكل وتقلبات اقتصادية تصبح بيئات العمل أكثر خللا وتوترا، فقد يقمن بتسريح الموظفين وعدم تسديد الأجور ولا الزيادات. بالإضافة إلى مكانتها في سوق العمل ففي حالة عدم وجودها في طبقة عالية ومكانة مرموقة مما ينتج لديها شعور بالغضب والاحتقار لقدراتها وتتجه إلى اقتراف جرائم الملكية

كما أكدت 3 مفردات أن البطالة لها تأثير كبير على ارتفاع معدلات ارتكاب الجريمة بين النساء، فعندما تكون النساء بلا عمل فبالتالي غياب الدخل فقد يجدن أنفسهن في حاجة ماسة إلى تلبية احتياجاتهن المالية الضرورية، فيلجأن إلى سلوكيات إجرامية كوسيلة لتحقيق ذلك مثل السرقة، النصب والاحتيال. فالبطالة تزيد من الضغط المالي والنفسي لدى المرأة. فضلا على الشعور بالحقد والبغضاء تجاه الطبقات الأخرى التي تعيش حالة من الرغد، هذا بالإضافة إلى فقدان العاطلات إلى الخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال مرحلة تعليمهن وخاصة إذا استمر التعطل لمدة زمنية طويلة.

وتؤثر البطالة على تغيير المفاهيم المجتمعية وتغير نظرة الفرد للمجتمع من خلال عجزه عن الانسجام والتكيف مع مبادئ المجتمع ورفض المجتمع له لأنه فرد غير منتج مما يزيد بالإحساس بالنقص وعدم تقدير الذات. وتخلق البطالة أوقات فراغ فسوء استغلاله قد يؤدي إلى سلك طرق أخرى والتأثر بها فقد تكون هي الأخرى محيلة على الانحراف.

وأكدت 3 مفردات بأن الغنى قد يؤثر على ارتكاب المرأة للجريمة، فالنساء الأثرياء أو الذين يشغلن مناصب رفيعة قد يكنن أكثر عرضة للانخراط في جرائم أصحاب الياقات البيضاء مثل التهرب الضريبي، جرائم الفساد، شيك بدون رصيد، هذه الجرائم غالبا ما تتطلب مستوى معين من المعرفة والوصول إلى الموارد التي يمتلكها الأثرياء، أيضا استغلال نفوذهن وسلطتهن لتحقيق مكاسب غير مشروعة مثل تقديم الرشاوي. فقد تواجه النساء الثريات ضغوطات نفسية واجتماعية كبيرة مثل توقعات الأداء العالي، الحفاظ على المكانة الاجتماعية مما قد يدفعهن إلى سلوكيات إجرامية في بعض الحالات، فنجد نساء من أغنى أغنياء المجتمع ويرتكبن أبشع جرائم النصب والاحتيال.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الرابعة من المحور الأول كالتالي: الفقر والاحتياج، البطالة، الغنى، الوضع الاقتصادي العام.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الرابعة من المحور الأول يمكن القول أن العوامل الاقتصادية التي تدفع بالمرأة إلى ارتكابها للجريمة تمركزت حول تدني المستوى المعيشي فأغلب جرائم النساء تكون بدافع مالي بالإضافة إلى أن البطالة قد تخلق أوقات فراغ فتكون سبيل للجريمة. مع أن النساء الثريات أيضا قد يرتكبن جرائم مثل جرائم الياقات البيضاء تحت ما يسمى بالرقم الأسود، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي العام الذي قد تعيشه الدولة.

حسب العبارة الخامسة من المحور الأول المتعلقة الفئات العمرية أكثر ارتكابا للجرائم.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 7 مفردات منهم أجابت بأن الفترة ما بين 20 إلى غاية 30 سنة تكون المرأة أكثر عرضة لاقتراف الجريمة، بحكم أنها تتأثر بتغيرات عضوية ونفسية وبما يحيط بها من ظروف بيئية. فمرحلة الشباب تعتبر من أخطر مراحل العمر إجراما، حيث تشير الإحصائيات الجنائية إلى أن ثلث أو ربع كمية الإجرام الكلي تقع خلالها.(السيوطي،2014،صفحة 97) . ولا تختلف هذه المرحلة عن المراحل الأخرى في الكم فقط بل في نوعية الجريمة المرتكبة كما أن هذه المرحلة تتميز بالعديد من السمات والتغيرات الكبيرة في حياة المرأة، فتكون في سن الثلاثين تسعى إلى تطوير الشخصية والميل إلى الاستقلالية والتحرر وتشهد هذه الفترة تطور العلاقات الاجتماعية، هذا قد يجعلها تنخرط أكثر في النشاطات المختلفة. فالبيئة الاجتماعية والمجتمعية التي تعيش فيها المرأة يمكن أن تؤثر بشكل كبير على سلوكها.

كما أكدت 5 مفردات أن فئة القصر وبالأخص مرحلة البلوغ أكثر انخراطا في عالم الإجرام مما يلاحظ على هذه المرحلة من العمر تغييرات نفسية وفيزيولوجية التي تؤثر في مزاجها وطبعها وزيادة في إفرازات الغدة الدرقية والتي تزيد من الميل العدواني كما يكثر عندها تغليب العاطفة وحب المغامرة والتمرد فتكثر الجرائم الجنسية ما ينتج عنها جريمة الإجهاض أو الانتحار لطمس العار، أيضا جرائم الإيذاء البدني كالمشاجرة في الوسط العائلي أو مع الزميلات، الجرائم الغير عمدية نتيجة للتهور والاستهتار، كما أن للمؤثرات الخارجية تأثير كبير لعدم النضج العقلي والنفسي الكامل خاصة الزميلات والصديقات فيكون سهل تقليدهن ومشاركتهن في أعمالهن ولو كان غير قانوني.

كما أكدت 3 مفردات أن كل الفئات العمرية ترتكب أفعال إجرامية، لكن تختلف فقط في نوع ومقدار الجريمة ففي مرحلة المراهقة بحكم التغيرات في جسم المرأة وتغلب العاطفة على تصرفاتها وحبها للتمرد فقد تلجأ أكثر للجرائم التقليدية كالسرقة، الإجهاض وغيرها من الجرائم الأخلاقية أما مرحلة الشباب فقد تبلغ فيها جريمة المرأة ذروتها لأنه سيزداد اختلاطها واحتكاكها بالفئات الاجتماعية أكثر، فتبدأ من الحياة الجامعية إلى الزواج والأولاد والعمل فقد تجد صعوبات وضغوطات في التعامل، وهنا تكثر جرائم النصب، المخدرات، الجرائم الجنسية للجامعيات، قتل الأزواج وبالإضافة إلى سن الأربعين والخمسين وهنا يبدأ إجرام النساء في الاضمحلال وهذا راجع إلى غياب القوة البدنية والذهنية فتكثر في هذه المرحلة جرائم السحر

والشعوذة، السب والقذف، الجرائم الجنسية مع الصغار. أيضا في سن الخمسين فقد تكون المرأة هي القائدة للعصابات الإجرامية.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الخامسة من المحور الأول كالتالي: فئة الشباب، فئة القصر، كل الفئات العمرية.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الخامسة من المحور الأول يمكن القول أن مرحلة الشباب أكثر انخراطا في الإجرام بحكم التغيرات الاجتماعية وبالإضافة إلى فئة القاصرات خاصة عند مرحلة البلوغ بحكم التغيرات الفيزيولوجية وحب المغامرة والتمرد كما يبدأ إجرام المرأة ينخفض ويختلف في الأربعينات لضعف القوة البدنية والذهنية للمرأة. حسب العبارة السادسة من المحور الأول المتعلقة بالعامل الأساسي لارتكاب المرأة للجريمة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 7 مفردات منهم أجابت بأن العامل الأساسي والمباشر وراء اقتراف المرأة للجريمة هو المال، فتمثلهم حول العوامل المؤدية إلى إجرام المرأة في مجمله كان بدافع كسب المال وتحقيق الربح.

كما أكدت 5 مفردات أن التنشئة الأسرية الخاطئة تعتبر العامل الأساسي والمباشر وراء اقتراف المرأة للجريمة، فالخلل في أساليب التنشئة يلعب دورا هاما في تشكيل سلوكيات الأفراد، كالتعرض للعنف الجسدي أو النقص العاطفي داخل الأسرة، أو النساء اللواتي يكبرن في بيئات تتسم بسلوكيات إجرامية مثل إجرام أحد الوالدين أو الإدمان على المخدرات بالإضافة إلى غياب أو كلا الوالدين يمكن أن يؤدي إلى نقص في الإشراف والتوجيه، مما يزيد من احتمالية انحراف الفتيات نحو سلوكيات غير قانونية.

وأكدت 3 مفردات أن هناك علاقة تكاملية بين العوامل سواء اقتصادية، اجتماعية، ثقافية و نفسية في تشكيل السلوك الإجرامي لدى المرأة بمعنى أن هذه العوامل لا تعمل بشكل منفصل، بل تتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض لتؤدي إلى النتائج السلوكية، فكل عامل يمكن أن يعزز أو يضعف تأثير العوامل الأخرى، مما يؤدي إلى تعقيد الأسباب التي تقود المرأة إلى ارتكاب الجرائم.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة السادسة من المحور الأولى كالتالي: المادة، التنشئة الأسرية الخاطئة، تفاعل العوامل ككل.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة السادسة من المحور الأول يمكن القول أن التنشئة الأسرية الخاطئة كالعنف والإهمال قد تؤدي إلى تأثيرات سلبية على شخصية المرأة بالإضافة إلى تدني المستوى المعيشي وعدم تلبية الاحتياجات الضرورية وأن هناك تداخل بين كل العوامل ولا يمكن حصره في عامل واحد محدد.

2/عرض وتحليل بيانات المحور الثاني المتعلق بأكثر أشكال إجرام المرأة انتشارا في المجتمع.

حسب العبارة السابعة في المحور الثاني المتعلقة بأكثر الجرائم التي صادفت مفردات عينة الدراسة في الإجرام النسوي.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 5 مفردات منهم أجابت بأن أكثر الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي الجرائم الأخلاقية وتضم الزنا، الفسق والدعارة، الخيانة الزوجية، فالضغوط لتحقيق التوافق مع المعايير الاجتماعية يمكن أن تدفع المرأة إلى أفعال تعتبر غير أخلاقية على سبيل المثال الفقر المدقع أو الحاجة إلى الدعم المالي الذي قد يدفع بالمرأة لممارسة الدعارة، أيضا نتيجة للأسر المتفككة كغياب الرقابة والاختلاط السافر بين الجنسين أو غياب الدعم الأسري ممكن أن يدفع بالمرأة إلى البحث عن الاهتمام خارج إطار الأسرة. وربما المرور بخبرات جنسية سابقة كالاغتصاب خاصة من المحارم قد يولد لدى المرأة استعداد إجرامي لمثل هذه الجرائم فقد بينت كارول لابريري بأن هناك علاقة بين الاعتداءات الجنسية التي تكثر في العائلات الممتدة والانحراف لدى المرأة. كما أنه تقبل المرأة على جريمة الخيانة الزوجية بدافع الانتقام منه بسبب خيانة سابقة أو الاهمال، حيث صرحت أحد مفردات عينة الدراسة عن احدى قضايا الخيانة الزوجية التي صادفتها والتي كانت بسبب البحث عن الحب الحقيقي فتسعى للبحث عنه مع شخص آخر.

كما أكدت 2مفردات أن أكثر الجرائم النسوية التي صادفتها هي القتل وأغلبيتها قتل الأزواج، فقد يصلن النساء إلى نقطة يشعرن فيها أن القتل هو السبيل الوحيد للهروب من هذا الوضع نتيجة القهر المعاش، بالإضافة إلى العلاقات الزوجية التي تشوبها الخيانة أو الغيرة لحد التملك قد تخلق ضغطا عاطفيا شديدا يؤدي إلى القتل.

وأكدت مفردة واحدة أن جريمة السرقة من أكثر الجرائم التي صادفتها خاصة السرقة من المحلات التجارية الكبرى و محلات المجوهرات وهذا راجع للفقر والبطالة التي يواجهنها. أيضا انخفاض الأجور فيمكن أن يزيد من الضغط المالي، مما يدفع ببعض النساء إلى ارتكاب السرقة، فالسرقة عند النساء نتيجة لمجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية كتأثير جماعات الأقران والتأثر بالمظاهر الموجودة في المجتمع وعجز أفراده عن تلبيتها بالطرق المشروعة لكن الدافع المالي هو الدافع الحقيقي والمباشر وراء ارتكاب المرأة لجريمة السرقة.

كما أكدت مفردتين أن جريمة النصب والاحتيال من أكثر الجرائم التي صادفتها، فجريمة النصب والاحتيال تعد من الجرائم الاقتصادية التي تهدف إلى الحصول على أموال أو ممتلكات من خلال الخداع والتضليل، فالطمع والجشع الزائد يمكن أن يدفع بالمرأة إلى استخدام وسائل غير مشروعة لتحقيق أهدافهم المالية. أيضا القدرة على التلاعب فالأشخاص الذين يتمتعون بمهارات تواصلية عالية وقدرة على التلاعب بالآخرين قد يجدن في النصب والاحتيال وسيلة سهلة لتحقيق مكاسب مالية، بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا فالتقدم التكنولوجي وسهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الشخصية عبر الانترنت قد يسهلان على المحتالة عملياتها كذا الابتكارات في طرق الاحتيال والوسائل المستخدمة مثل البريد

الالكتروني، المواقع الوهمية ساهمت في انتشار جرائم النصب والاحتيال كاستخدام شيك دون رصيد، تزوير البطاقات الائتمانية، الاحتيال التجاري خاصة عبر المواقع الالكترونية.

وأكدت 4 مفردات على أن جريمة استهلاك وتجارة المخدرات من أكثر الجرائم مصادفة لها ،فالمخدرات ظاهرة قد تفاقمت بشكل كبير ومخيف ولا تكاد أي مدينة أن تخلو منها، وهذا يعود إلى انفتاح وتحرر المرأة إما بدافع الهروب من واقع أسود، أو نتيجة لتأثير رفيقات السوء من خلال التقليد والمحاكاة دون ادراك بخطورة هذه الظاهرة أيضا بدافع الكسب والثراء في حالة ترويجها، ففي السابق كانت تستخدم المرأة كوسيط فقط في مثل هذه العمليات، أما في عصرنا الحالي فقد اقتحمت هذا العالم وأصبحت هي المروجة وهي القائدة ومشاركة في العصابات الإجرامية الخاصة بترويج المخدرات.

وأكدت مفردة واحدة أن الضرب والجرح من أكثر الجرائم النسوية التي صادفتهم، فنجد الضرب والجرح خاصة بين الجيران نتيجة للمشاكل والخلافات، بين الأصول، بين الرفيقات فالنساء اللواتي نشأن في بيئات عنيفة قد يتبنين سلوكيات مشابهة في حياتهن البالغة أو كرد فعل لما تعرضن له من إيذاء نفسي وجسدي سواء من قبل الأسرة أو الزوج، بالإضافة إلى أن مثل هذه التصرفات قد تكثر في مرحلة الشباب لفرض الذات وحب الظهور وتتطلبها للقوة البدنية.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة السابعة كالتالي: الجرائم الأخلاقية، القتل، حيازة واستهلاك المخدرات، النصب والاحتيال، السرقة، الضرب والجرح.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة السابعة من المحور الثاني يمكن القول أن أكثر جرائم المرأة مصادفة لمفردات عينة الدراسة تمركزت حول الجرائم الأخلاقية وتجارة واستهلاك المخدرات بينما الجرائم الأخرى السابقة الذكر أخذت حيزا أقل منها.

حسب العبارة الثامنة من المحور الثاني التي مفادها الجرائم اللصيقة بالمرأة من خلال تجربة المحامين.

من خلال اجابات عينة الدراسة تبين أن 6 مفردات منهم أجابت أن من بين الجرائم اللصيقة بالمرأة هي الإجهاض. وقد تصل المرأة إلى هذه الجريمة من خلال القيام بعلاقات غير شرعية خارج إطار الزواج، وبعد قيامها بالفعل تخاف من وصمة العار خاصة في المجتمعات المحافظة فتلجأ إلى الإجهاض لتجنب العار وتبقى الأسباب متعددة رغم معرفة المرأة أنها غير قانونية إلا أنها ترتكبها. كذلك الأسباب الصحية كالحفاظ على صحة الأم أو التشوهات الجنسية، هنا تقرر الأم الإجهاض خاصة إذا لم يتوفر الدعم الطبي المناسب. بالإضافة إلى الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الأسري يجعل قرار الإجهاض يبدو كخيار وحيد. وفي بعض الحالات تكون المرأة ضحية لحالات اغتصاب وقد يخترن الإجهاض لتجنب تربية طفل غير شرعي نتيجة اعتداء جنسي.

وأكدت 8 مفردات من عينة الدراسة أن من بين الجرائم اللصيقة بالمرأة جريمة الدعارة وذلك نتيجة الفقر المدقع أو وجود بيئات تعاني من نقص في الفرص الاقتصادية، قد يجدن في ممارسة الدعارة وسيلة للبقاء على قيد الحياة وقد يكون دافعا قويا ومربحا ومغريا لتحقيق الاستقلال المالي. كذلك النساء اللواتي يعانين من اضطرابات نفسية أو تعرضن لصدمات مثل العنف الجنسي قد يبحثن عن الدعارة كوسيلة للتعامل مع تجاربهن الصعبة فقد يشعرن بعدم القيمة، ويردن الاعتبار بهن أو القبول.

وفي بعض الحالات يمكن أن تكون النساء المتورطات في علاقات استغلالية قد يدفعهن الشركاء أو الأصدقاء للدعارة لتحقيق مكاسب مادية.

من خلال إجابات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة كالتالي: جريمة الدعارة، جريمة الإجهاض.

من خلال ما سبق من عرض وتحليل العبارة 8 من المحور الثاني يمكن القول أن التعامل مع جرائم الدعارة والإجهاض يتطلب نهجاً شاملاً يراعي الجوانب القانونية والصحية والاجتماعية. كما يتطلب تقديم الدعم والمساعدة للنساء المتورطات أو المتأثرات بهذه القضايا، مع العمل على الحد من العوامل المؤدية إلى مثل هذه الجرائم من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

حسب العبارة التاسعة من المحور الثاني المتعلق بتصنيف الجرائم النسوية في المجتمع.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 8 مفردات منهم أجابت بأن إجرام المرأة إجرام خفي نظرا لطبيعة المرأة في استعمال كيدها لإخفاء الأدلة، فهناك جرائم معينة ترتكبها المرأة لا تنكشف بسهولة مثل إخفاء الأشياء المسروقة، القتل بالتسميم. بالإضافة إلى أن المجتمع غالبا ما ينظر إلى النساء باعتبارهن أقل ميلا للعنف وأكثر ميلا للعناية والرعاية، فهذه الصور النمطية يمكن أن تجعل الجرائم التي ترتكبها النساء أقل وضوحا وأقل توقعا أيضا استعمالهن للأساليب النفسية أو العاطفية في ارتكاب الجرائم مثل التلاعب والاستغلال العاطفي، مما يجعل الجريمة أقل وضوحا وصعوبة في الكشف.

كما أكدت 6 مفردات على أنها أصبحت تنافس الرجل في ارتكاب الجريمة، مما أدى إلى زيادة مشاركة النساء في الجرائم التي كانت تعتبر تقليديا جرائم ذكورية، وأصبحت ترتكب جرائم في السابق كانت حكرا على الرجال فقط. وهذا يعكس التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، و تشير إلى أن النساء يواجهن نفس التحديات والضغوط التي يواجهها الرجال مما يؤدي إلى سلوكيات إجرامية مشابهة، فنجد نساء تورطن في الجرائم المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، حيث يلعبن أدوارا قيادية أو داعمة. فتؤكد إحدى مفردات عينة

الدراسة أن خلال السنوات العشر الأخيرة زاد الإجرام النسوي بمعدل 60 بالمئة خاصة الإجرام الالكتروني.

وأكدت مفردة واحدة بأن المرأة تساهم بشكل نسبي في الإجرام كون أن المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري ذات ثقافة دينية مع توارث العادات المحافظة مما تمنح احتراما كبيرا ومكانة عالية في الأسرة والمجتمع فيشجعها على الحفاظ على سمعتها وسلوكها.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة التاسعة من المحور الثاني كالتالي: جرائم مخفية، جرائم نسبية، تنافس جرائم الرجل.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة التاسعة من المحور الثاني يمكن القول أن جرائم النساء أغلبتها مخفية وتتسم بالحيلة والخداع، كما أنها اقتحمت عالم الإجرام بشكل منافس ومساوي للرجل.

حسب العبارة العاشرة من المحور الثاني التي مفادها الجرائم العصرية التي تقترفها المرأة.

من خلال إجابات عينة الدراسة تبين أن 9 مفردات من مفردات الدراسة أجابت أن معظم النساء ترتكب جرائم إلكترونية وهذا راجع إلى تزايد الاعتماد على التكنولوجيا وانتشار الإنترنت أصبح هناك العديد من الجرائم التي تشارك فيها النساء مثل الاحتيال في التسوق عبر الأنترنت للاحتيال على المستثمرين او بيع منتجات مزيفة كذلك تشويه سمعة أو الابتزاز والتهديد. نشر صور أو معلومات أو صور دون موافقة الشخص المستهدف وهذه الأمثل توضح كيف يمكن أن تتورط المرأة في مجموعة واسعة من للجرائم الإلكترونية وغالبا ما تكون بدافع مالي اقتصادي او دوافع شخصية

وأكدت 6مفردات أن جريمة المخدرات من الجرائم العصرية التي تقترفها المرأة وأن هناك عدة عوامل تساهم في هذه الجريمة، مثل الحاجة والفقر قد تجد النساء أنفسهن في وضع اقتصادي صعب يدفعهن للانخراط في تجارة المخدرات كمصدر للدخل السريع كذلك الادمان على المخدرات وقد يلجان للإتجار به لتأمين حاجتهم من المخدرات أو تغطية تكاليف الإدمان، وأيضا وجود تأثيرات خارجية مثل الأصدقاء المنخرطون في هذا السلوك الإجرامي سواء من خلال الإلحاح أو الترويج لفوائدها الاقتصادية.

من خلال إجابات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة كتالي: جريمة المخدرات، الجرائم الإلكترونية.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة العاشرة من المحور الثاني يمكن القول أن دخول المرأة إلى عالم الجريمة مرتبط بتطور المجتمعات البسيطة والتحول إلى المجتمعات المعاصرة إضافة إلى دخول المرأة في جميع مجالات الحياة وخوضها لغمار كل الوظائف، وهذا ما جعلها

تحتك بالواقع. وتطورت في الجريمة نتيجة للتحولات من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى المجتمع المعاصر.

حسب العبارة الحادية عشر من المحور الثاني التي مفادها: أكثر جرائم المرأة انتشارا في المجتمع حسب خبرة واختصاص مفردات عينة الدراسة من المحامين.

من خلال إجابات عينة الدراسة تبين أن 15 مفردة منهم أجابت بأن أكثر جرائم المرأة انتشارا في المجتمع هي جريمة استهلاك والمتاجرة بالمخدرات، الجرائم الأخلاقية والجرائم الإلكترونية.

ترتكب المرأة كل هذه الجرائم تضافرا لعدة عوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ونفسية تجعلها تتعرض لعالم الإجرام النسوي، وممارسة أشكال مختلفة من الجرائم دون التفكير في العواقب. وهذا الانتشار الواسع في جرائم النساء أصبح ينافس إجرام الرجل، فتورط المرأة في نوعية جديدة من الجرائم التي كانت في السابق تعتبر حكرا على الرجل أصبح واضحا. فتعاطي المخدرات والإتجار بها أصبح مجالا مشتركا للجنسين، وللأسف تحولت المرأة إلى مخطط ومنفذ لهذه الجرائم.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الجرائم تختلف في انتشارها وتأثيرها بناءً على السياق الاجتماعي والثقافي لكل مجتمع. وتظل دوافع النساء لارتكاب الجرائم معقدة ومتعددة الأبعاد، حيث تشمل العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الحادية عشر من المحور الثاني كتالي : تجارة المخدرات، الجرائم الأخلاقية، الجرائم الإلكترونية

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الحادية عشر من المحور الثاني أصبحت اليوم تجارة المخدرات بالنسبة للمرأة وسيلة للبقاء المالي والربح السريع، كذلك الجرائم الأخلاقية المتمثلة في الزنا والدعارة التي تتداخل فيها عوامل كثيرة ترتكبها النساء لتغطية بعض الجوانب في الحياة من دعم أسري ومالي، تحقيق الرضا العاطفي من خلال العلاقات الغير شرعية.

تجارة المرأة للمخدرات هي ظاهرة معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع النساء إلى الانخراط في هذه الظاهرة لمعالجة هذه الظاهرة من الضروري تبني مقاربة شاملة تشمل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير برامج إعادة التأهيل والدعم النفسي، وتطبيق القوانين بشكل عادل وصارم ضد المتاجرين بالمخدرات. كذلك، يجب التركيز على التوعية والتثقيف حول مخاطر تجارة المخدرات وآثارها السلبية على الأفراد والمجتمع..

3/عرض وتحليل بيانات المحور الثالث المتعلق بالأثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع من وجهة نظر المحامين.

حسب العبارة الثانية عشر من المحور الثالث التي مفادها ردة فعل المجتمع تجاه المرأة المجرمة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 15 مفردة منهم أجابت بأن رد فعل المجتمع تجاه المرأة المجرمة رد فعل سلبي، كون النساء أمهات وحنونات ورعاة الأسرة، فعندما تنحرف الأسرة عن هذه الأدوار التقليدية وتقوم بجرائم يمكن أن يكون ذلك صدمة للمجتمع ،مما يؤدي إلى ردود فعل سلبية بشكل مضاعف مقارنة برد فعله تجاه الرجال المجرمين و ردة الفعل هذه تكون نتيجة للصورة النمطية للمرأة كعنصر ضعيف وغير مؤذي في المجتمع مما يجعل الجريمة تبدو أكثر شذوذا، وإن غالبية الناس في مجتمعنا لا يقبل فكرة المرأة المجرمة لأنها في نظرهم مجرمة مهما كان جرمها سواء ظالمة أو مظلومة، فبمجرد خروجها من السجن تصبح نظرتهم أكثر قسوة من السابق فالواجب عليها هو التحكم في كل المواقف حتى ولو على حساب شخصها .لأن الكثير من النساء فاقدات المكانة الاجتماعية بحكم نظرة المجتمع إليهن حتى لو كان دون ضرر أو جرم وهذا ما تشتكي منه الكثر اليوم .فالمرأة المطلقة في المجتمع تعتبر في نظرهم وصمة عار ينظر إليها باحتقار ودونية فما بالك المرأة المجرمة اللذين أغلبهم يحملون لهن النظرة السوداوية، وتبقي أغلبهن يحملن سمات المجرمات مهما تغيرت حالتهن أو سلوكهن مع من هم حولهن وهذا ينعكس في تصرفات أو علاقات المحيطين بهن ففي نظر المجتمع السجن هو المكان الأصلح لها ولو لم تكن كذلك ما دخلت إليه مهما كان ظرفها ومن الصعب أن تعيش المرأة بعد خروجها من السجن حتى لو أبدى المجتمع تقبلا ظاهريا لها فذلك لا يعني بالضرورة أنه يرغب حقا في قبولها.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة الأولى من المحور الثالث كالتالي: رد فعل سلبية من المجتمع، وصمة عار على المجتمع، فقدان المكانة الاجتماعية

من كل ما سبق من عرض وتحليل العبارة الثانية عشر من المحور الثالث يمكن القول أن لردة فعل المجتمع تجاه المرأة المجرمة عدد من التأثيرات السلبية بما في ذلك وصمة عار أو إدانة من المجتمع، مما قد يصعب عليهن العثور على عمل أو سكن أو تكوين علاقات، كذلك فقدان المكانة الاجتماعية التي تلعب دور كبير في تعرضهن لمشاكل نفسية كشعورهن بالنقص والدونية وعدم قدرتهن على مواجهة المجتمع.

حسب العبارة الثالثة عشر من المحور الثالث المتعلقة بمستقبل المرأة المجرمة بعد خروجها من السجن.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 10 مفردات منهم أجابت بأن المرأة المجرمة بعد خروجها من السجن لا يوجد لها مستقبل، لأنها سوف تواجه مجتمع يصفها بوصمة عار ولا يترك لها فرصة في فرض ذاتها وسطهم مما يجعل عملية لاندماج وبناء مستقبلها أكثر تعقيدا، وهذا راجع إلى غياب الدعم الأسري للمرأة المجرمة بعد خروجها من السجن لكي يمكنها من العودة إلى الحياة الطبيعة وبناء علاقات اجتماعية جديدة أو استعادة العلاقات القديمة وهذا يؤدي بها إلى الإحساس بفان الأمل والجدوى بسبب الصعوبات المتعددة فيمكن أن يؤدي إلى العودة للسلوك الإجرامي كوسيلة للتعامل مع الضغط وقد تفرض بعض القوانين قيودا على حركتها وحقوقها بعد الإفراج عنها مثل القيود على السفر أو الحصول على تراخيص معينة مما يحد فرصها في تحسين وضعها قليلة جدا. فالسجن عار يصيب المرأة المجرمة وأسرتها مما يدفعهم للتصدي والثورة ومحاربة الوسط الاجتماعي .كما تواجه النساء اللواتي قضين عقوبة السجن صعوبة في العثور على عمل بسبب سجلهن الجنائي.

وأكدت 5 مفردات بأن مستقبل المرأة المجرمة بعد خروجها من السجن متوقف على الدعم المناسب لها لكي يمكنها تحسين فرصها في عملية إعادة الاندماج في المجتمع بنجاح، وهذا من خلال عمليات التوعية لتغيير النظرة السلبية التي يمكن أن تساهم في التقليل من التمييز ضد النساء المجرمات، حسب ما صرحت به أحد المفردات تبني الدولة برامج اعادة الإدماج والتأهيل بما في ذلك التعليم والتدريب المهني وبرامج تعزيز التفكير الإيجابي وبناء الثقة في النفس يمكن أن تساعد النساء المجرمات في التغلب على اليأس والإحباط. وبالإجمال يتطلب تحسين مستقبل المرأة بعد خروجها من السجن جهودا متضافرة من المجتمع والمؤسسات الحكومية والغير حكومية مع التركيز على توفير الدعم الشامل والمتكامل لتمكنها من بناء حياة جديدة ومستقرة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من محامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة 13من المحور الثالث كتالي: لا مستقبل للمرأة المجرمة ،برامج إعادة التأهيل للمرأة المجرمة

ومن خلال ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الثالثة عشر من المحور الثالث تبين أن لا مستقبل للمرأة المجرمة بعد خروجها من السجن لأن مستقبلها يكون معقدا ويتأثر بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية وشخصية والتي يمكن أن تؤثر على عملية إعادة اندماجها في المجتمع بعد السجن وكل هذه العوامل تساهم في خلق بيئة تجعل من الصعب على المرأة المجرمة أن تبني مستقبل مستقرا وآمنا ، وهذا يتطلب جهود متضافرة من الفرد والمجتمع والدولة مع التركيز على توفير بيئة داعمة تساعد المرأة على بناء حياة جديدة

حسب العبارة الرابعة عشر من المحور الثالث التي مفادها تأثير إجرام المرأة على العائلة والمحيط.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 15مفردة من مفردات الدراسة أجابت أن إجرام المرأة له تأثيرات سلبية وعميقة على العائلة والمجتمع المحيط فالتأثير الأول والمباشر يكون على الأسرة وبالأخص الأطفال ،يمكن أن يعاني الأطفال من صدمات نفسية جراء اعتقال أو سجن الأم مما يؤثر سلبا على صحتهم النفسية وتطورهم السلوكي والأكاديمي كون الأم غالبا ما تكون المصدر الرئيسي للدعم العاطفي والتوجيه، وغيابها بسبب الجريمة يمكن أن يخلق فراغا عاطفيا كبيرا لأن المرأة هي أساس المجتمع إذا صلحت صلح المجتمع وإذا فسدت فسد المجتمع. وإذا كانت الأم تساعد في دخل الأسرة فإن غيابها يؤدي إلى مشكلات مالية تزيد من الضغط على الأسرة المنبثقة .كما قد يعاني أفراد الأسرة من وصمة اجتماعية مما يؤثر على قدرتهم في التفاعل بشكل طبيعي مع المجتمع .ونتيجة للوصمة والضغوط الناتجة عن اجرامها يصبح أفراد الأسرة يعانون من مستويات عالية من القلق والاكتئاب ،كما أن سلوك الأم الإجرامي قد يعتبرونه الأطفال ذلك سلوك مقبولا أو طبيعيا مما يزيد من احتمال تبنيهم لسلوكيات منحرفة.

كما يمكن أن يؤدي إجرام المرأة إلى طلاقها وعدم استقرار زواجها بعدة طرق كفقدان الثقة التي تعتبر هي أساس العلاقة الزوجية وفقدانها يمكن أن يكون سببا رئيسيا في طلاقها، كذلك الضغط الاجتماعي للزوج كأن تكون شريكة حياته متورطة في أنشطة إجرامية هذا الضغط يمكن أن يؤثر على رغبته في الاستمرار على العلاقة مما يجعل الطلاق خيارا لتجنب المزيد من الضرر.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من محامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة 14من المحور الثالث كالتالي: تأثيرات سلبية على العائلة والمجتمع، عدم تقبل العائلة لها، التفكك الأسري والطلاق.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الرابعة عشر من المحور الثالث يمكن القول إن إجرام المرأة يؤثر على العائلة والمجتمع المحيط تأثيرا سلبيا، فلا يمكن للعائلة تقبلها كفرد جديد . وكما أن إجرامها يمكن أن يؤدي بها إلى التفكك الأسري والطلاق في حالة ما كانت متزوجة. كل هذه التداخلات تتطلب الدعم الاجتماعي والنفسيي للعائلات بالإضافة إلى برامج وقائية للتقليل من معدلات جريمة المرأة.

حسب العبارة الخامسة عشر من المحور الثالث المتعلق ب الأثار المترتبة عن إجرام المرأة حسب خبرة وتخصص كل مفردة من مفردات عينة الدراسة.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة تبين أن 15 مفردة منهم أجابت بأن إجرام المرأة له آثار معقدة وسلبية على العائلة والمجتمع، وتتمثل الآثار الاجتماعية في أن النساء المدانات بجرائم قد يواجهن وصمة عار اجتماعية مضاعفة، مما قد يؤثر على سمعة عائلاتهن وعلاقتهن بالمجتمع مما قد يجعل المجتمع أكثر حذرا منها. بالإضافة إلى التفكك الأسري الذي قد يخلق بيئة غير مستقرة للأطفال والشركاء.

بالإضافة إلى الآثار النفسية التي قد تعاني منها المرأة المجرمة بعد الصدمة كالشعور بالندم والعزلة، والتي قد تؤثر على صحتهن النفسية مدى الحياة. كما أن الأطفال يتعلمون سلوكياتهم من خلال ملاحظة سلوكيات الأشخاص المهمين في حياتهم خاصة الوالدين فإذا كانت الأم متورطة في سلوك إجرامي معين فقد يعتبر الأطفال هذا السلوك سلوكا طبيعيا ومقبولا.

تتطلب كل هذه التأثيرات استجابات متعددة من قبل الأسرة، المدارس والمجتمع ككل للتقليل من احتمال وقوع هذه الآثار.

من خلال إجابات مفردات عينة الدراسة من المحامين يمكن اعتبار مؤشرات العبارة خمسة عشر من المحور الثالث كالتالي: ضرر المجتمع، التفكك الأسري، ضرر نفسي.

من كل ما سبق من عرض وتحليل للعبارة الخامسة عشر من المحور الأول يمكن القول أن هذه الآثار تبرز الحاجة إلى النظر بعناية في العوامل التي تدفع بالنساء إلى ارتكاب الجريمة وتطوير برامج اعادة التأهيل والدعم لتقليل الآثار السلبية عليهن وعلى أسرهن.

استخلاص نتائج الدراسة:

انقسمت الدراسة إلى ثلاث تساؤلات فرعية، وفي هذا الصدد سيتم استخلاص نتائج الدراسة على ضوء التساؤلات الفرعية كما يلي:

1/استخلاص نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الفرعي الأول:

- استخلاص نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الأول:

- تبين الدراسة أن أساليب التنشئة لها دور في التأثير على السلوك الإجرامي عند المرأة.

- تبين الدراسة أن تعدد العوامل الاجتماعية التي تدفع بالمرأة إلى الإجرام وتشمل التفكك الأسري، جماعة الرفاق، أساليب التنشئة غير السوية.

- تبين الدراسة أن أغلب جرائم المرأة كانت بدافع مالي نتيجة للفقر والبطالة والاحتياج.

- تبين من خلال هذه الدراسة أن الغياب الفعلي للمؤسسات الدينية من برامج توعوية وخلط المفاهيم والفهم الخاطئ للدين عامل مهم للإجرام النسوي.

- كشفت الدراسة أن ارتباط ثقافة المرأة بارتكابها للجريمة نسبي، وأن هناك اختلاف نوعي بين جرائم النساء المثقفات والأميات.

- تعددت العوامل النفسية التي تدفع بالمرأة إلى اقتراف الجريمة كالضغوطات النفسية، الانتقام، العنف، القهر.

- تمارس وسائل الاعلام تأثير عميق على ثقافة المجتمع وللأسف كانت المرأة ضحية لهذا التأثير في كثير من الأحيان.

-إن القيم الأخلاقية الراسخة تساعد المرأة على التمييز بين الصواب والخطأ، وتمنعها من ارتكاب الجرائم، لكن غياب هذه القيم قد يدفعها للسلوك الإجرامي.

-كشفت الدراسة أن أغلب الفئات العمرية للنساء ارتكابا للجريمة تتروح أعمارهن من مرحلة المراهقة إلى سن الثلاثين وتبدأ في الاضمحلال من سن الأربعين.

وكنتيجة عامة للتساؤل الفرعي الأول تبين أن هناك عدة عوامل اجتماعية، اقتصادية، ثقافية ونفسية تؤدي إلى إجرام المرأة، ولا يمكن حصرها في عامل واحد، بل هي مجموعة متداخلة تختلف من امرأة إلى أخرى.

2/ استخلاص نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الفرعي الثاني:

- استخلاص نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الثاني:

- اثبتت الدراسة أن جرائم النساء أكثر انتشارا في المجتمع هي: الجرائم الالكترونية، جرائم حيازة واستهلاك المخدرات، الجرائم الأخلاقية، القتل والسرقة.

- اتسمت الجريمة النسوية بأنها جرائم مخفية وأصبحت في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة.

- تعتبر جريمة الإجهاض والدعارة جرائم لصيقة بالمرأة، تعكس الظروف التي دفعتهن للقيام بأفعال غير قانونية.

- تتطور المرأة في الجريمة راجع إلى التحولات والتغيرات من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات معاصرة

وكنتيجة عامة للتساؤل الفرعي الثاني يتبين أن أشكال جرائم المرأة الأكثر انتشارا في المجتمع هي جرائم المخدرات والجرائم الالكترونية بالإضافة إلى الجرائم الأخلاقية.

3/استخلاص نتائج الدراسة على ضوء التساؤل الفرعي الثالث:

- استخلاص نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الثالث:

- رد فعل المجتمع تجاه المرأة المجرمة غالبا ما يكون سلبيا لأن المجتمع لا يقبل فكرة المرأة المجرمة كونها عنصر ضعيف وغير مؤذي في المجتمع.

- مستقبل المرأة المجرمة بعد خروجها من السجن متوقف على الدعم الذي تتلقاه من الأسرة والمجتمع وقدرتها على التغلب على التحديات التي قد تواجهها.

- إجرام المرأة يؤثر على العائلة والمجتمع بشكل مباشر، مما يعكر عملية التفاعل معهم واندماجها بينهم من جديد.

- تترك جرائم المرأة آثار عميقة ومتعددة الأوجه، مما يؤثر على تفاعلها مع الآخرين وإعادة بناء حياتها

وكنتيجة عامة للتساؤل الفرعي الثالث يتبين أن الآثار المترتبة عن جرائم المرأة نوعان، آثار اجتماعية على الفرد والمجتمع المحيط، وأخرى نفسية على المرأة المجرمة وعلى أسرتها.

مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

يمكن ايجاز مناقشة نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة على النحو التالي:

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة والتي تتطابق مع نتائج الدراسة السابقة ما يلي:

الدراسة الأولى: توصلت الدراسة الحالية إلى نتيجة مفادها أن هناك عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية تؤدي إلى إجرام المرأة، ولا يمكن حصرها في عامل واحد من العوامل وتختلف من مرأة إلى أخرى مثل الفقر والبطالة أي الدافع المالي وأيضا الضغط الذي تعيشه المرأة وسط اسرتها أو مجتمعها كالعنف الأسري. تتعرض بعض النساء للعنف الجسدي أو النفسي داخل الأسرة، مما يؤدي إلى ضغوطات نفسية شديدة وتأثيرات طويلة المدى على الصحة العقلية والنفسية.

وهذا ما يتوافق مع نتيجة دراسة حيزية حسناوي من الدراسات السابقة بعنوان أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، التي مفادها أن عوامل الجريمة عند المرأة متعددة من دافع اجتماعي واقتصادي ونفسي التي تتفاعل فيما بينها لتنتج جريمة نسوية.

الدراسة الثانية : توصلت الدراسة الحالية إلى نتيجة مفادها أن أشكال جرائم المرأة الأكثر انتشارا في المجتمع هي جريمة المخدرات والجريمة الإلكترونية وتتسم بالانتشار في المجتمعات تختلف في طبيعتها من مجتمع إلى أخر فالعصر الحالي فرض نفسه، وأصبحت المرأة تمارس سلوكيات إجرامية جديدة تختلف في أنواعها و وسائلها عن الجرائم التقليدية، فالمرأة في السابق لم تكن ترتكب جريمة المخدرات لكن في الوقت الحالي وللأسف تمارس وتروج وتستهلك في أن واحد نتيجة التعرض لإغراءات أو ضغوط اجتماعية أو تأثير بيئي. كذلك الجرائم الإلكترونية التي جاءت نتيجة للتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري في

كل المجالات. وهذا ما يتوافق مع دراسة سيسيليا شابرت التي كانت بعنوان الجريمة النسوية والفقر أن أكثر الجرائم التي ترتكبها المرأة هي التجارة بالمخدرات والنصب والاحتيال الإلكتروني.

الدراسة الثالثة: توصلت الدراسة الحالية إلى نتيجة مفادها أن من الآثار الاجتماعية للمرأة المجرمة حدوث خلل في البناء الاجتماعي من أسرة ومجتمع محيط، فالأسرة تؤثر بشكل كبير على سلوكيات أفراده سواء كان تأثير سلبا أو إيجابا، فإجرام المرأة يجعل البيت متصدعا مما يزيد من عرضة الأبناء للانحراف والجريمة وذلك بتدني مستوى التربية والقيم النبيلة، مما يؤثر على أفراد الأسرة خاصة والمجتمع عامة بإحداث شروخ في البنية الاجتماعية، وهذا ما يتوافق مع دراسة منيرة محمد فرج التويب التي كانت بعنوان العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية للجريمة في المجتمع الليبي حيث توصلت إلى نتيجة من آثار جريمة المرأة خلخلة البناء الاجتماعي.

مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات المفسرة للجريمة والانحراف:

بما أن لكل دراسة مجموعة من النظريات التي تقوم عليها، ففي هذا الصدد سيتم مناقشة نتائج الدراسة الحالية في ضوء النظريات المفسرة لها:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج يتضح أن الفرد يميل أكثر إلى تعلم السلوك الانساني، حسب نظرية التعلم الاجتماعي لكل من باندورا ووالترز، فالنساء مثل أي أفراد آخرين قد يتعلمن السلوك الإجرامي من خلال مشاهدة الآخرين، فإذا كانت المرأة تعيش في بيئة حيث السلوك الإجرامي منتشر ويحتذى به، فقد تتبنى هذا السلوك. ويمكن أن تكون النماذج المؤثرة أفراد من العائلة أو أصدقاء أو شخصيات مهمة. على سبيل المثال قد تتعلم النساء السلوكيات الإجرامية من شركاء أو أصدقاء يمارسن الأنشطة الإجرامية، فإذا كان السلوك الإجرامي يتبعه تعزيز إيجابي مثل الحصول على المال داخل مجموعة معينة، فإن احتمالية تبني المرأة لهذا السلوك تزداد، لنفترض أن هناك امرأة تعيش في منطقة تعاني من ارتفاع معدلات الجريمة والفقر وتلاحظ أن بعض من أصدقائها أو أفراد عائلتها يحصلون على مكاسب مادية من الأنشطة الإجرامية، فإذا رأت أن هؤلاء الأفراد يحتذى بهم في المجتمع المحلي ويجنون فوائد كبيرة دون مواجهة عقوبات صارمة فقد تتعلم هذا السلوك وتقترفه. بالإضافة إلى نظرية التقليد والمحاكاة للعالم غابريال طارد التي تؤكد أن الفرد يتعلم السلوك الإجرامي عن طريق تقليد ومحاكاة الغير، فوسائل الإعلام تلعب دورا كبيرا في تشكيل السلوكيات من خلال عرض نماذج سلوكية معينة، فإذا كانت المرأة تتعرض بشكل كبير لمحتويات اعلامية تمجد السلوك الإجرامي أو تعرضه كوسيلة لتحقيق النجاح السريع، فقد تتأثر بتقليد هذه النماذج. إذن فالأفلام والمسلسلات التي تعرض الجريمة بشكل جذاب قد تشجع النساء على تجربة تلك

السلوكيات من باب الفضول أو التقليد. فقد تدفع وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة بالمرأة إلى معرفة أشكال وأساليب جديدة للإجرام.

فمن الممكن أن يؤدي التعرض المستمر للسلوك الإجرامي في إطار العلاقات الشخصية إلى تقليد هذه السلوكيات وتبنيها. مثال عن امرأة تعيش في حي تتفشى فيه الدعارة، الاتجار بالمخدرات وغيرها من الجرائم الأخرى، فإذا كانت ترى أن هؤلاء النساء يحققن مكاسب مالية من خلال هذه الأنشطة فقد تشعر بالإغراء لتقليدهن. وحسب كل من نظرية التعلم والتقليد، فالمرأة عندما تمارس السلوك الإجرامي قد يتأثرن بها أبنائها باعتبارها هي القدوة التي يحتذى بها، ويقمن بتعلم السلوك الإجرامي عن طريق المشاهدة أو الملاحظة ويقلدونه. فبالتالي انحراف المرأة قد يؤدي انعدام الاستقرار الأسري وانحراف الأبناء بالإضافة إلى زيادة التوترات داخل المنزل.

وحسب نظرية الضبط الاجتماعي للعالم ترافيس هيرشي أن النساء اللاتي يفتقرن إلى العلاقات القوية والرقابة الوالدية، قد يكون لديهن ضبط اجتماعي ضعيف، فإذا كانت المرأة تعاني من نقص الدعم العاطفي قد تكون أكثر عرضة للانخراط في السلوك الإجرامي. على سبيل المثال إذا كانت المرأة تفتقر إلى الدعم الأسري وتعيش في بيئة أسرية مفككة، فقد تبحث عنة الانتماء في مجموعات إجرامية توفر لها الشعور بالانتماء والدعم. كما أن النساء اللاتي لديهن التزامات قوية تجاه التعليم أو العمل أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية بالإضافة إلى الانخراط في الأنشطة البناءة وملأ وقت الفراغ، والإيمان بالنظام القانون والاخلاقي في مجتمعاتهن. كل هذا يقلل من احتمالية ارتكاب الجرائم. ومن الأثار الاجتماعية التي تنجم عن انحراف المرأة في ظل غياب الضبط أن يؤثر على الأطفال فقد يعانون من الإهمال، الصدمة النفسية وصعوبة في الأداء الأكاديمي.

كما ترى نظرية التهميش الاقتصادي لكل من فينمان و نافين أن النساء اللاتي يعانين من الفقر والبطالة قد يجدن أنفسهن في وضع يفرض عليهن البحث عن وسائل بديلة لتلبية احتياجاتهن الأساسية، وهذا قد يدفع بالمرأة إلى الانخراط في الأنشطة الإجرامية مثل السرقة، الاتجار بالمخدرات، النصب والاحتيال. فقد يزيد إجرام المرأة من زيادة التكاليف على الأسرة وعلى الدولة وفقدان فرص العمل بعد الخروج من السجن قد يؤدي إلى العود الإجرامي. بالإضافة إلى نظرية فريد أدلر التي ترى أن المرأة تعبر عن احتجاجها عن المجتمع عبر جرائمها، وأن أغلب جرائمها راجع للتغيرات الجذرية التي حدثت في المجتمع، فمع زيادة مسؤوليات النساء في الأدوار الجديدة يمكن أن تواجه ضغوطات وتوترات تؤدي إلى السلوك الإجرامي. على سبيل المثال الجمع بين العمل والأدوار الأسرية قد يزيد من الضغط النفسي والاجتماعي. فالنساء اللاتي يواجهن ضغوطات مهنية قد يكون لديهن دوافع أكبر للانخراط في سلوكيات غير قانونية للتعامل مع تلك التحديات.

فتحرير المرأة ومشاركتها في سوق العمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفرص لهن في ارتكاب جرائم كانت تقليديا محصورة على الرجال، ففي وقتنا الحالي نجد المرأة لفي مختلف أشكال الجريمة سواء كان شبكات اجرامية كالعصابات المنظمة في الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم.

خلاصة

يعد الفصل الميداني ضروريًا للتحقق من الأسئلة البحثية وتقديم توصيات مبنية على أسس علمية قوية، مما يعزز موثوقية وعمق الدراسة. ومن خلال هذا الفصل، يكتسب الباحثون فهمًا أعمق وأكثر دقة للظواهر المدروسة، مما يسهم في تقديم حلول عملية وواقعية للمشكلات المطروحة.

خاتمة

الخاتمة

في الختام، تُعد تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع جزءاً مهماً من النظام القانوني والعدالة الاجتماعية. المحامون لا يقتصر دورهم على الدفاع عن النساء المتهمات بارتكاب الجرائم فقط، بل يمتد إلى تقديم الاستشارات القانونية، والدفاع عن حقوق النساء، والمساهمة في توعية المجتمع حول القضايا المتعلقة بالعنف الأسري والجريمة النسوية. من خلال تواجدهم في المحاكم وأدوارهم في الإصلاح القانوني، يسهم المحامون في بناء نظام قضائي أكثر عدلاً وإنصافاً. إن التمثلات المهنية والقانونية للمحامين تعكس فهمًا عميقًا وتعاطفًا مع الظروف المعقدة التي قد تدفع النساء إلى ارتكاب الجرائم، وهو ما يعزز الجهود نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن جنسهم. بل هي مجموعة متداخلة تختلف من مرأة إلى أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر:

القرآن الكريم.

ابن منظور: لسان العرب، ط1، دار المعارف، القاهرة، دون سنة.

المراجع:

الكتب:

1. أبو زهرة محمد: الخطابة أصولها، تاريخها في أزهر عصورها عند العرب، ط1، مطبعة العلوم بشارع الخليج، دون بلد نشر،1934.
2. الوريكات عايد عواد: نظريات علم الجريمة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013
3. المشهداني سعد سليمان: منهجية البحث العلمي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019
4. الأخرس محمد صفوح: نموذج لاستراتيجية الدول العربية، ط1، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1997
5. الفقيه شبر: المرأة العربية المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري، ط1،دار البحار، بيروت، 2008
6. اسحاق ابراهيم منصور: الموجز في علم الإجرام والعقاب، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1991
7. أشرف خليفة السيوطي: العوامل المؤدية إلى جرائم النساء، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2014
8. الضلاعين معتصم تركي: الطراونة هناء أحمد، الرواشدة ولاء عبد الله: علم الجريمة، ط1، دار الخليج للنشر والتوزيع. عمان، 2021.
9. أبو عليان بسام محمد: الانحراف الاجتماعي والجريمة، ط3، دون دار نشر، بريطانيا، 2016
10. بلال ريم: التمثلات الاجتماعية مقاربة نظرية، ط1، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

قائمة المصادر والمراجع

11. سالم سفاح سالم، سالم رزيقي علاء بهاء، سالم محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
12. شاكر عبد الحميد: عصر الصورة السلبيات والإيجابيات، عالم المعرفة، الكويت، 2005.
13. صقر نبيل: الوسيط في جرائم الأشخاص، دار الهدى، الجزائر، 2009
14. علي ابراهيم علي عبدو: جودة البحث العلمي (الأخلاقيات، المنهجية، الإشراف)، ط2، دار وفاء لدنيا للطباعة والنشر، 2014.
15. غازي عناية: البحث العلمي، ط1، دار المناهج للنشر وللتوزيع، عمان، 2014.
16. فالطمة الزهراء بنت عبد الله: الموضة في التصور الإسلامي، ط2، مكتبة السنة، 1991
17. غانم محمد حسن: المرأة واضطراباتها العقلية والنفسية، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010
18. قطب محمد علي: الجرائم المستحدثة وطرق مواجهتها، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
19. مايستراشي نيكول، ترجمة مغربل زينا : المخدرات، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2014.
20. موريس انجرس، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعوان: منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية،ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004
21. هرندي كريمة: التمثلات الاجتماعية مقاربة نظرية، ط1، الفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2021.
22. معتوق جمال: مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2016.

المجلات:

1. السويسي كوثر: التمثلات الاجتماعية مقاربة لدراسة السلوك والمواقف والاتجاهات لفهم آلية الهوية، المجلة العربية لعلم النفس، المجلد1، العدد1، 2016.
2. الشاعري حامد حمد سالمة عبد الله: جرائم المرأة، حوليات ادبية عين شمس، المجلد2013،41.
3. أحمد ميلود حسين، نصر الدين بن عودة: دراسة سوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية ، دفاتر البحوث العلمية، المجلد11، العدد2. 2022.

قائمة المصادر والمراجع

4. الحارث فاطمة محمود عبد الغفار، الشريدة خالد عبد العزيز: اتجاهات طلاب الجامعات نحو شبكات التواصل الاجتماعي وآثارها النفسية والاجتماعية لدى طلاب جامعة القصيم، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد5، 2016.
5. الصديق حسين: اتجاهات في منظور علم الاجتماع، مجلة جامعة ذيمشق، العدد20، المجلد4، 2012.
6. التويب فرج منيرة محمد: العوامل النفسية والاقتصادية المؤدية للجريمة النسوية في المجتمع الليبي، مجلة المنارة العلمية، العدد5، 2022.
7. احمد ميلود حسن، فاطمة دروش: تمثلات تلاميذ البكالوريا للمدارس العليا للأساتذة في الجزائر، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ ثانوية لومي الجيلالي بأولاد فارس الشلف، مجلة الاحياء، العدد 30، 2022.
8. بن ملوكة شهيناز: التمثلات الاجتماعية من الأبعاد النظرية إلى نظرية النواة المركزية، مجلة الحوار الثقافي، مجلد2، عدد2، 2013
9. بوطاجين عادل، بومدين سليمان: التصورات الاجتماعية مدخل نظري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد6، افريل 2016،
10. بوضياف عبد الرحمان، مغراني سليم: التمثلات الاجتماعية للاختيار المهني، تفكيك البينة وفهم الآلية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد11، العدد2، 2023.
11. بلعالية محمد: التمثلات الاجتماعية والمواطنة، مجلة العلوم الانسانية ام البواقي، المجلد8، العدد2، 2021.
12. بن عون الزبير، در محمد، بداوي عبد القادر: التصورات الاجتماعية لوباء كورونا، دراسة ميدانية لعينة من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، مجلة الدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد11، العدد1، 2022.
13. بن شوقي بشرى: التصورات الاجتماعية مقاربة نظرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد24، 2017.
14. بن عودة نصر الدين: ميلود حسين احمد: دراسة سوسيولوجية للتمثلات الاجتماعية، المجلد11، العدد2، 2023.
15. بنت الحدي خالدي نجوى: العوامل المؤثرة على بناء الفئات الاجتماعية لتمثلاتها تجاه المعلم، دراسة ميدانية على بعض الفئات الاجتماعية بمدينة الجلفة، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد3، العدد6، اغسطس 2015.

قائمة المصادر والمراجع

16. بلربدوخ كوكب الزمان :الوصم الاجتماعي وعود المرأة إلى السلوك الإجرامي الخفي (الجرائم غير أخلاقية الجنسية)، دراسة ميدانية على سجينات مفرج عنهن بسكيكدة تبسة عنابة، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي، المجلد7، العدد1، 2020.
17. بساس محمد، سويقي حورية: واقع إجرام المرأة في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية.مجلد3، عدد3، 2023.
18. بن ميسية فوزية، ضيف غنية: التمثلات الاجتماعية مقاربات المفهوم في العلوم الاجتماعية، مجلة المعيار، المجلد25، العدد60، 2021.
19. تومي بوبكر: عوامل ظاهرة الجريمة والسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري، دراسة بالشرق الجزائري للمؤسسات العقابية اعادة التربية ببوزعرورة ولاية عنابة، مجلة دراسات اجتماعية، مجلد7، عدد1، 2015 للطلبة الجامعيين ما بعد التدرج لفرص عمل بعد التخرج، دراسة على عينة من طلبة ما بعد التدرج، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد18، 2015.
20. جابر مليكة: التمثلات الاجتماعية
21. خبيزي سامية: وسائل الإعلام وتأثيرها على ثقافة المرأة وقيم المجتمع، الحوار الثقافي، مجلد3، عدد2، 2014.
22. رزاق زريقة، زرزوني جهيدة: البنية الإجرامية للمرأة، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مجلد8، عدد1، 2023.
23. زاودي دليلة: واقع الجريمة عند المرأة الجزائرية، مجلة التراث ،جامعة الجزائر2،العدد13،مارس 2014
24. سعداوي زهرة، زاوي فاطمة الزهرء، سعدي أمال: التغير الاجتماعي وأثره في انتشار ظاهرة جرائم النساء في المجتمع الجزائري، مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف، مجلد5، عدد2، 2020.
25. سلامة محمد آدم: مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، دار المنظومة، الكويت، 2016.
26. شيهب عادل: فعل الدعارة قراءة نظرية تحليلية في مفهومه وأسبابه، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، المجلد8، العدد1، 2016.
27. شيهب عادل: الدعارة أسبابها وتمظهراتها في المجتمع الاجتماعي، المجلة الاجتماعية للدراسات الاجتماعية، المجلد3، العدد4، 2010.
28. قزمير امينة، شريف زهرة، ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة آداب والعلوم الاجتماعية، مجلد8، عدد1، 2015.

29. لمندي جميلة، وديعة حبة: قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، الوادي عدد2، 2014.
30. مشري زبيدة، شرفة لياس: النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي، مجلة آفاق العلوم ، عدد7، 2017.
31. مبارك بشرى عناد: التمثلات الاجتماعية وعلاقتها بالتوجه نحو السيادة الاجتماعية لدى المنتمين للأحزاب السياسية، مجلة الفتح، العدد51، 2012.
32. نصر الله واحدة حمة ويس: جرائم النساء أنواعها وأسبابها، دراسة ميدانية في اصلاحية الكبار/ النساء في مدينة السليمانية نموذجا، مجلة الآداب، العدد 118، 2016.
33. نزار مريم: الفقر الحضري والدعارة الرسمية، مجلة التواصل، المجلد27، عدد2، 2021.
34. نوري عشيشي: التصورات الاجتماعية لمعلمي المدارس الإبتدائية للطفل الموهوب داخل المجتمع الجزائري، مجلة عبد الحميد مهري قسنطينة، العدد1، جوان 2016.
35. وفاء علي محمد علي: الأبعاد الاجتماعية إلى ارتكاب جرائم النساء، دراسة ميدانية في محافظة سوهاج، مجلة كلية التربية، مجلد1، عدد 28، 2022.

الرسائل الجامعية:

1. الأحمد أشرف جهاد وحيد: المسؤولية المدنية للمحامي عن الخطأ المهني، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط الأردن،2012.
2. اسراء علي خلف الله محمد: العوامل الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب المرأة للجريمة، دراسة حالة دار التائبات سجن ام درمان، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين السودان، 2017.
3. احمد جلول: التصورات الاجتماعية لدى الطلبة المقيمين حول ظاهرة العنف بالأحياء الجامعية، دراسة ميدانية بالإقامات الجامعية بولاية الوادي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017.
4. بوسنة زهير عبد الوافي: التصور الاجتماعي لظاهرة الانتحار لدى الطالب الجامعي، دراسة ميدانية بجامعة بسكرة، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية

والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والارطوفونيا، تخصص علم النفس الالكلينيكي، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.

5. بن ملوكة شهيناز: التمثلات الاجتماعية للمعرفة المدرسية لدى التلاميذ الذين تظهر لديهم الانقطاع عن الدراسة، دراسة ميدانية للتلاميذ سنة ثانية ثانوي، ولاية وهران ومستغانم نموذجا، اطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفيس وعلوم التربية والارطوفونيا، تخصص علم النفس الأسري، جامعة وهران2، 2015.
6. بوضياف سهيلة: الشبكات الاجتماعية الالكترونية وتشكيل الرأي العام في الجزائر، دراسة في تمثلات واستخدامات الشباب لشبكة الفيسبوك، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم الاعلام والاتصال، تخصص علوم الاعلام والاتصال والعلاقات العامة، 2018.
7. جمعي فاطمة الزهراء: السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية، مذكرة لنيل هادة الماجيستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2014.
8. حسناوي حيزية: أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع، تحليل مضمون جريدة النهار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر، كلية الآداب والعلوم الانسانبة والاجتماعية، قسم علم اجتماع، جامعة باجي مختار عنابة،2012.
9. دهلاس جينفر: المراهق والهاتف النقال، التمثل والاستخدامات، دراسة على عينة من المراهقين في ولاية الجزائر العاصمة، كلية العلوم السياسية والإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر3، 2010
10. زنانرة ريمة: العوامل النفسية والاجتماعية لانحراف المرأة في المجتمع الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من النساء اللاتي ارتكبن فعلا إجراميا لبعض ولايات الشرق الجزائري، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم اجتماع، جامعة محمد دباغين سطيف 2 ،2021
11. عميرات عبد الحكيم: تمثلات نموذج التنموي البديل لدى النخبة الجامعية، دراسة ميدانية على عين من الأساتذة الجامعيين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم اجتماع، تخصص علم اجتماع الثقافي، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله،2017.
12. قزمير أمينة: اقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري، جرائم ضد المال، ضد الممتلكات كنموذج للدراسة والتحليل، دراسة ميدانية بمركز اعادة التربية

بالبليدة وعينة من الشارع لنساء انقضت فترة عقوبتهن، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2، 2016.

13. مناح رفيق: تحليل السوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة، دراسة ميدانية حول التمثلات الاجتماعية بالوكالة الولائية للتشغيل، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم اجتماع، تخصص سوسيولوجيا الديناميكية الاجتماعية والتهيئة الاقليمية، جامعة باجي مختار عنابة، 2010.
14. مزوز بركو: اجرام المرأة في المجتمع الجزائري العوامل والآثار اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة منتوري قسنطينة،2007.
15. معزوز هشام: التمثلات الاجتماعية لأسر أطفال ضحايا الاعتداء الجنسي، دراسة ميدانية بأقسام الطب الشرعي لولايتي عنابة والطارف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص علم إجرام، جامعة باجي مختار عنابة، 2023.
16. وادي عماد الدين: السلوك الإجرامي عند المرأة، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعةحاج لخضر باتنة. 2011.

المواقع الالكترونية

1. السلوك الإجرامي عند المرأة، COM.//STARTYMES:HTTP.2009مرشدي امل: بحث قانوني ودراسة اجتماعية حول أنواع جرائم النساء، ، 24 ماي 2023 com.//mohamah:https
2. عمار مقدود: جرائم ناعمة، 21 ديسمبر 2021. dz.africanews
3. عمرو مكيد: الإجرام الناعم يتمدد، 1 اوت dz.akhbarelwaten2023

المراجع باللغة الأجنبية

1. les representation sociale des enseignants du 2006 .**Ab**delaziz b .college d’enseignement moyen en siyuation de violences département de psychologie et sciences de l’éducation constantine .universsité mentouri

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): عبد الحق ...

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم: 108031109 ...

الصادرة بتاريخ: 2023 12 18 ... عن دائرة/بلدية: تبسة ...

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: علم اجتماع الانحراف والجريمة ...

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: تمثلات الحامل للجريمة السيبرانية ...

...

إشراف الأستاذ(ة): نور الدين جبار ...

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

2024 06 20

تبسة في: ...

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY- TEBESSA
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

قسم علم الاجتماع

إذن بإيداع مذكرة ماستر

أنا الممضي أسفله الأستاذ(ة): ..... الرتبة: .....

المشرف على مذكرة ماستر بعنوان: .....

.....

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: .....

بعنـــوان السنة الجامعية: 2023/2024

من إعداد: الطالب(ة)1: ..... رقم التسجيل: .....

الطالب(ة)2: ..... رقم التسجيل: .....

أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي، وأنها تتوفر على الشروط المنهجية والعلمية،الشكلية والموضوعية، وبناءا عليه أسمح بإيداع المذكرة لدى أمانة القسم للمناقشة.

تبسة في: .....

توقيع الأستاذ(ة) المشرف:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم الاجتماع

تصريح شرفي

بالالتزام بالأمانة العلمية لإنجاز البحوث

ملحق القرار رقم933المؤرخ في 2016/02/20

أنا الممضي أسفله:

الطالب(ة): ..... صابكة شوق .....

صاحب(ة) بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة سياقة رقم: ..... 200388535 .....

الصادرة بتاريخ: ..... 28 / 04 / 2015 ..... عن دائرة/بلدية: ..... بئر العاتر .....

المسجل في السنة الثانية ماستر تخصص: ..... علم اجتماع التربية والتنمية .....

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: ..... تمدرس الطفل الحامل للإعاقة .....

..... الحركية في المجتمع .....

إشراف الأستاذ(ة): ..... بوزيان خير الدين .....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بالتقيد بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

تبسة في 2024/05/22

إمضاء المعني بالأمر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشيخ العربي التبسي

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

سنة ثانية ماستر ل م د

تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف

دليل المقابلة

الموضوع: تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع.

تحية طيبة وبعد،

الأستاذ(ة) المحامي(ة) الفاضل(ة)

في إطار إنجاز بحث علمي ميداني في تخصص علم اجتماع جريمة وانحراف موسوم ب:تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع، نلتمس من سيادتكم تقديم يد العون والقبول بإجراء هذه المقابلة وإجابتكم على عباراتها بكل موضوعية، مع إحاطة سيادتكم علما أن البيانات المتحصل عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، شاكرين تفهمكم وسعة صدركم مسبقا.

من إعداد: إشراف:

مباركة شروق د، بوزيان خيرالدين
عيدودي حنان

السنة الجامعية:2023\2024

-تاريخ المقابلة:

- مدة المقابلة:

- مكان المقابلة:

المحور الأول: العوامل المؤدية إلى ارتكاب المرأة للفعل الإجرامي من وجهة نظر المحامين.6

1/ كيف ترى أن غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن دورها يؤدي إلى إجرام المرأة؟

2/ ما قولك في ارتباط ثقافة المرأة بارتكابها للجريمة؟

3/ ما العوامل النفسية التي تراها تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة؟

4/ أي العوامل الاقتصادية أكثر مساهمة في ارتكاب المرأة للجريمة؟

5/ من وجهة نظرك أي الفئات العمرية للنساء ارتكابا للجرائم؟

6/ من خلال تخصصك وخبرتك إلى ما ترجع ارتكاب المرأة للإجرام؟

المحور الثاني: تمثلات المحامين لأشكال جرائم المرأة الأكثر انتشارا في المجتمع.

7/ ما هي أكثر الجرائم التي صادفتك في الإجرام النسوي؟

8/ من خلال تجربتك ماهي الجرائم اللصيقة بالمرأة؟

9/ ما تصنيفك للجرائم النسوية في المجتمع؟

10/ فيما تتمثل الجرائم العصرية التي تقترفها المرأة؟

11/ من خلال خبرتك ماهي أكثر جرائم المرأة انتشارا في المجتمع؟

المحور الثالث: الآثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع من وجهة نظر المحامين.

12/ في رأيك ما هو رد فعل المجتمع تجاه المرأة المجرمة؟

13/ من وجهة نظرك ما هو مستقبل المرأة المجرمة بعد خروجها من السجن؟

14/ من وجهة نظرك كيف يمكن لإجرام المرأة أن يؤثر على العائلة والمجتمع المحيط؟

15/ حسب خبرتك ماهي الاثار المترتبة عن جرائم المرأة؟

الملخص

الملخص: جاءت هذه الدراسة بعنوان تمثلات المحامين للجريمة النسوية في المجتمع تمحورت مشكلة الدراسة حول تمثل المحامين للجريمة النسوية في المجتمع من خلال الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

1/ماهي رؤية المحامين للعوامل المؤدية لجرائم المرأة؟

2/ماهي تمثلات المحامين لأكثر أشكال الجريمة النسوية إنتشار في المجتمع؟

3/ماهي الأثار المترتبة عن إجرام المرأة من وجهة نظر المحامين؟

وأجريت هذه الدراسة مع عينة من المحامين من خلال استخدام أداة المقابلة والمنهج الوصفي بالإضافة إلى العينة العرضية للوصول إلى نتائج الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1/هناك عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية تؤدي الى إجرام المرأة ولا يمكن حصرها في عامل واحد بل هي مجموعة متداخلة تختلف من مرأة إلى أخرى.

2/أشكال جرائم المرأة الأكثر انتشارا في المجتمع هي جرائم المخدرات والجرائم الإلكترونية والجرائم الأخلاقية.

3/من الأثار المترتبة عن جرائم المرأة في المجتمع من وجهة نظر المحامين.

-أثار اجتماعية على الفرد والمجتمع.

-أثار نفسية على المرأة المجرمة وعائلتها.

الكلمات المفتاحية: تمثلات المحامين، الجريمة النسوية.

Summary:

This study, titled "Representations of Lawyers on Feminine Crime in Society," focuses on the issue of how lawyers perceive feminine crime in society by addressing the following sub-questions:

01.What is the lawyers' perspective on the factors leading to crimes committed by women?

02.What are the lawyers' representations of the most prevalent forms of feminine crime in society?

03.What are the impacts of feminine crime from the lawyers' point of view? This study was conducted with a sample of lawyers using the interview tool and the descriptive method, along with convenience sampling to obtain the study results. The study concluded with several key findings, including:

01.Multiple social, economic, cultural, and psychological factors contribute to feminine crime. It is not possible to confine them to a single factor as they are interrelated and vary from one woman to another.

02.The most prevalent forms of feminine crime in society are drug-related crimes, electronic crimes, and moral crimes.

03.The impacts of feminine crime on society from the lawyers' perspective include: ✓Social impacts on the individual and society.

✓Psychological impacts on the female criminal and her family.

Keywords: Lawyers' representations, feminine crime.